الأمانة العامة
القطاع الاقتصادي- إدارة النقل والسياحة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة

ج16-13/02/(06/25)-02-ج س(14603)

الاجتماع الثالث عشر

اللجنة الفنية للسياحة العربية

الأمانة العامة للجامعة (1-2/7/2025)

مشروع جدول الأعمال

البريد الالكتروني للإدارة
tratou.dept@las.int

موقع جامعة الدول العربية
www. lasportal.org

"ملحوظـــة"

يمكن الحصول على نسخ إضافية من وثائق جدول الأعمال

بالدخول على البوابة الإلكترونية لجامعة الدول العربية

على الرابـط التالـي: - www.leagueofarabstates.net

وحسب التسلسل التالي

المجالـس الوزاريـة – المجلس الوزاري العربي للسياحة – لجان المجلس

عام 2025– جدول أعمال

علماً بأنه لا يتم توزيع أي وثائق ورقية خلال الاجتماع

بنود مشروع جدول الأعمال

البنـــــود	الموضـــــــــوع
البنـــد الأول:	مبادرة تبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال تنظيم القطاع السياحي
البنـــد الثاني:	مبادرة تفعيل الباقات السياحية المشتركة للدول العربية
البنـــد الثالث:	تعزيز قدرات الذكاء الاقتصادي في السياحة
البنـــد الرابع:	الاستراتيجية العربية للسياحة، تنفيذ المحور السادس الخاص بـــ " مواكبة متغيرات صناعة السياحة عالمياً
البند الخامس:	اتفاقية التعاون العربي في قطاع السياحة
البند السادس:	الابتكار السياحي والسياحة الذكية
البند السابع	التعاون بين الدول العربية في مجال مكافحة الإتجار في الآثار المسروقة والمنهوبة
البند الثامن	التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي في الدول العربية
البند التاسع	شمولية المقاصد السياحية العربية المعاصرة
البند العاشر	التغييرات المناخية وأثرها على القطاع السياحي العربي
البند الحادي عشر	التكامل في تشغيل الحدائق الجيولوجية مع دول الخليج العربي
البند الثاني عشر	موعد ومكان عقد الاجتماع الرابع عشر للجنة
البند الثالث عشر	ما يستجد من أعمال

مرفقات بنود جدول الأعمال

البند الأول	مذكرة مقدمة من مملكة البحرين مذكرة قطر للسياحة
البند الثاني	مذكرة مقدمة من مملكة البحرين
البنـــد الثالث:	مذكرة مملكة البحرين، مذكرة جمهورية مصر العربية، مذكرة المملكة المغربية
البنـــد الرابع	الاستراتيجية العربية للسياحة، المحور السادس الخاص بـ " مواكبة متغيرات صناعة السياحة عالمياً
البند الخامس	**اتفاقية التعاون العربي في قطاع السياحة**
البند السادس	**مذكرة جمهورية مصر العربية، مذكرة المملكة المغربية**
البند السابع	**التعاون بين الدول العربية في مجال مكافحة الإتجار في الآثار المسروقة والمنهوبة**
البند الثامن	مذكرة الأمانة العامة
البند العاشر	**دراسة التغييرات المناخية وأثرها على القطاع السياحي العربي**
البند الحادي عشر	**مذكرة مقدمة من سلطنة عمان**

البند الأول:

مذكرة للعرض على
الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للسياحة العربية
بشـــأن
مبادرة تبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال تنظيم القطاع السياحي

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة مذكرة من المندوبية الدائمة لمملكة البحرين رقم ب م ق/288/25/3/12 بتاريخ 2025/3/17، المتضمنة عرض الموضوع (مبادرة تبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال تنظيم القطاع السياحي)، على الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للسياحة العربية ومن ثم عرضها على اجتماع المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورته القادمة 2025.
- تقوم هذه المبادرة على أساس القيام بزيارات فرق عمل متخصصة بين الدول العربية، بحيث يتم التفاعل المباشر والاحتكاك بين فرق العمل المتمكنة من كل دولة في مجالات تنظيم القطاع السياحي، وتطويره وإدارته، إضافة الى التشريعات المتعلقة به.
- تهدف المبادرة الى وجود نموذج لنقل أفضل الممارسات والخبرات التي تمتلكوها الدول العربية في هذا المجال بما يسهم في تعزيز فاعلية تطوير وتنظيم القطاع السياحي في الدول العربية، ولهذا فأن هذه المبادرة تعتمد على مبدأ (التعليم من خلال المعايشة) حيث تتيح للفرق العاملة الفرصة للعمل الميداني المشترك واستفادة جميع الأطراف من الخبرات المكتسبة (مرفق)
- كما تهدف الى نقل الخبرات والممارسات الناجحة، تحسين تنظيم القطاع السياحي، تطوير التشريعات السياحية، تبادل الخبرات العملية.
- وتعتمد آلية تنفيذ للمبادرة: تشكيل فرق عمل متخصصة، زيارات ميدانية بين الدول العربية، المعايشة العملية، وورش عمل ومؤتمرات.
- قامت الأمانة العامة بتعميم المبادرتين على الدول الأعضاء بموجب مذكرتها رقم 169/25 بتاريخ 2025/1/27.

تلقت الأمانة العامة مذكرة رقم 29379/5 بتاريخ 2025/3/25 من دولة قطر، قطر للسياحة بشأن تعزيز علاقات التعاون الثنائي مع الهيئات المحلية والعربية والعالمية وتقديم مجموعة من فرص التدريب السياحي (مرفق)

المطلـــوب:

تفضل اللجنة الموقرة بالاطلاع واتخاذ ما تراه مناسباً في هذا الشأن.

البند الثاني:

مذكرة للعرض على
الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للسياحة العربية
بشـأن
مبادرة تفعيل الباقات السياحية المشتركة للدول العربية

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة مذكرة من المندوبية الدائمة لمملكة البحرين رقم ب م ق/288/25/3/12 بتاريخ 2025/3/17، المتضمنة عرض الموضوع (مبادرة تفعيل الباقات السياحية المشتركة للدول العربية)، على الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للسياحة العربية ومن ثم عرضها على اجتماع المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورته القادمة 2025.

وتستند هذه المبادرة على المقومات الفريدة التي تتمتع بها الدول العربية، والتي تشكل أساساً قوياً لتطوير السياحة المشتركة.

- تهدف المبادرة الى، استثمار المقومات الثقافية والتاريخية والحضارية في جذب السياح من مختلف أنحاء العالم، وبناء شراكات استراتيجية بين الدول العربية لتعزيز السياحة المشتركة، كما لها اهداف عامة تتمثل في تعزيز التنقل بين الدول العربية، زيادة تدفقات السياح من الأسواق العالمية.
- أنواع الباقات المشتركة، وهي (ثقافية – تراثية – دينية – طبيعية ومغامرات – بيئية واستدامة).

كما وضعت رؤية مخرجات هذه المبادرة والتي تتمثل في تحقيق التكامل السياحي المستدام، الترويج السياحي المشترك، فتح آفاق الاستثمار في قطاع السياحة.

- كما تم تضمين استبيان لتحديد أهم المعالم السياحية بالدول العربية.
- قامت الأمانة العامة بتعميم المبادرتين على الدول الأعضاء بموجب مذكرتها رقم 169/25 بتاريخ 2025/1/27.

- المطلـــــوب

تفضل أعضاء اللجنة الموقرة اتخاذ ما يروه مناسباً في هذا الشأن.

البند الثالث:

مذكرة للعرض على
الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية للسياحة العربية
بشـــأن
تعزيز قدرات الذكاء الاقتصادي في السياحة

عرض الموضوع:

- **تم عرض موضوع تعزيز قدرات الذكاء الاقتصادي في السياحة على المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورة انعقاده العادية (26) بتاريخ 2023/12/14، بالدوحة – دولة قطر، وأصدر القرار رقم (331) الذي ينص على مايلي:**

1. تكليف الأمانة العامة بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لعقد ورشة عمل – للتعرف على تجارب الدول الأعضاء في مجال الذكاء الاصطناعي في قطاع السياحة.
2. تكليف المنظمة العربية للسياحة ومنظمة السياحة العالمية بالتعاون مع الأمانة العامة، من أجل سرعة الانتهاء من إعداد دراسة إنشاء "مرصد عربي افتراضي للإبتكار السياحي" بمشاركة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعكس موضوع الذكاء الاصطناعي في المرصد.
3. دعوة الدول الأعضاء على اتباع سياسات تعكس الذكاء الاصطناعي في مجال العمل السياحي.

- أرسلت الأمانة العامة مذكرتها رقم (136/24) بتاريخ 2024/1/28، إلى كل من المنظمة العربية للسياحة، منظمة الأمم المتحدة للسياحة،

1. **قامت الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بعرض الموضوع على الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية للسياحة العربية واتخذت التوصيات التالية:**

- الطلب من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عقد ورشة عمل للتعرف على تجارب الدول الأعضاء في مجال الذكاء الاصطناعي في قطاع السياحة في خلال شهر سبتمبر 2024 على ان الا يتعارض موعد هذه الورشة مع اجتماعات مجلس وزراء الخارجية العرب.
- حث الدول الأعضاء والمنظمات العربية ذات الصلة على المشاركة الفعالة في ورشة العمل.

- الطلب من المنظمة العربية للسياحة موافاة الأمانة العامة بدراسة انشاء مرصد عربي افتراضي للابتكار السياحي في موعد أقصاه 2024/10/1.
- تكليف الأمانة العامة بتعميم دراسة انشاء مرصد عربي افتراضي للابتكار السياحي على دول الأعضاء لأبداء مرئياتهم عليها في موعد أقصاه 2024/11/1.
- تكليف الأمانة العامة بعرض دراسة على اجتماع قادم للجنة من اجل تعديلها في ضوء ملاحظات دول الأعضاء عليها.
- قامت الأمانة العامة بالتعاون مع الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بعقد ورشة عمل عربية للتعرف على تجارب الدول العربية في مجال الذكاء الاصطناعي في قطاع السياحة، بمقر الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (بالقرية الذكية) خلال الفترة 22-2024/9/23 (مرفق تقرير وتوصيات الورشة)
- وتنفيذا لقرارات المجلس الوزاري العربي للسياحة، فقد قامت المنظمة العربية للسياحة بإعداد دراسة حول انشاء مرصد عربي افتراضي للابتكار السياحي

- **وتنفيذا لقرارات المجلس الوزاري العربي للسياحة، فقد قامت المنظمة العربية للسياحة بإعداد دراسة حول انشاء مرصد عربي افتراضي للابتكار السياحي، وقد تلقت الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة من المنظمة العربية للسياحة هذه الدراسة بموجب مذكرتها رقم 2024/234 بتاريخ 2024/9/24،**

- **وبعرض الموضوع على الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية للسياحة العربية الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي 28-2024/10/29، أوصت اللجنة بما يلي:-**

1- شكر الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري على تنظيم ورشة عمل الذكاء الاصطناعي في قطاع السياحة

2- الإحاطة علما بتقرير وتوصيات التي نظمتها الأمانة العامة بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

3- تكليف الأمانة العامة بتعميم دراسة انشاء مرصد عربي افتراضي للابتكار السياحي على الدول الأعضاء.

4- الطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة بمرئياتهم ومقترحاتهم حول دراسة انشاء مرصد

عربي افتراضي للابتكار السياحي في موعد أقصاه 2 يناير 2025 حتى يتسنى مناقشاتها في الاجتماع القادم للجنة.

5- تكليف الأمانة بإتاحة الفرصة للمنظمة العربية للسياحة للاطلاع على تجربة جهاز المنافسة ومراقبة الاحتكار المصري في إطلاق المرصد العربي للمنافسة.

6- تكليف المنظمة العربية للسياحة بوضع رؤية لآلية تنفيذ المرصد.

تم عرض موضوع تعزيز قدرات الذكاء الاقتصادي في السياحة على المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورة انعقاده العادية (27) بتاريخ 2024/12/11، بمقر الأمانة العامة للجامعة، وأصدر القرار رقم (347) الذي ينص على مايلي:

1. شكر الاكاديمية العربية للعلوم التكنولوجيا والنقل البحري على استضافة ورشة عمل حول تجارب الدول العربية في مجال الذكاء الاصطناعي في قطاع السياحة.
2. الإحاطة علما بتقرير وتوصيات ورشة العمل التي نظمتها الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري حول تجارب الدول العربية في مجال الذكاء الاصطناعي في قطاع السياحة.
3. شكر المنظمة العربية للسياحة على اعدادها دراسة بشأن انشاء مرصد عربي افتراضي للابتكار السياحي.
4. تكليف الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بتعميم دراسة انشاء مرصد عربي افتراضي للابتكار السياحي على الدول الأعضاء
5. الطلب من الدول الأعضاء موافاة الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بمرئياتهم ومقترحاتهم حول دراسة انشاء مرصد عربي افتراضي للابتكار السياحي في موعد أقصاه 2 فبراير 2025 حتى يتسنى مناقشاتها في الاجتماع القادم للجنة الفنية للسياحة.
6. تكليف الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بإتاحة الفرصة للمنظمة العربية للسياحة للاطلاع على تجربة جهاز المنافسة ومراقبة الاحتكار المصري في إطلاق المرصد العربي للمنافسة.
7. تكليف المنظمة العربية للسياحة بوضع رؤية لآلية تنفيذ المرصد.

- قامت الأمانة العامة بمخاطبة الدول الأعضاء لموافاتها بمرئيات ومقترحات حول دراسة انشاء مرصد عربي افتراضي للابتكار السياحي، بموجب مذكرتي رقم 3/25 بتاريخ 2025/1/5، ورقم 269/25 بتاريخ 2025/2/23،

وقد تلقت الأمانة العامة مذكرة رقم 568 بتاريخ 2025/1/29، من وزارة السياحة بالمملكة المغربية تقترح دراسة إمكانية تأمين تمويل خارجي لإنشاء المرصد العربي للسياحة وتفعيل المشاريع المنبثقة عنة (مرفق)، تلقت من كل من جمهورية مصر العربية، ومملكة البحرين، مرئيات ومقترحات حول دراسة إنشاء المرصد، وقد تم ارسال المذكرات المشار اليه الى المنظمة العربية للسياحة بموجب مذكرتي رقم 360/25 بتاريخ 2025/3/10، ورقم 412/25 بتاريخ 2025/3/17، (مرفق)

- قامت الأمانة العامة بمخاطبة المنظمة العربية للسياحة بموجب مذكرتها رقم 8/25 بتاريخ 2025/1/6، بشأن موافاتها برؤية حول آلية تنفيذ المرصد، ولم تتلقى أي رد حتى تاريخه.

المطلـــــوب:

- تفضل اللجنة الموقرة بالاطلاع واتخاذ ما تراه مناسباً في هذا الشأن.

البند الرابع:

مذكرة للعرض على
الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للسياحة العربية
بشـــأن

الاستراتيجية العربية للسياحة، تنفيذ المحور السادس الخاص بـ " مواكبة متغيرات صناعة السياحة عالمياً "

عرض الموضوع:

- تنفيذاً لقرارات المجلس الوزاري العربي للسياحة تم اعداد الاستراتيجية العربية للسياحة وقد أوصت لجنة تطوير الاستراتيجية العربية للسياحة في اجتماعها الذي عقد بتاريخ
- 1-2022/2/2، بالتالي:
- رفع مسودة الوثيقة المحدثة للإستراتيجية العربية للسياحة إلى المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورته (25) بتاريخ 13-2022/12/14، في دولة قطر، للنظر في اعتمادها في صيغتها النهائية واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها وقد أصدر المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورته (25) بتاريخ 13-2022/12/14، القرار رقم (317) والذي ينص على التالي:
- الموافقة على الوثيقة المحدثة للاستراتيجية العربية للسياحة (المرفقة صورتها) ورفعها إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة للنظر في اعتماد في صيغتها النهائية واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها.
- تكليف الأمانة العامة بعقد اجتماع للجنة الفنية للسياحة العربية من أجل وضع خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية العربية للسياحة، مع مراعاة تحديث البيانات التي تعتمد عليها في العمل.
- تكليف اللجنة الفنية للسياحة العربية بتحديث الاستراتيجية العربية للسياحة كل 3 سنوات ومن ثم عرضها على المجلس الوزاري العربي للسياحة للاعتماد.
- تم عرض الاستراتيجية على القمة العربية في دورته (32) والذي عقدت بالمملكة العربية السعودية وصدر عنها القرار رقم (ق.ق:840 د.ع (32)-ج2-2023/5/19) والذي ينص على : " اعتماد الاستراتيجية العربية للسياحة، بالصيغة المرفقة، كوثيقة استرشادية، على أن تكون مرجعية تنفيذ هذه الاستراتيجية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية".
- تم عقد عدة اجتماعات للجنة المعنية لوضع آليات تنفيذية لكل محور من محاور الاستراتيجية، وفي الاجتماع الخامس للجنة أوصت بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للسياحة كبند دائم على اللجنة الفنية للسياحة بدلا من عقد اجتماع منفصل لها

- وفقا للمنهجية المتبعة في اعداد آليات تنفيذ الاستراتيجية تقترح الأمانة العامة مناقشة المحور الخاص بـ " مواكبة متغيرات صناعة السياحة عالمياً من الاستراتيجية (مرفق المحور السادس)

المطلوب:

- الأمر معروض على اللجنة الموقرة لمناقشة المحور السادس والخاص بـــــ " مواكبة متغيرات صناعة السياحة عالميا " من الاستراتيجية.

التعرف على الإجراءات التي اتخذت بشأن توصيات الاجتماع السابق

البند الخامس

مذكرة للعرض على

الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للسياحة العربية

بشـــأن

اتفاقية التعاون العربي في قطاع السياحة

عرض الموضـوع:

- تم عرض موضوع العمل السياحي المشترك بين الدول العربية على المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورة انعقاده (26) بتاريخ 2023/12/14، بدولة قطر، وأصدر قراره رقم (328) الذي ينص على ما يلي: -

1. الطلب من الدول العربية موافاة الأمانة العامة بمرئياتها حول برتوكول التعاون العربي البيني في قطاع السياحة في موعد أقصاه شهرين من تاريخ انعقاد الاجتماع.
2. تكليف الأمانة العامة بعقد اجتماع للجنة من اجل مناقشة البروتوكول في ضوء ما يرد إليها من ملاحظات للدول الأعضاء.
3. تكليف الأمانة العامة بعرض البرتوكول على الاجتماع القادم للمجلس يعد ادخال مرئيات الدول الأعضاء عليه للنظر في آلية تنفيذه.
4. ادراج مادة في البروتوكول بخصوص (تشجيع الاستثمار في البلدان الأعضاء) تتضمن دراسة:

- قامت الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بعرض الموضوع على الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية للسياحة العربية الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي 9-2024/6/10، وأوصت اللجنة بما يلي: -

- **"تشكيل فريق عمل مفتوح العضوية من كلا من: المملكة المغربية، جمهورية مصر العربية، دولة ليبيا، جمهورية العراق، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية الجزائرية، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة الكويت، المنظمة العربية للسياحة، الاكاديمية العربية للعلوم التكنولوجيا والنقل البحري، من اجل مناقشة برتوكول التعاون وعرض ما يتم التوصل الية في الاجتماع القادم للجنة".**

- قامت الأمانة العامة بعقد الاجتماع الأول لفريق العمل مفتوح العضوية لمناقشة بروتوكول التعاون العربي

البيني في قطاع السياحة، حيث أدخلت الدول الأعضاء ملاحظاتها ومرئياتها على البرتوكول وقد نصت التوصية الثانية والثالثة للفريق على: -

ثانياً: تكليف الأمانة العامة بمخاطبة الإدارة العامة للشؤون القانونية من أجل التعرف على رؤيتها بخصوص سريان البروتوكول، وإذا كان يحتاج تصديق من الدول الأطراف او دخوله حيز النفاذ بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً: تكليف الأمانة العامة بتعميم البروتوكول بعد التعديل على الدول الأعضاء لإبداء ملاحظتهم عليه في موعد أقصاه 2024/10/11.

- وفي نفس السياق قامت الأمانة العامة بإعداد اتفاقية عربية للتعاون في مجال السياحة، وفي ضوء ما يراه عدد من الدول الأعضاء ان البرتوكول شأنه شان الاتفاقية من حيث كونه يحتاج تصديق الدول الأطراف عليه، قد يكون من المناسب ان يتم دمج البروتوكول في الاتفاقية ليكون هناك اتفاقية عربية للتعاون في مجال السياحة والاستغناء عن البروتوكول في الوقت الحالي

- وبعرض الموضوع على الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية للسياحة العربية الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي 28-2024/10/29، أوصت اللجنة بما يلي: -

1- الإحاطة علما بتقرير وتوصيات فريق العمل مفتوح العضوية لمناقشة بروتوكول التعاون العربي البيني في قطاع السياحة.

2- تكليف الأمانة العامة بدمج برتوكول التعاون في مجال السياحة مع مقترح الاتفاقية العربية للتعاون في مجال السياحة، وعرض الاتفاقية في صيغتها الجديدة على فريق العمل مفتوح العضوية، من أجل مناقشتها وإدخال مرئيات الدول الأعضاء عليها، تمهيدا لعرضها على اللجنة في اجتماع قادم.

- وبعرض الموضوع على اجتماع الدورة رقم (27) للمجلس الوزاري العربي للسياحة الذي عقد بتاريخ 11-2024/12/12، بمقر الأمانة العامة والذي أصدر في هذا الشأن القرار رقم

(ق: 344 – د.ع (27) 2024/12/11) والذي نص على ما يلي:

- الإحاطة علما بتقرير وتوصيات فريق العمل مفتوح العضوية المعني بمناقشة بروتوكول التعاون العربي البيني في قطاع السياحة.

- تكليف الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بدمج برتوكول التعاون في مجال

السياحة، مع مقترح الاتفاقية العربية للتعاون في مجال السياحة، وعرض الاتفاقية في صيغتها المقترحة على فريق العمل مفتوح العضوية، من أجل مناقشتها وإدخال مرئيات الدول الأعضاء عليها، تمهيدا لعرضها على اللجنة الفنية للسياحة في اجتماعها القادم.

- دعوة الدول العربية لحث شركات السياحة لديها للتعاون من أجل تنظيم باقات سياحية مشتركة للدول العربية المتقاربة جغرافيا

تنفيذاً لقرار المجلس الوزاري العربي للسياحة قامت الأمانة العامة بدمج برتوكول التعاون مع اتفاقية التعاون العربي في مجال السياحة (مرفق)

قامت الأمانة العامة بدعوة الاجتماع الثاني لاتفاقية التعاون السياحي بين الدول العربية وكان المقرر عقدة 7-2025/4/8، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتم إلغاء الاجتماع لعدم اكتمال النصاب القانوني لعقده ولذلك تم تأجيله ليكون تاريخه 29-2025/6/30،

المطلـــوب:

تفضل اللجنة الموقرة بالاطلاع واتخاذ ما تراه مناسباً في هذا الشأن.

البند السادس:

مذكرة للعرض على

الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للسياحة العربية

بشـــأن

الابتكار السياحي والسياحة الذكية

عرض الموضوع:

- **تم عرض الموضوع على المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورة انعقاده العادية (26) بتاريخ 2023/12/14، بالدوحة – دولة قطر، وأصدر القرار رقم (326) الذي ينص على مايلي:**

1 – التأكيد على المنظمة العربية للسياحة والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بما يلي:

أ– البدء في تنفيذ برامج حاضنات الاعمال في مجال الابتكار السياحي والسياحة الذكية في ضوء التمويل المتاح.

ب – استمرار التواصل مع المنظمات والدول المانحة لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ برامج حاضنات الاعمال في مجال الابتكار السياحي والسياحة الذكية.

2 – التأكيد على المنظمة العربية للسياحة بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع دولة قطر بإنشاء مرصد عربي افتراضي للابتكار السياحي وتنظيم ورش عمل بهذا الشأن.

- **قامت الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بعرض الموضوع على الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية للسياحة العربية واتخذت التوصيات التالية:**

1– الإحاطة علما بالاتفاق الذي تم بين المنظمة العربية لسياحة والمؤسسة الإسلامية الدولية لتنمية التجارة بشأن تمويل برنامج حاضنات الاعمال في مجال الابتكار السياحي.

2– الطلب من الدول الأعضاء موافاة المنظمة العربية للسياحة بمدى احتياجها لحاضنات الاعمال في مجال الابتكار السياحي.

3– الطلب من المنظمة العربية للسياحة البدء في تنفيذ برنامج حاضنات الاعمال في مجال الابتكار السياحي حال تلقيها التمويل من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة.

- **وبعرض الموضوع على الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية للسياحة العربية الذي عقد بمقر الأمانة العامة**

للجامعة يومي 28-2024/10/29، أوصت اللجنة بما يلي:-

1- تكليف الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بموافاة الأمانة العامة بجهودها في مجال حاضنات الاعمال في مجال السياحة الذكية في موعد أقصاه 2024/12/1.

2- الطلب من المنظمة العربية للسياحة للبدء في تنفيذ برنامج حاضنات الاعمال في مجال الابتكار السياحي حال تلقها التمويل من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة.

3- تكليف الأمانة العامة بإعادة عرض بند الابتكار السياحي والسياحة الذكية حال وجود مستجدات في هذا الموضوع.

- تم عرض موضوع تعزيز قدرات الذكاء الاقتصادي في السياحة على المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورة انعقاده العادية (27) بتاريخ 2024/12/11، بمقر الأمانة العامة للجامعة، وأصدر القرار رقم (343) الذي ينص على مايلي:

1. تثمين جهود الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في مجال حاضنات الاعمال في مجال السياحة الذكية.
2. الطلب من المنظمة العربية للسياحة البدء في تنفيذ برنامج حاضنات الاعمال في مجال الابتكار السياحي حال تلقيها التمويل من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة.
3. تكليف الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بمخاطبة الدول الأعضاء لموافاتها بتجاربهم في مجال السياحة الذكية في موعد أقصاه 1 فبراير 2025.
4. تكليف الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري المنظمة العربية للسياحة ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة، لتصميم منهجية لتفعيل مبادرة حاضنات الاعمال، من خلال وضع خطوات عمل مركزة على مسارات محددة ووضع خط زمني لها، في ضوء ملاحظات الدول الاعضاء.

- قامت الأمانة العامة بمخاطبة الدول الأعضاء الدول الأعضاء لموافاتها بتجاربهم في مجال السياحة الذكية بموجب مذكرتي الأمانة العامة رقم 2/25 بتاريخ 2025/1/5، ورقم 266/25 بتاريخ 2025/2/23

- وقد تلقت الأمانة العامة مذكرة من جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية تتضمن تجربتهم في مجال السياحة الذكية، (مرفق)

- قامت الأمانة العامة بمخاطبة كل من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والمنظمة العربية للسياحة ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة لموافاتها بالتصميم المناسب لمنهجية تفعيل مبادرة حاضنات الأعمال بموجب مذكرتها رقم 7/25 بتاريخ 2025/1/6، ولم تتلقى أي ردود حتى الأن.

المطلـــــوب

- تفضل اللجنة الموقرة بالاطلاع واتخاذ ما تراه مناسباً في هذا الشأن.

البند السابع:

مذكرة للعرض على
الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للسياحة العربية
بشـــأن
التعاون بين الدول العربية في مجال مكافحة الإتجار في الآثار المسروقة والمنهوبة

عرض الموضوع:

تلقت الأمانة العامة مذكرة من المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية (وزارة السياحة والآثار) رقم 409 بتاريخ 2025/3/6، المتضمنة مذكرة تفسيرية شارحة حول التعاون بين الدول العربية في مجال مكافحة الإتجار في الآثار المسروقة أو المهربة، تهدف الى التعاون بين الدول في مكافحة الإتجار في الآثار المسروقة والمهربة.(مرفق)

ومن أهم مقترحات التعاون المشترك التي وردت بالمذكرة، عقد اتفاقية بين جميع الدول العربية يتم توقيعها تحت مظلة جامعة الدول العربية على أن تشمل الآتي

- ترتكز الاتفاقية على هدف حماية التراث الثقافي ومكافحة سرقة وتهريب الآثار.
- تنسيق الأطر القانونية بما يسمح بتوحيد المفاهيم والتعريفات الخاصة بالممتلكات الثقافية، وبما يتناسب مع كافة الدول العربية وتخدم نفس الهدف.
- إيجاد آلية فاعلة وقانونية لتبادل المعلومات في هذا المجال.
- تنسيق المواقف في الاجتماعات الدولية لتعزيز سياسات استعادة التراث الثقافي.
- تنظيم معارض أثرية مشتركة لعرض القطع الأثرية المستردة.
- توعية المجتمعات بقيمة التراث الثقافي والأثري.
- تبادل الخبرات الفنية والعلمية في مجالات (التوثيق – الترميم – الحفظ).
- تدريب الكوادر المتخصصة في تقنيات مكافحة تهريب الآثار، والتعامل مع القطع المستردة.
- إستخدام التكنولوجيا الحديثة لتتبع القطع الأثرية المهربة.

المطلـــــوب: تفضل أعضاء اللجنة الموقرة اتخاذ ما يروه مناسباً في هذا الشأن.

البند الثامن:

مذكرة للعرض على
الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للسياحة العربية
بشـأن
التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي في الدول العربية

عرض الموضوع:

- بناء على طلب مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية الدول العربية، تم عرض موضوع تنظيم ملتقى "التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي بالدول العربية" على المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورة انعقاده العادية (26) بتاريخ 2023/12/14، بالدوحة – دولة قطر، والذي صدر عنه القرار رقم (338) الذي ينص على مايلي:
  - عقد اجتماع لفريق عمل متابعة تنفيذ مبادرة التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي بالدول العربية.
  - العمل على تنفيذ البرامج المقترحة، ومنها تنظيم ملتقى عربي للاستثمار في مواقع التراث الثقافي بالتنسيق مع منظمات واتحادات العمل العربي المشترك، والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة.
- تم عقد عدة اجتماعات بين الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة والأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وجاري التنسيق بينهما لتنظيم الملتقى في إحدى الدول العربية.
- قامت الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بعرض الموضوع على الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية للسياحة العربية واتخذت التوصيات التالية:
  - الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة من اجل تنظيم ملتقى التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي في الدول العربية.
  - الطلب من الأمانة العامة موافاة الدول الأعضاء والمنظمات العربية ذات الصلة، بأخر المستجدات بشأن تنظيم الملتقى حتى يتسنى المشاركة الفعالة فيه.
- وبعرض الموضوع على الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية للسياحة العربية الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي 28-2024/10/29، أوصت اللجنة بما يلي:-

1- الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة من اجل تنظيم ملتقى التكامل بين السياحة

والتراث الحضاري والثقافي في الدول العربية.

2- الطلب من الأمانة العامة موافاة الدول الأعضاء والمنظمات العربية ذات الصلة، بأخر المستجدات بشأن تنظيم الملتقى حتى يتسنى المشاركة الفعالة فيه.

3- تكليف الأمانة العامة بعرض تقرير حول نتائج الاجتماع المشترك الذي سبق وعقد مجلس وزراء السياحة العرب، ومجلس وزراء الثقافة العرب على الاجتماع القادم للمجلس الوزاري العربي للسياحة للنظر في إعادة تنظيم هذا الاجتماع.

- وبعرض الموضوع على المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورة انعقاده (27) بتاريخ 2024/12/11، بمقر الأمانة العامة للجامعة، أصدر قرار رقم (350) الذي ينص على ما يلي: -
  - الترحيب بموافقة سلطنة عمان على استضافة الملتقى العربي للاستثمار في مواقع التراث الثقافي خلال عام 2025.
  - تكليف الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بوضع ورقة مفاهيمية للملتقى، على ان تشتمل على تصور لجدول الاعمال المراد مناقشته خلال الملتقى، والجهات المستهدفة، والموعد المقترح لعقد الملتقى وذلك بالنسيق مع وزارة التراث والثقافة بسلطنة عمان.
  - دعوة الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة المشاركة الفعالة في المنتدى، وتقديم تجاربهم في مجال إدارة وتطوير مواقع التراث الثقافي حتى يتسنى الاستفادة من تلك التجارب.
- قامت الأمانة العامة بمخاطبة سلطنة عمان بموجب مذكرتها رقم 129/25 بتاريخ 2025/1/21، بورقة مفاهيمية للملتقى للاطلاع وابداء التعديلات اللازمة
- قامت الأمانة العامة بمخاطبة سلطنة عمان بموجب مذكرتها رقم 397/25 بتاريخ 2025/3/13، تلقت الأمانة العامة مذكرة سلطنة عمان رقم 2025/1898/50100/3900، بتاريخ 2025/5/4، والتي أفادت برغبتها في استضافة الملتقى خلال الربع الأول من عام 2026.

المطلـــــوب

تفضل أعضاء اللجنة الموقرة اتخاذ ما يروه مناسباً في هذا الشأن.

البند التاسع

مذكرة للعرض على
الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للسياحة العربية
بشـــأن
شمولية المقاصد السياحية العربية المعاصرة

عرض الموضوع:

- **أصدر المجلس الوزاري العربي للسياحة القرار (329) في دورته العادية (26) بتاريخ 2023/12/14، بالدوحة- دولة قطر والذي نص على: -**
  - تكليف الأمانة العامة بالتعاون مع المنظمة العربية للسياحة، منظمة السياحة العالمية، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، والاتحادات المعنية بتنظيم الملتقى خلال عام 2024.
  - حث الدول العربية على المشاركة الفعالة في الملتقى.
  - تكليف الأمانة العامة بإعداد تقرير حول الملتقى يعرض على الاجتماع القادم للمجلس.
- **صدر قرار القمة العربية رقم (885) في دورتها (33) بمملكة البحرين الشقيقة بالترحيب بمبادرة المنظمة حول شمولية المقاصد السياحية العربية المعاصرة وتكليف الأمانة العامة بالتعاون المجلس الوزاري العربي للسياحة والمنظمات ذات الصلة بتنفيذ المبادر**
- **قامت الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بعرض الموضوع على الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية للسياحة العربية واتخذت التوصيات التالية:**
  - الإحاطة علماً بقرار القمة العربية في دورته رقم (33) بشأن مبادرة شمولية المقاصد السياحية العربية المعاصرة، المقدم من المنظمة العربية للسياحة.
- **قامت الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بعرض الموضوع على الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية للسياحة العربية واتخذت التوصيات التالية:**

1- الإحاطة علما بالإجراءات التي اتخذتها المنظمة العربية للسياحة لتنظيم ملتقى شمولية المقاصد السياحية المعاصرة.

2- الطلب من المنظمة العربية للسياحة موافاة الأمانة العامة بأي مستجدات بهذا الشأن.

- **تم عرض الموضوع على المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورة انعقاده العادية (27) بتاريخ 2024/12/11، بمقر الأمانة العامة للجامعة، وأصدر القرار رقم (345) الذي ينص على مايلي:**

1. تكليف الأمانة الفنية بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات العربية ذات الصلة بالعمل على تطوير المقاصد السياحية في الدول العربية لتتسم بالشمولية.
2. الإحاطة علما بالورقة المفاهيمية للمنتدى التي قامت المنظمة العربية للسياحة بإعدادها لتنظيم ملتقى شمولية المقاصد السياحية المعاصرة.
3. الترحيب باستضافة جمهورية العراق لملتقى شمولية المقاصد السياحية المعاصرة، خلال النصف الثاني من شهر ابريل 2025 بالتنسيق مع كل من الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة والمنظمة العربية للسياحة، والترحيب بالمساهمات التي يمكن ان تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للسياحة والأكاديمية العربية للعلوم التكنولوجيا والنقل البحري
4. الطلب من الدول الأعضاء المشاركة الفعالة في هذا الملتقى.

- **تم التواصل مع هيئة السياحة بالعراق وتم الاتفاق على تأجيل الملتقى لنهاية مايو لانعقاد القمة العربية 2025/5/17، بجمهورية العراق.**

المطلـــــوب

تفضل أعضاء اللجنة الموقرة اتخاذ ما يروه مناسباً في هذا الشأن.

البند العاشر:

مذكرة للعرض على
الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للسياحة العربية
بشأن
التغييرات المناخية وأثرها على القطاع السياحي العربي

عرض الموضوع:

- **تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم م/2147/14/5، بتاريخ 2023/4/19، من وزارة الثقافة والسياحة والآثار بجمهورية العراق بشأن عرض بند على الاجتماع التاسع للجنة الفنية للسياحة العربية بعنوان "التغييرات المناخية وآثرها على القطاع السياحي العربي".**

- **عرض الموضوع على الاجتماع التاسع للجنة الفنية للسياحة العربية والذي عقد بتاريخ 24-2023/5/25، وأوصت بالتالي:**
  - تقديم الشكر لجمهورية العراق على المقترح المقدم.
  - دعوة جمهورية العراق إلى ترشيح من تراه مناسباً من المتخصصين في هذا الشأن لتقديم شرح واف حول المقترح المقدم من جانبها.

- **قامت الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بعرض الموضوع على الاجتماع العاشر للجنة بتاريخ 2023/9/25 والذي اتخذ التوصيات التالية:**
  - تأجيل مناقشة البند المقدم من جمهورية العراق لحين مشاركة أحد المتخصصين في هذا الشأن لتقديم شرح وافٍ حول المقترح المقدم من جانبها.
  - تكليف الأمانة العامة بعدم تكرار عرض أي بند على أعمال اللجنة، في حالة عدم التزام الدولة مقدمة البند بالحضور لمناقشة مقترحها.

- **عرض الموضوع على المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورة انعقاده (26) بتاريخ 2023/12/14، بدولة قطر، واصدر قراره رقم (330) الذي ينص على ما يلي:-**

1- تقديم الشكر لجمهورية العراق على المقترح المقدم.

2- تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة حول التغييرات المناخية وأثرها على القطاع السياحي بالدول

العربية على ان تمول من الحساب الخاص بالمجلس الوزاري العربي للسياحة.

- **قامت الأمانة العامة بإعداد الدراسة، وتم تعميمها على الدول الأعضاء بموجب مذكرتها رقم 3/1097 بتاريخ 2024/10/7، وطلبت من الدول الأعضاء موافاتها بمرئياتها حتى يتسنى تعديل الدراسة في ضوء تلك المرئيات.**

- **ثم عرض الموضوع على الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية للسياحة العربية الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي 28-2024/10/29، أوصت اللجنة بما يلي:-**

1- شكر الأمانة العامة على الدراسة المعدة حول التغيرات المناخية وأثرها على القطاع السياحي العربي.

2- الطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة بمرئياتها حول الدراسة في موعد أقصاه 2024/12/1 من أجل تضمينها للدراسة.

3- تكليف الأمانة العامة بعرض الدراسة المحدثة على الاجتماع القادم للمجلس الوزاري العربي للسياحة لاعتمادها.

- **تم عرض الموضوع على المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورة انعقاده العادية (27) بتاريخ 2024/12/11، بمقر الأمانة العامة للجامعة، وأصدر القرار رقم (346) الذي ينص على مايلي:**

1- شكر الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة على الدراسة التي قامت بإعدادها بعنوان " التغيرات المناخية وأثرها على قطاع السياحة بالدول العربية".

2- إحالة الملاحظات الواردة من الدول الأعضاء لمعد الدراسة، من أجل تضمينها في الدراسة.

3- تكليف الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بإعادة تعميم الدراسة، بعد تعديلها، على الدول الأعضاء.

4- الطلب من الدول الأعضاء الاستفادة من الدراسة، والتوصيات الواردة بها لدورها في الارتقاء بصناعة السياحة بالدول العربية.

- قامت الأمانة العامة بمخاطبة الخبير، واطلاعه على الملاحظات الواردة من الدول العربية لتضمينها بالدراسة (مرفق الدراسة النهائية بعد التعديل).

المطلـــــوب

تفضل أعضاء اللجنة الموقرة اتخاذ ما يروه مناسباً في هذا الشأن.

البند الحادي عشر:

مذكرة للعرض على
الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للسياحة العربية
بشأن
التكامل في تشغيل الحدائق الجيولوجية مع دول الخليج العربي

عرض الموضوع:

- **تلقت الأمانة العامة مذكرة من المندوبية الدائمة لسلطنة عمان رقم 2025/1901/50071/3900 بتاريخ 2025/5/4 (مرفق)، والمتضمنة عرض موضوع (التكامل في تشغيل الحدائق الجيولوجية مع دول الخليج العربي)، على الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للسياحة العربية ومن ثم عرضها على اجتماع المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورته القادمة 2025،**

- **حيث ابرزت المذكرة الحدائق الجيولوجية في منطقة الخليج والتي تضم بعض المواقع والمناظر الجيولوجية ذات الأهمية والقيمة الاستثنائية العالمية، وتتمتع بوضع قانوني معترف به طبقاً للتشريعات والقوانين، وتهتم الحديقة الجيولوجية بجوانب الصون والتعليم والبحوث والتنمية المستدامة بقطاعاتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياحية، حيث تضم الحديقة مجموعة واسعة من العلوم والمعارف وتزداد أهميتها بزيادة احتوائها على مجموعة إضافية من المكونات التي تتمثل في (التراث الجيولوجي، التراث الطبيعي، التراث الثقافي، الموارد المالية، الموارد الأحيائية النباتات والحيوانات)،**

- **وأشارت مذكرة وزارة التراث والسياحة الى أنها قامت بالاشتراك مع عدد من المؤسسات ذات الخبرة بدارسة أفضل الخيارات المتاحة لمشروع الحدائق الجيولوجية في سلطنة عمان من خلال فريق علمي يضم عدة جهات حكومية ذات العلاقة وبالتعاون مع شركة تنمية نفط عمان والجمعية الجيولوجية العمانية وعدد من الخبراء المختصين في مشاريع الحدائق الجيولوجية لدى اليونسكو، كما عمدت الوزارة على إنشاء لجنة وطنية عمانية للحدائق الجيولوجية، يتلخص دورها في دراسة المشاريع المقترحة للحدائق الجيولوجية، والبدء في تهيئة أول حديقة جيولوجية في سلطنة عمان الحديقة الجيولوجية بجبال الحجر، حيث ضمت الحديقة ولاية الجبل الأخضر، ولاية نزوى، ولاية إزكي، ولاية سمائل ولاية بدبد، ولاية الحمراء، ولاية العوابي، من ولاية الرستاق وولاية وادي المعاول بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 5.400 كيلومتراً مربعاً.**

- ومن أهم اهداف المبادرات، خلق تجارب سياحية متكاملة بطابع ثقافي وجيولوجي وطبيعي، وتعزيز القيمة المحلية المضافة، جذب الانتباه العالمي لتلك المناطق من خلال دمج منتجاتها مع التراث الجيولوجي، يعد سياق القيمة البيئية والتاريخية والثقافية المرتفعة أحد الركائز الهامة للحدائق الجيولوجية، إثراء وتنوع وتميز المواقع الجغرافية، والخدمات العامة، والبنى التحتية المتوفرة، والمتاحف القائمة، والمتنزهات الوطنية والمحلية المتاحة، والموقع الجغرافي وإمكانيات الوصول، والموارد المحلية.

المطلـــــوب

تفضل أعضاء اللجنة الموقرة اتخاذ ما يروه مناسباً في هذا الشأن.

البند الثاني عشر:

موعد ومكان عقد الاجتماع الرابع عشر للجنة

البند الثالث عشر:

ما يستجد من أعمال

المـــرفقات

مـــرفق

البند الأول

الأمانة العامة

الرقم: 719151169125
التاريخ: 2025/1/27

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة السياحة) أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة ،،،

نود الإفادة بأن الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة تلقت مذكرة رقم ص/ب م ق/ 51/25/3/12، بتاريخ 2025/1/21، من مملكة البحرين بشأن مبادرتين حول تبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال تنظيم القطاع السياحي، مبادرة تفعيل الباقات السياحية المشتركة للدول العربية (مرفق)

تأمل الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة موافاتها بمرئياتكم ومقترحاتكم في هذا الشأن حتى يتسنى مناقشتها في الاجتماع القادم للجنة الفنية للسياحة.

رجاء التكرم بإحالة هذه المذكرة والمرفق إلى الجهات المختصة بأمور السياحة في دولتكم الموقرة.

وتغتنم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي– إدارة السياحة) هذه المناسبة لتعرب عن فائق تقديرها واحترامها،،

الأمانة العامة - القاهرة - ميدان التحرير تليفون 25750511 - 25752966 - فاكس 25754794 - 25742315 الرمز البريدي 11642
البريد الالكتروني

PERMANENT MISSION OF THE
KINGDOM OF BAHRAIN
TO THE LEAGUE OF ARAB STATES
CAIRO

المندوبية الدائمة لمملكة البحرين
لدى
جامعة الدول العربية
القاهرة

الرقم: ص/ ب م ق/ 51/25/3/12

التاريخ: 2025/1/21

تهدي المندوبية الدائمة لمملكة البحرين لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة السياحة).

وتود الإفادة عن المبادرات المقترحة من قبل مملكة البحرين استناداً إلى مخرجات الاجتماعات الثنائية مع جامعة الدول العربية على هامش اجتماع المجلس الوزاري المنعقد في دورته السابعة والعشرين بالقاهرة، وتتضمن المقترحات المبادرتين التاليتين:

1- **مبادرة تبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال تنظيم القطاع السياحي:**

تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز التعاون بين الدول العربية عبر تنظيم زيارات لفرق عمل متخصصة من كل دولة، ما يتيح فرصة التفاعل المباشر والاحتكاك العملي في مجالات تنظيم وتطوير وإدارة القطاع السياحي، بالإضافة إلى التشريعات المتعلقة به. تعتمد المبادرة على مبدأ "التعلم من خلال المعايشة"، حيث توفر بيئة للعمل الميداني المشترك، مما يعزز من تبادل أفضل الممارسات والخبرات بين الدول العربية، ويسهم في تطوير القطاع السياحي بصورة فعالة.

2- **مبادرة تفعيل الباقات السياحية المشتركة للدول العربية:**

ترتكز هذه المبادرة على المقومات الفريدة التي تتمتع بها الدول العربية، بهدف تعزيز السياحة البينية وتطويرها بشكل متكامل. كما تسعى إلى تعزيز مكانة الدول العربية كوجهة سياحية على المستوى العالمي، عبر تصميم وتنفيذ باقات سياحية مشتركة تسلط الضوء على الميزات السياحية لكل دولة.

تأمل المندوبية من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التكرم بتعميم المبادرات المقترحة على الدول الأعضاء لإبداء مرئياتهم واقتراح آليات التنفيذ المناسبة (مرفق تفاصيل المبادرات).

وتنتهز المندوبية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة عن فائق تقديرها واحترامها ،،،

إلى:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

القطاع الاقتصادي – إدارة السياحة

١٥ شارع البرازيل، الزمالك، القاهرة - جمهورية مصر العربية، هاتف: ٨ / ٧ / ٢٢٧٣٥٧٩٩٦ .٢+، فاكس: ٩ .٢٢٧٣٦٦٦ .٢+
Permanent Mission of the Kingdom of Bahrain to the League of Arab States - Cairo: 15 Brazil Street, Zamalik, Cairo, Arab Republic of Egypt
Tel: +20 227357996/7/8, Fax: +20 227366609, E-mail: cairo.mission@mofa.gov.bh :البريد الإلكتروني

مبادرة (١)

مبادرة تبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال تنظيم القطاع السياحي

تقوم هذه المبادرة على أساس زيارة فرق عمل متخصصة بين الدول العربية، بحيث يتم التفاعل المباشر والاحتكاك بين فرق عمل متمكنة من كل دولة في مجالات تنظيم القطاع السياحي، وتطويره، وإدارته، إضافة إلى التشريعات المتعلقة به. يهدف هذا النموذج إلى نقل أفضل الممارسات والخبرات التي تمتلكها الدول في هذا المجال بما يسهم في تعزيز فعالية تطوير وتنظيم القطاع السياحي في الدول العربية. هذه المبادرة تعتمد على مبدأ "**التعلم من خلال المعايشة** "حيث تتيح للفرق العاملة الفرصة للعمل الميداني المشترك واستفادة جميع الأطراف من الخبرات المكتسبة.

١. الأهداف الرئيسية للمبادرة:

- **نقل الخبرات والممارسات الناجحة**: تمكين الدول العربية من الاستفادة من أفضل الممارسات في مجال السياحة، وتطبيقها بما يتماشى مع ظروف كل دولة.
- **تحسين تنظيم القطاع السياحي**: تعزيز قدرات الدول العربية في تنظيم السياحة، من خلال دراسة التجارب الناجحة والاطلاع على الأنظمة المعمول بها.
- **تطوير التشريعات السياحية**: العمل على تطوير وتحديث التشريعات السياحية بما يتناسب مع المتغيرات الحديثة في قطاع السياحة.
- **تبادل التجارب العملية**: نقل المعرفة العملية من فرق عمل مؤهلة تعمل على أرض الواقع في الدول المختلفة، لتعزيز القدرة على إدارة وتطوير القطاع السياحي بشكل فعال.

٢. آلية تنفيذ المبادرة:

أ. تشكيل فرق عمل متخصصة:

- يتم اختيار فرق عمل مكونة من خبراء في المجالات المختلفة للقطاع السياحي، مثل:
  - تنظيم التراخيص السياحية.
  - الترويج والتسويق السياحي.
  - الرقابة على المنشآت السياحية.
  - إعداد الاستراتيجيات السياحية.
  - تنظيم الفعاليات السياحية.
- هذه الفرق ستتمتع بخبرة عملية تمكنها من تقديم استشارات وملاحظات قيمة للدول الأخرى.

ب. زيارات ميدانية بين الدول العربية:

- يتم تنظيم زيارات ميدانية بين الدول العربية لتعزيز تبادل الخبرات.
- خلال الزيارة، سيتفاعل فريق العمل المحلي مع فرق العمل من الدول الأخرى لمشاركة المعارف المتعلقة بتنظيم القطاع السياحي وإدارته.

ج. المعايشة العملية:

- كل فريق من الفرق المتخصصة سيقوم بمشاركة العمل اليومي والتجارب العملية في دول أخرى، مما يتيح لهم التفاعل مع النظام السياحي المحلي، واتباع إجراءات العمل التي يتم تطبيقها.
- من خلال المعايشة، سيتعرف أعضاء الفرق على أفضل الطرق لتنظيم التراخيص السياحية، وفحص جودة الخدمات السياحية، وفهم كيفية التعامل مع التحديات المحلية.

د. ورش عمل ومؤتمرات:

- بعد زيارة الفرق، يتم تنظيم ورش عمل وجلسات نقاشية لتبادل النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.
- يتم تنظيم مؤتمرات دورية بمشاركة جميع الدول العربية المعنية لمناقشة التجارب المكتسبة، والسبل الأفضل لتطوير القطاع السياحي في المنطقة.

٣. المجالات التي سيتم التركيز عليها في الزيارة والمعايشة:

أ. التراخيص السياحية:

- استعراض كيفية إصدار التراخيص السياحية في الدول المختلفة، وكيفية تبسيط الإجراءات، والرقابة على الامتثال للشروط.
- تبادل أفضل الممارسات في تنظيم التراخيص الخاصة بالمرافق السياحية مثل الفنادق، ووكالات السفر، والمرافق الترفيهية.

ب. الترويج السياحي:

- دراسة استراتيجيات التسويق والترويج السياحي الناجحة، مثل حملات الترويج المشتركة بين الدول، وتسويق الوجهات السياحية.
- تعلم كيفية تحسين الحضور الرقمي للدول في مجال السياحة، مثل استخدام منصات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

ج. الرقابة السياحية:

- فهم كيفية مراقبة جودة الخدمات السياحية وضمان توافق المنشآت مع المعايير الدولية.
- تعلم كيفية إجراء تفتيش دوري على الفنادق والمرافق السياحية، وكيفية التعامل مع الشكاوى والردود من السياح.

د. الاستراتيجيات السياحية:

- دراسة السياسات والاستراتيجيات السياحية الوطنية في الدول العربية.
- مقارنة كيفية وضع استراتيجيات سياحية تهدف إلى زيادة عدد السياح، وتحقيق التنمية المستدامة للقطاع.

هـ. التعاون مع القطاع الخاص في تنمية القطاع السياحي:

- آليات التعاون مع القطاع الخاص وبناء شراكات استراتيجية
- فهم كيفية تنظيم الفعاليات السياحية الكبرى مثل المهرجانات والمعارض.
- التعرف على المزايا التي تسهل من استقطاب وجذب المستثمرين للقطاع السياحي.

٤. المخرجات المتوقعة للمبادرة:

- **تحسين إدارة القطاع السياحي** :ستساهم المبادرة في تحسين إدارة وتنظيم القطاع السياحي من خلال تبادل الخبرات والممارسات الفعالة.
- **تطوير التشريعات السياحية** :سيتم العمل على تحسين وتحديث التشريعات السياحية في الدول العربية بناءً على ما تم اكتسابه من معايشة وتعلم من التجارب الناجحة.
- **تعزيز التنسيق بين الدول العربية** :ستساهم المبادرة في تعزيز التنسيق بين الدول العربية في مجال السياحة، مما يسهم في تنفيذ مشاريع مشتركة تزيد من مكانة السياحة العربية على مستوى العالم.
- **رفع كفاءة الموظفين** :تحسين كفاءة الفرق العاملة في القطاع السياحي من خلال تبادل المعارف والمهارات المكتسبة في الدول المختلفة.

٥. النتائج المستقبلية:

- **تحقيق التكامل السياحي العربي** :من خلال تبادل الخبرات والمعرفة، سيتم تحقيق تكامل أكبر بين الدول العربية في مجال السياحة، مما يساهم في رفع المكانة السياحية للمنطقة ككل.
- **مواكبة التطور العالمي في السياحة** :ستتمكن الدول العربية من التكيف مع أفضل ممارسات السياحة العالمية، وتحقيق استدامة النمو السياحي في المنطقة.
- **جذب الاستثمارات للقطاع السياحي وتنمية القطاع السياحي**

المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى
جامعة الدول العربية في القاهرة
The Permanent Representative of The
State of Qatar to the Arab League in Cairo

دولة قطر
State of Qatar

2025/0029379/5
المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية/القاهرة

☐التاريخ:1446/09/25هـ
☐الموافق: 2025/03/25م

تهدي المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموقرة (القطاع الاقتصادي – إدارة السياحة).

وبالإشارة إلى مذكرة الأمانة العامة الموقرة رقم (5/169) بتاريخ 2025/01/27، المرفق بها مذكرة المندوبية الدائمة لمملكة البحرين لدى جامعة الدول العربية في القاهرة بشأن الإفادة حول المبادرات المقترحة من قبل مملكة البحرين استنادا إلى مخرجات الاجتماعات الثنائية مع جامعة الدول العربية، على هامش اجتماع المجلس الوزاري المنعقد في دورته السابعة والعشرين في القاهرة.

يسر المندوبية إفادة الأمانة العامة بأن قطر للسياحة تواصل جهودها الرامية لتعزيز علاقات التعاون الثنائي مع الهيئات المحلية والعربية والعالمية، وتقديم مجموعة من فرص التدريب السياحي، ودعم الكوادر البشرية العاملة في القطاع السياحي التي من شأنها أن تُسهم في تطوير قطاع السياحة، بالإضافة إلى توفير الباقات وعروض السفر الدائمة لتوفير تجربة سفر استثنائية تدعم مكانة دولة قطر كوجهة سياحية رائدة عالمياً.

ولمزيد من المعلومات يمكن التواصل مع السيد/ محمد المحميد – رئيس وحدة التعاون الدولي بالإنابة، هاتف رقم +97444997479، البريد الإلكتروني: MALMAHMEED@VISITQATAR.QA

وتغتنم المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموقرة (القطاع الاقتصادي – إدارة السياحة) عن فائق احترامها وتقديرها.

04394
06 APR 2025

المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية في القاهرة
دولة قطر State of Qatar
The Permanent Representative of The State of Qatar to the Arab League in Cairo

10, EL Themar st., Mohandessine
Tel.:37604693 / 4 Fax : 37615586
Direct : 33367699
Email: cairo@mofa.gov.qa
١٠ شارع الثمار – المهندسين
ت : ٣٧٦٠٤٦٩٣/٤ فاكس : ٣٧٦١٥٥٨٦
مباشر المندوبية : ٣٣٣٦٧٦٩٩

مـــرفق

البند الثانـي

PERMANENT MISSION OF THE
KINGDOM OF BAHRAIN
TO THE LEAGUE OF ARAB STATES
CAIRO

البعثة الدائمة لمملكة البحرين
لدى
جامعة الدول العربية
القاهرة

الرقم: ص/ ب م ق/ 51/25/3/12

التاريخ: 2025/1/21

تهدي المندوبية الدائمة لمملكة البحرين لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة السياحة).

وتود الإفادة عن المبادرات المقترحة من قبل مملكة البحرين استناداً إلى مخرجات الاجتماعات الثنائية مع جامعة الدول العربية على هامش اجتماع المجلس الوزاري المنعقد في دورته السابعة والعشرين بالقاهرة، وتتضمن المقترحات المبادرتين التاليتين:

1- **مبادرة تبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال تنظيم القطاع السياحي:**

تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز التعاون بين الدول العربية عبر تنظيم زيارات لفرق عمل متخصصة من كل دولة، ما يتيح فرصة التفاعل المباشر والاحتكاك العملي في مجالات تنظيم وتطوير وإدارة القطاع السياحي، بالإضافة إلى التشريعات المتعلقة به. تعتمد المبادرة على مبدأ "التعلم من خلال المعايشة"، حيث توفر بيئة للعمل الميداني المشترك، مما يعزز من تبادل أفضل الممارسات والخبرات بين الدول العربية، ويسهم في تطوير القطاع السياحي بصورة فعالة.

2- **مبادرة تفعيل الباقات السياحية المشتركة للدول العربية:**

ترتكز هذه المبادرة على المقومات الفريدة التي تتمتع بها الدول العربية، بهدف تعزيز السياحة البينية وتطويرها بشكل متكامل. كما تسعى إلى تعزيز مكانة الدول العربية كوجهة سياحية على المستوى العالمي، عبر تصميم وتنفيذ باقات سياحية مشتركة تسلط الضوء على الميزات السياحية لكل دولة.

تأمل المندوبية من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التكرم بتعميم المبادرات المقترحة على الدول الأعضاء لإبداء مرئياتهم واقتراح آليات التنفيذ المناسبة (مرفق تفاصيل المبادرات).

وتنتهز المندوبية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة عن فائق تقديرها واحترامها ،،،

إلى:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

القطاع الاقتصادي – إدارة السياحة

15 شارع البرازيل، الزمالك، القاهرة - جمهورية مصر العربية، هاتف: ٨ / ٧ / ٢٢٧٣٥٧٩٩٦ ٢٠+، فاكس: ٢٢٧٣٦٦٦.٩ ٢٠+
Permanent Mission of the Kingdom of Bahrain to the League of Arab States - Cairo: 15 Brazil Street, Zamalik, Cairo, Arab Republic of Egypt
Tel: +20 227357996/7/8, Fax: +20 227366609, E-mail: cairo.mission@mofa.gov.bh :البريد الإلكتروني

مبادرة (٢)

مبادرة تفصيلية حول تفعيل الباقات السياحية المشتركة للدول العربية بناءً على المقومات العربية للسياحة

تستند المبادرة إلى المقومات الفريدة التي تتمتع بها الدول العربية، والتي تشكل أساسًا قويًا لتطوير السياحة المشتركة. وتشمل التفاصيل التالية:

١. الأهداف:

- تطوير السياحة في الدول العربية بشكل متكامل، وتعزيز مكانتها على الخريطة السياحية العالمية.
- استثمار المقومات الثقافية والتاريخية والحضارية في جذب السياح من مختلف أنحاء العالم.
- بناء شراكات استراتيجية بين الدول العربية لتعزيز السياحة المشتركة.

٢. أنواع الباقات المشتركة:

- **الباقات الثقافية والتراثية:**

تعتمد هذه الباقات على التاريخ العريق والتراث الثقافي للدول العربية، مثل زيارة المواقع التاريخية والأثرية، المتاحف، والفعاليات الثقافية. على سبيل المثال، زيارة المواقع مثل الأهرامات في مصر، قصر الحمراء في إسبانيا، المدينة القديمة في دمشق أو القدس.

- **الباقات الدينية:**

استقطاب السياح الراغبين في زيارة الأماكن المقدسة، مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة، بالإضافة إلى المواقع المسيحية في الأردن وفلسطين.

- **الباقات الطبيعية والمغامرات:**

تشمل مغامرات مثل الرحلات الصحراوية في الإمارات العربية المتحدة، المغرب، والسعودية، أو استكشاف الجبال في لبنان والأردن، أو الرياضات المائية في البحر الأحمر والمحيط الأطلسي.

- **الباقات البيئية والاستدامة:**

تقديم عروض سياحية مستدامة ترتكز على الحفاظ على البيئة، مثل السياحة البيئية في محميات البحر الأحمر، أو زيارات إلى محميات الصحراء في عمان.

٣. المخرجات:

- **تحقيق التكامل السياحي المستدام:**

تعزيز التعاون بين الدول العربية لتحقيق تكامل سياحي مستدام، يسهم في استدامة الموارد الطبيعية والثقافية ويساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **الترويج السياحي المشترك:**

تطوير حملات ترويجية مشتركة لتسليط الضوء على الوجهات السياحية المميزة في الدول العربية، وتعريف الأسواق العالمية بالمقومات السياحية الفريدة.

- **فتح آفاق الاستثمار في قطاع السياحة:**

تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية في تطوير البنية التحتية السياحية، مثل إنشاء الفنادق والمرافق السياحية وتطوير برامج سياحية مشتركة.

٤. الأهداف العامة:

- **تعزيز التنقل بين الدول العربية:**

تسهيل إجراءات التنقل بين الدول العربية لجعل السفر أسهل وأكثر راحة للسياح. وهذا يشمل توفير تأشيرات سياحية موحدة بين الدول العربية.

- **زيادة تدفقات السياح من الأسواق العالمية:**

استهداف أسواق جديدة مثل أوروبا وآسيا وأمريكا، من خلال الترويج للوجهات السياحية العربية كوجهات ثقافية وتراثية ومغامرات بيئية.

٥. تسويق المعالم السياحية الطبيعية والعمرانية:

تسليط الضوء على المعالم الطبيعية الفريدة مثل صحراء الربع الخالي في السعودية، البحر الميت في الأردن، وواحة سيوة في مصر، بالإضافة إلى المعالم العمرانية مثل المدن القديمة في تونس والمغرب.

٦. المخرجات المتوقعة:

- **زيادة حركة السياحة:**

من المتوقع أن تسهم هذه المبادرة في زيادة تدفق السياح إلى الدول العربية، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويوفر فرص عمل جديدة.

- **التوسع في الشراكات الدولية:**

فتح قنوات تعاون جديدة مع وكالات السفر الدولية والشركات السياحية الكبرى لتنظيم رحلات سياحية مشتركة إلى الدول العربية.

- **تحقيق عوائد اقتصادية عالية:**

العمل على زيادة الإيرادات السياحية من خلال تنويع العروض السياحية المشتركة.

من خلال هذه المبادرة، يتم الاستفادة من تنوع المقومات السياحية التي توفرها الدول العربية، وتعزيز التعاون بين الدول لتحقيق مزيد من النمو والازدهار في القطاع السياحي، بما يخدم أهداف التكامل السياحي المستدام والترويج الفعال للمعالم العربية الفريدة.

٧. اضافة استبانة لدول عربية لتحديد أهم المعالم السياحية للترويج لها ضمن المبادرة:

تعتبر إضافة استبانة لدول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى خطوة أساسية لضمان تضمين كافة المعالم السياحية الهامة التي ترغب الدول في الترويج لها. من خلال هذه الاستبانة، سيتم جمع معلومات دقيقة من كل دولة حول أهم المواقع السياحية التي تريد تسليط الضوء عليها في إطار المبادرة. سيعكس هذا التعاون التنسيق بين الدول العربية ويضمن شمول المبادرة لكافة المعالم الثقافية والطبيعية والتاريخية التي تميز كل دولة.

تفاصيل الاستبانة:

١. **المعالم الثقافية والتراثية:**
   - ما هي أبرز المواقع الثقافية والتراثية في دولتك التي ترغب في الترويج لها؟ مثل المواقع الأثرية، المتاحف، والمهرجانات الثقافية.
٢. **المعالم الطبيعية:**
   - ما هي أبرز المعالم الطبيعية في دولتك التي ترغب في جذب السياح إليها؟ مثل المحميات الطبيعية، الجبال، الشواطئ، والمنتزهات الوطنية.
٣. **المعالم الدينية:**
   - هل هناك معالم دينية مهمة ترغب في تضمينها في الباقات السياحية المشتركة، مثل الأماكن المقدسة والمساجد والمعابد والكنائس؟
٤. **المعالم السياحية الحديثة:**
   - هل هناك أي معالم حديثة (فنادق، مشاريع سياحية ضخمة، منتجعات) ترغب في الترويج لها؟
٥. **الأحداث والفعاليات السياحية:**
   - هل توجد فعاليات ومهرجانات سياحية سنوية يمكن أن تكون جزءًا من الحزمة السياحية المشتركة؟ مثل مهرجانات الفن، الموسيقى، الرياضات أو الأنشطة الثقافية.
٦. **التجارب السياحية الفريدة:**
   - هل توجد تجارب سياحية فريدة ترغب في تقديمها للسياح، مثل المغامرات الصحراوية، السياحة البيئية، أو الأنشطة المائية؟

كيفية استخدام الاستبانة:

- **جمع البيانات** :سيتم إرسال الاستبانة إلى الدول العربية لتجميع قائمة المعالم السياحية المستهدفة.
- **تحليل البيانات** :يتم تحليل البيانات لتحديد أولويات المعالم السياحية التي سيتم تضمينها في الباقات المشتركة.
- **إعداد التقرير** :يتم إعداد تقرير شامل يتضمن قائمة بالمعالم السياحية التي سيتم الترويج لها بشكل مشترك بين الدول العربية، مع تخصيص خطط تسويقية لكل وجهة.

فوائد الاستبانة:

- **دقة الترويج** :يضمن أن الباقات المشتركة تشمل المعالم التي تمثل أفضل وأهم وجهات السياحة العربية.
- **تنسيق المشترك** :يساعد في التنسيق بين الدول العربية بشكل فعال في تسويق المعالم السياحية.
- **زيادة السياحة** :سيؤدي إلى تحسين الجذب السياحي من خلال التركيز على المواقع الأكثر طلبًا.

استبانة لتحديد أهم المعالم السياحية للدول العربية:

مقدمة:

إيماناً بأهمية تفعيل الباقات السياحية المشتركة بين الدول العربية وتعزيز السياحة الإقليمية، نود من سيادتكم التكرم بتعبئة هذا الاستبيان لتحديد المعالم السياحية التي تودون الترويج لها ضمن المبادرة السياحية المشتركة. يتم استخدام هذه البيانات لتطوير خطط تسويقية موحدة واستراتيجيات مشتركة.

الرجاء تعبئة الاستبانة بإجابات دقيقة:

١. **المعالم الثقافية والتراثية:**

- ما هي أبرز المعالم الثقافية والتراثية التي ترغبون في الترويج لها؟
[ ]موقع أثري [ ] متحف [ ] مهرجان ثقافي [ ] غيرها_____:
- أرجو تحديد اسم المعلم_____:

٢. **المعالم الطبيعية:**

- ما هي أبرز المعالم الطبيعية التي ترغبون في الترويج لها؟
[ ]محمية طبيعية [ ] جبل/سلسلة جبال [ ] شواطئ/منتجعات بحرية [ ] غيرها_____:
- أرجو تحديد اسم المعلم_____:

٣. **المعالم الدينية:**

- هل توجد معالم دينية ترغبون في إدراجها ضمن الباقات السياحية المشتركة؟
[ ]مسجد [ ] كنيسة [ ] معبد [ ] غيرها_____:
- أرجو تحديد اسم المعلم_____:

٤. **المعالم السياحية الحديثة:**

- هل توجد معالم سياحية حديثة ترغبون في الترويج لها؟
[ ]منتجع سياحي [ ] مجمعات تجارية [ ] مشاريع سياحية جديدة [ ] غيرها_____:
- أرجو تحديد اسم المعلم_____:

٥. **الفعاليات والمهرجانات:**

- هل هناك فعاليات أو مهرجانات ترغبون في تضمينها في الباقات المشتركة؟
[ ]مهرجان ثقافي [ ] مهرجان رياضي [ ] فعاليات فنية [ ] غيرها_____:
- أرجو تحديد اسم الفعالية_____:

٦. **التجارب السياحية الفريدة:**

- هل توجد تجارب سياحية فريدة ترغبون في تقديمها؟
[ ]مغامرات صحراوية [ ] سياحة بيئية [ ] أنشطة مائية [ ] غيرها_____ :
- أرجو تحديد نوع التجربة_____ :

ملاحظات إضافية:

- هل هناك أي معالم أخرى أو أفكار إضافية ترغبون في تضمينها في المبادرة؟

طريقة المشاركة:

يرجى إرسال الاستبيان إلى البريد الإلكتروني [بريدك الإلكتروني] أو تعبئته إلكترونيًا عبر الرابط الموجود في الباركود أدناه.

إضافة الباركود:

إذا كنت ترغب في إضافة طريقة الباركود لتسهيل مشاركة الاستبيان عبر الهواتف المحمولة، يمكنك استخدام مولد الباركود (مثل QR Code Generator)لتحويل الرابط الإلكتروني الخاص بالاستبيان إلى باركود. يمكنك بعد ذلك تضمين هذا الباركود في المستند ليتم مسحها ضوئيًا بواسطة المشاركين.

طريقة إضافة الباركود:

١. قم بإنشاء استبانة إلكتروني عبر منصات مثل Google Forms أوSurveyMonkey .

٢. احصل على رابط الاستبانة.

٣. استخدم أداة لإنشاء الباركود عبر الإنترنت (مثل الرابط المذكور سابقًا).

٤. قم بإدراج الباركود في المستند بحيث يمكن للمشاركين مسحه بسهولة عبر هواتفهم الذكية.

مـــرفق

البند الثالث

٢

الأمانة العامة

الرقم : 719/5/3/25
التاريخ: 2025/1/15

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة السياحة) أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة،،

اشارة إلى القرار رقم (347) للمجلس الوزاري العربي للسياحة في دورة انعقاده العادية (27) بتاريخ 2024/12/11، بمقر الأمانة العامة للجامعة، بشأن تعزيز قدرات الذكاء الاقتصادي في السياحة"، والذي ينص على ما يلي:

5- " الطلب من الدول الأعضاء موافاة الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بمرئياتهم ومقترحاتهم حول دراسة انشاء مرصد عربي افتراضي للابتكار السياحي في موعد أقصاه 2 فبراير 2025 حتى يتسنى مناقشاتها في الاجتماع القادم للجنة الفنية للسياحة".

وبموجب الفقرة (5) من القرار أعلاه، تأمل الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة موافاتها بمرئياتكم ومقترحاتكم في هذا الشأن في موعد أقصاه 2 فبراير حتى يتسنى عرضها على الاجتماع القادم للجنة الفنية للسياحة العربية.

وتغتنم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة النقل والسياحة) هذه المناسبة لتعرب عن فائق تقديرها،،،

الأمانة العامة

الرقم: 719/51/269/25

التاريخ: 2025/2/23

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة النقل والسياحة) أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة،،

بالإشارة الى مذكرة الأمانة العامة رقم 1/25 بتاريخ 2025/1/5، بشأن تعزيز قدرات الذكاء الاقتصادي في السياحة، الفقرة (5) والذي تنص على ما يلي:

5- الطلب من الدول الأعضاء موافاة الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بمرئياتهم ومقترحاتهم حول دراسة انشاء مرصد عربي افتراضي للابتكار السياحي في موعد أقصاه 2 فبراير 2025 حتى يتسنى مناقشاتها في الاجتماع القادم للجنة الفنية للسياحة".

وبموجب الفقرة (5) من القرار أعلاه، تأمل الأمانة العامة من دولتكم الموقرة موافاتها بمرئياتكم ومقترحاتكم حول دراسة انشاء مرصد عربي افتراضي للابتكار السياحي.

وتغتنم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة النقل والسياحة) هذه المناسبة لتعرب عن فائق تقديرها،،،

الأمانة العامة – القاهرة – ميدان التحرير تليفون 25750511- 25752966- فاكس 25754794 – 25742315 الرمز البريدي 11642
البريد الالكتروني: central.mail@las.int الموقع الالكتروني: www.lasportal.org

الأمانة العامة

الرقم: 719/51360/25

التاريخ: 2025/3/10

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القطاع الاقتصادي – إدارة النقل والسياحة أطيب تحياتها الى المنظمة العربية للسياحة الموقرة.

تود الأمانة العامة للجامعة (إدارة النقل والسياحة) الإفادة بأنها تلقت مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية، رقم 368 بتاريخ 2025/3/2، بشأن الاستفسارات الواردة من جهة الاختصاص "وزارة السياحة والاثار" على النحو التالي:-

- ✓ ماهى مؤشرات الآداء KPI'S المطلوبة من وزارة السياحة والآثار حتى يتسنى لها تحديد البيانات المطلوبة لاستنباط تلك المؤشرات ومصادرها إذا كانت رقمية أو ليس لها وعاء رقمي.
- ✓ تحديد الجهات المطلوب إتاحة تلك البيانات والمؤشرات لها.
- ✓ مراكز البيانات المقترحة لإستضافة تلك المنصة بعد إطلاقها.
- ✓ الجهة المسئولة عن تمويل المشروع وتنفيذه.
- ✓ الدول العربية المشاركة في إتاحة بياناتها من خلال تلك المنصة.
- ✓ الآليات المقترحة للتكامل وتبادل البيانات.
- ✓ توضيح إذ كان سيتم نشر تلك المنصة وإتاحة البيانات والمؤشرات على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).
- ✓ توضيح الشكل والصيغة الذى سيتم استخراج التقارير به سواء كان على هيئة لوحة معلوماتية Interactive Dashboard أو بصيغة Excel .

نأمل التكرم من منظمتكم الموقرة موافاتنا بما هو مطلوب حتى يتسنى لنا الرد على مذكرة المندوبية الدائمة أعلاه، وعرض الموضوع المشار اليه اعلاه على الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للسياحة العربية والذي سيعقد خلال شهر مايو 2025.

وتنتهز الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القطاع الاقتصادي – إدارة النقل والسياحة هذه المناسبة لتعرب عن فائق تقديرها،،

الأمانة العامة – القاهرة – ميدان التحرير تليفون 25750511- 25752966- فاكس 25754794 – 25742315 الرمز البريدى 11642
البريد الالكتروني: central.mail@las.int الموقع الالكتروني: www.lasportal.org

الأمانة العامة

الرقم: 719/5/412/25

التاريخ: 2025/3/17

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القطاع الاقتصادي – إدارة النقل والسياحة أطيب تحياتها الى المنظمة العربية للسياحة الموقرة.

تود الإفادة بأنها تلقت مذكرة المندوبية الدائمة لمملكة البحرين لدي جامعة الدول العربية بالقاهرة، رقم ص/ب م ق/273/3/12 بتاريخ 2025/3/11 (مرفق)، والتي تتضمن مرئيات وزارة السياحة حول مشروع المرصد العربي الافتراضي للابتكار السياحي.

نأمل التكرم من منظمتكم الموقرة الإحاطة والعلم، واتخاذ اللازم نحو ادماج المرئيات المرفقة لأخذها في الحسبان عند اطلاق هذا المرصد، علماً بان الموضوع المشار اليه أعلاه سيتم عرضه على الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للسياحة العربية والذي سيعقد خلال شهر مايو 2025.

وتنتهز الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القطاع الاقتصادي – إدارة النقل والسياحة هذه المناسبة لتعرب عن فائق تقديرها،،

الأمانة العامة – القاهرة – ميدان التحرير تليفون 25750511- 25752966- فاكس 25754794 – 25742315 الرمز البريدى 11642
البريد الالكترونى: central.mail@las.int الموقع الالكترونى: www.lasportal.org

PERMANENT MISSION OF THE
KINGDOM OF BAHRAIN
TO THE LEAGUE OF ARAB STATES
CAIRO

المندوبية الدائمة لمملكة البحرين
لدى
جامعة الدول العربية
القاهرة

الرقم: ص/ ب م ق/273/25/3/12
التاريخ: 2025 /3/11

تهدى المندوبية الدائمة لمملكة البحرين لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية(القطاع الاقتصادي – إدارة النقل والسياحة).

وبالإشـــارة إلى مذكرة الأمانة العامة رقم 7/9/5/269/25 بتاريخ 23/ 2/ 2025. المتضـــمنة طلب الأمانة العامة موافاتها بمرئيات ومقترحات مملكة البحرين حول دراســـة إنشـــاء مرصـــد عربي افتراضـــي للابتكار السياحي.

تود المندوبية أن ترفق طيه مرئيات وزارة السياحة بمملكة البحرين حول مشروع المرصد العربي الافتراضي للابتكار السياحي.

تنتهز المندوبية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة الموقرة عن فـائق تقديرها واحترامها...

إلى:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
القطاع الاقتصادي – إدارة النقل والسياحة

١٥ شارع البرازيل، الزمالك، القاهرة - جمهورية مصر العربية، هاتف: ٨ / ٧ / ٢٢٧٣٥٧٩٩٦ .٢+، فاكس: ٩ .٢٢٧٣٦٦٦ .٢+
Permanent Mission of the Kingdom of Bahrain to the League of Arab States - Cairo: 15 Brazil Street, Zamalik, Cairo, Arab Republic of Egypt
Tel: +20 227357996/7/8, Fax: +20 227366609, E-mail: cairo.mission@mofa.gov.bh :البريد الإلكتروني

مرئيات مملكة البحرين حول مشروع المرصد العربي الافتراضي للابتكار السياحي

تتقدم مملكة البحرين بالشكر الجزيل على جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي تسعى إلى تطوير السياحة العربية من خلال تنفيذ عدد من المشاريع التي لها دور كبير في تنشيط السياحة العربية وزيادة عوامل الجذب السياحي من خلال توظيف مختلف الأدوات والآليات التي تسهم في تعزيز الابتكار في قطاع السياحة في الدول العربية بوجود المعلومات وتحليل البيانات التي تعتبر عاملاً هاماً في وضع الدراسات وجذب الاستثمارات للدول العربية.

ونتقدم بجزيل الشكر على الجهود التي بذلت من قبل المنظمة العربية للسياحة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لإعداد دراسة المرصد العربي.

ولضمان الحصول على المخرجات المطلوبة والتي تتركز في تحسين تجربة السائح وزيادة الإيرادات السياحية وتطوير مهارات العاملين في القطاع السياحي ونقل أفضل التجارب والممارسات بين الدول وبعد الاطلاع على نطاق المشروع ومراحل العمل فإن نقترح التالي:

- أن يكون اطار زمني منفصل لكل مرحلة من مراحل المشروع وتحديد الموارد المطلوبة من حيث الموارد المالية والفنية والفريق القائم على التنفيذ.
- نطاق عمل المشروع تتطلب التنسيق مع شركاء استراتيجيين ومراكز أبحاث والدول الأعضاء وعليه يتطلب وضع النطاق والمسئوليات لكل المستويات.
- نوعية البيانات والمعلومات المتطلبة من الدول الأعضاء وآليات التحديث المطلوبة.
- تحديد الفريق المعني بالصيانة الدورية للمرصد في كل مرحلة من مراحل عمل المرصد لضمان نجاح المراحل الموضوعة وتحقيق الأهداف المرجوة من المرصد.
- الميزانية المالية لإنشاء المشروع تختلف عن الصيانة الدورية وعليه نود الحصول على تفاصيل إنجاز المشروع والمبالغ المطلوبة من الدول الأعضاء والمبالغ السنوية للصيانة الدورية.
- الاستفادة من تجربة مركز الإحصاء الخليجي في وجود منصة السياحة والثقافة والاثار التي تم تدشينها في عام ٢٠٢٢ والتي توفر بيانات ومعلومات اقتصادية وسياحية وثقافية لخدمة المستثمرين والمشتغلين في القطاع السياحي.

وفي الختام نتقدم لكم بجزيل الشكر على المبادرات المبتكرة التي تنمي السياحة العربية وتسهم في استدامتها من خلال تطبيق مختلف الآليات والسبل والمشاريع التي تسهم في تمويل للسياحة بشكل مستدام.

وزارة الخارجية
مساعد وزير الخارجية
المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية

رقم الصادر: ٣٨٦
المرفقات:

02999
13 MAR 2025

٢٠٢٥/٣/٢

تهدي المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادى – إدارة السياحة) وبالإشارة إلى مذكرة سيادتكم رقم ٧/٩/٥/٣/٢٥ بتاريخ ٢٠٢٤/١/٥، بشأن "تعزيز قدرات الذكاء الاقتصادى في السياحة" وطلب موافاتكم بالمرئيات والمقترحات حول دراسة إنشاء مرصد عربى إفتراضى للإبتكار السياحى؛

تتشرف المندوبية بأن تنقل لكم ما وافانا به جهة الاختصاص بوزارة السياحة والآثار بجمهورية مصر العربية، في هذا المقترح من استفسارات على النحو التالى:

- ماهى مؤشرات الآداء KPI'S المطلوبة من وزارة السياحة والاثار حتى يتسنى لها تحديد البيانات المطلوبة لاستنباط تلك المؤشرات ومصادرها إذا كانت رقمية أو ليس لها وعاء رقمى.
- تحديد الجهات المطلوب إتاحة تلك البيانات والمؤشرات لها.
- مراكز البيانات المقترحة لإستضافة تلك المنصة بعد إطلاقها.
- الجهة المسئولة عن تمويل المشروع وتنفيذه.
- الدول العربية المشاركة في إتاحة بياناتها من خلال تلك المنصة.
- الآليات المقترحة للتكامل وتبادل البيانات.
- توضيح إذ كان سيتم نشر تلك المنصة وإتاحة البيانات والمؤشرات على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) .
- توضيح الشكل والصيغة الذى سيتم استخراج التقارير به سواء كان على هيئة لوحة معلوماتية Interactive Dashboard أو بصيغة Excel .

وتنتهز المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية، هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادى – إدارة السياحة) عن فائق تقديرها واحترامها.

٨٠٥

عبد الجواد/R/S

الطابق الأخير- معهد الدراسات الدبلوماسية – ١ شارع عمر مكرم – التحرير – القاهرة
تليفون: ٢٧٩٥٥٥٧٧ فاكس: ٢٧٩٥٥٥٥٦ – بريد الكترونى: dm-eav-al@outlook.com

المنـــــــدوبية الدائمة
للمملكة المغربية
لدى جامعة الدول العربية

The Permanent Representation
of the Kingdom of Morocco
to the League of Arab States

01257
29 JAN 2025

رقم 568

2025/01/29

تهدي المندوبية الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، /قطاع الشـــؤون الاقتصـــادية/إدارة النقل والســـياحة/، وإلحاقا بمذكرتها رقم 7/9/5/1/25 بتاريخ 2025/01/5، تتشـرف بإحاطتها علما أن **وزارة السـياحة والصـناعة التقليدية والاقتصـــاد الاجتماعي والتضـــامني بالمملكة المغربية** تقترح دراســـة **إمكانية تأمين تمويل خارجي لإنشاء المرصد العربي للسياحة وتفعيل المشاريع المنبثقة عنه.**

وتغتنم المندوبية الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، /قطاع الشؤون الاقتصادية/إدارة النقل والسياحة/، عن فائق تقديرها.

جامعة الدول العربية
قطاع الشؤون الاقتصادية
إدارة النقل والسياحة

الأمانة العامة

الرقم : 719151825
التاريخ: 2025/1/16

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة النقل والسياحة) أطيب تحياتها إلى المنظمة العربية للسياحة الموقرة،،

اشارة إلى القرار رقم (347) للمجلس الوزاري العربي للسياحة في دورة انعقاده العادية (27) بتاريخ 2024/12/11، بمقر الأمانة العامة للجامعة، بشأن تعزيز قدرات الذكاء الاقتصادي في السياحة"، والذي ينص على ما يلي:

7- " تكليف المنظمة العربية للسياحة بوضع رؤية لآلية تنفيذ المرصد ".

وبموجب الفقرة (7) من القرار أعلاه، تأمل الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة موافاتها برؤية منظمتكم الموقرة حول آلية تنفيذ المرصد.

وتغتنم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة النقل والسياحة) هذه المناسبة لتعرب عن فائق تقديرها،،

مـــرفق

البند الرابـع

(4)

7/9/15153125
2025/4/17

تهـــــدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة السياحة) أطيب تحياتها المندوبية الدائمة (جميع المندوبيات) الموقرة،،،

بالإشـارة الى الاجتماع العاشـر للجنة تطوير الاسـتراتيجية العربية للسـياحة المنعقد خلال الفترة، 4-2024/11/5 بمقر الأمانة العامة. **تنفيذاً للقرار رقم (317) الصـــادر عن الدورة (25) للمجلس الوزاري العربي للســـياحة الذي عقد خلال الفترة من 12-2022/12/13، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والذي ينص على " تكليف الأمانة العامة بعقد اجتماع للجنة الفنية للسياحة العربية من أجل وضع خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية العربية للسياحة**

تود الإفادة بأنه صدرت عن هذا الاجتماع توصيات خاصة بالدول العربية والتي تنص على:

1- الطلب من الدول العربية موافاة الأمانة العامة بمدى شمولية المقاصد السياحية لديها والتسهيلات المرتبطة بها ومدى اتسامها بالمعاصرة. 2024.

2- الطلب الدول العربية استفاء الاستبيان وموافاة الأمانة العامة به في موعد أقصاه 2024/12/20

3- دعوة الدول العربية لإعطاء أولوية لتنمية مناطق المجتمعات الأكثر احتياجاً وكذلك الطبقات المهمشة.

4- الطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة بأهم التجارب في مجال التنمية السياحية في المناطق الكثر احتياجاً والمناطق المهمشة.

5- دعوة الدول العربية لمنح المشروعات الصغيرة المتوسطة بالمناطق الأكثر احتياجاً في قطاع السياحة خاصة فيما يتعلق في منحها قروض بمعدل فائدة مميزة، التدريب، والتسويق.

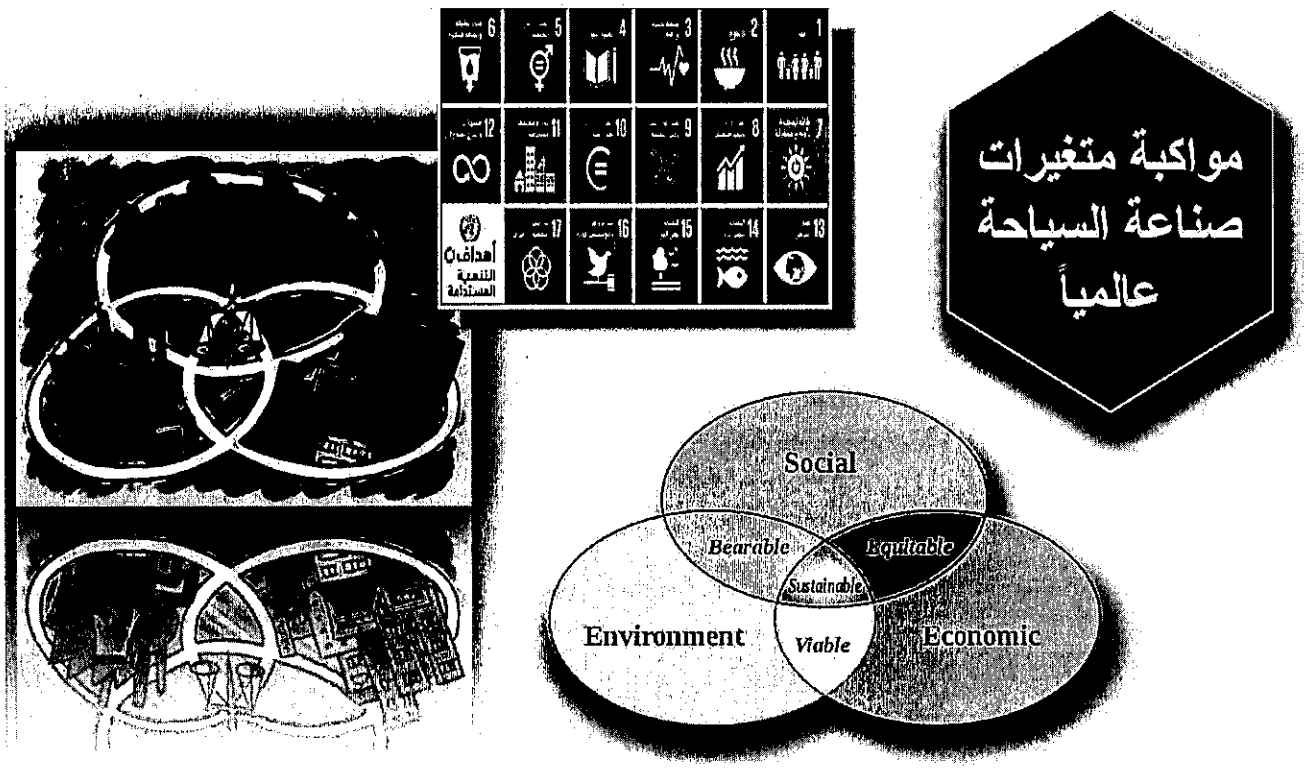

تفعيل مفاهيم السياحة المستدامة في المنطقة العربية

الهدف الرئيسي: وضع منظومة سياحية مسئولة تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم منتج سياحي جاذب وتنافسي مع مراعاة الحفاظ على عناصر البيئة الطبيعية والمساهمة الإيجابية في التنمية الاقتصادية والمجتمعية

البرامج التنفيذية المستهدفة:

- وضع اطار لتوضيح مفاهيم السياحة المستدامة في الدول العربية، والتعرف على امكانية التعاون في المحاور البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- وضع نظام مؤشرات لقياس استخدام الطاقة والمياه في الفنادق والمنشآت السياحية لتقييم كفاءة الاستخدام ووضع برامج تنفيذية ومبادرات تهدف إلى خفض الاستهلاك.
- تدريب العاملين في قطاع السياحة في مجالات الحفاظ على البيئة وخفض الانبعاثات وترشيد استخدام الطاقة والتحول إلى استخدام تقنيات الطاقة المتجددة.
- وضع شهادة عربية تميز المنشآت الفندقية التي تلتزم بتطبيق مفاهيم السياحة المستدامة المعترف بها عالمياً.

تابع: تفعيل مفاهيم السياحة المستدامة في المنطقة العربية

البرامج التنفيذية المستهدفة:

- تبادل الخبرات فيما يتعلق بإدراج الحفاظ على التنوع البيولوجي كعنصر رئيسي من عناصر التنمية السياحية.
- تعزيز العمل على التوسع في أنشطة السياحة البيئية ووضع معايير للفنادق البيئية.
- وضع آليات تمويل لتشجيع الاستثمار في تكنولوجيات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وترشيد استخدام وتحلية مياه البحر بما يتماشى مع طبيعة الاستثمار في الأنشطة السياحية.
- الترويج المشترك في المحافل الدولية للمقاصد السياحية في الوطن العربي التي تتبني مفاهيم السياحة المستدامة وذلك لا ظهار استعداد المنطقة لجذب الطلب المستقبلي على الأنشطة السياحية التي تضع في اعتبارها الحفاظ على البيئة والتنمية المجتمعية والاقتصادية.
- تبادل قصص النجاح وأفضل الممارسات في مجال السياحة المستدامة فيما بين الدول العربية.
- عقد مؤتمرات دورية بهدف تبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال السياحة المستدامة.

مـــرفق

البند الخامس

اتفاقية التعاون السياحي بين
الدول العربية

في إطار العلاقات الأخوية القائمة بين الدول العربية وانطلاقا من الروابط الوثيقة بين حكومات الدول العربية وتدعيما للدور الذي تلعبه السياحة في التقارب والتفاهم بين الشعوب ورغبة في مواصلة تعزيز التعاون في المجال السياحي وانطلاقاً من اعترافهما بأهمية التبادل السياحي على أساس المنفعة المتبادلة، استعرض الدول الاعضاء واقع التعاون في هذا المجال وسبل تطويره في البلدان العربية وتم الاتفاق على ما يلي:

المادة الأولى

يقوم الاطراف باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتشجيع التبادل السياحي بين الدول العربية، منها:-

- قيام الحكومات الوطنية بدراسة اتخاذ إجراءات كفيلة لخفض القيود المفروضة على منح التأشيرات وتسهيل وتبسيط إجراءاتها وبما يكفل لكل دولة الحفاظ على أمنها في ذات الوقت.
- تسهيل الإجراءات الجمركية والنقاط الحدودية البرية والبحرية والجوية للسائح العربي.
- ترسيخ التسويق السياحي العربي المشترك من خلال المشاركة العربية الفعالة في المعارض والمؤتمرات العربية والدولية للترويج للمنتجات والخدمات التي تتوافر في كل دولة عربية، وإقامة الأسواق السياحية العربية المشتركة للتعريف بالصناعات العربية المغذية للسياحة في البلاد العربية

المادة الثانية

يشجع الدول الاطراف السياحة البينية في نطاق الأنظمة والقوانين المعمول بها ومن خلال تشجيع مكاتب السفر والسياحة على تنظيم رحلات سياحية لمواطنيهم لزيارة البلدان الآخرى وتبادل المنشورات السياحية والمواد الدعائية في الدول الأطراف واستغلال كافة المرافق والإمكانيات التقنية والإدارية المتوفرة.

المادة الثالثة

تتبادل الدول الأطراف الخبرات في مجال التنمية السياحية وتبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بالأساليب المتبعة للحفاظ على المقومات والطابع البيئي والاجتماعي للدول العربية

المادة الرابعة

تبادل الدول الأطراف الخبرات في مجال التأهيل السياحي والفندقي وتبادل مناهج وأساليب التعليم والتدريب في المعاهد والمراكز المتخصصة بهم بالإضافة إلى منح الدراسة والتدريب السياحي والفندقي في مؤسسات في دولهم.

المادة الخامسة

معاملة السائح العربي في أي من الدول الأطراف معاملة مواطني الدولة الطرف في الفنادق والمقاصد السياحية.

المادة السادسة

تشجع الدول الاطراف تبادل زيارات ممثلي وسائل الإعلام لإعداد مواد إعلامية عن السياحة يتم نشرها عبر وسائل الإعلام الخاصة بهم.

المادة السابعة

يقوم الدول الاطراف بتعريف بلادهم بفرص الاستثمار المتاحة في كل بلد في مجال السياحة وتقديم كافة التسهيلات الممكنة في هذا المجال حسب القوانين والأنظمة المتبعة في الدول الاطراف.

المادة الثامنة

تتبادل الدول الأطراف المعلومات والخبرات في مجال تطوير الحرف والصناعات التقليدية والتشريعات التي تعمل على تنظيم هذا القطاع في دولهم.

المادة التاسعة

تشجع الدول الأطراف إقامة أسابيع سياحية ثقافية والمشاركة في المعارض والمؤتمرات والندوات التي تعقد في دولهم.

المادة العاشرة

تشجع الدول الأطراف تبادل المعلومات والبيانات في مجال الإحصاء السياحي في دولهم.

المادة الحادية عشرة

تعمل الدول الاطراف على التعاون والتنسيق المشترك في المحافل والمنظمات الدولية التي تعني بشئون السياحة بهدف دعم المواقف والقضايا التي تخص البلدان العربية في هذا المجال.

المادة الثانية عشرة

تكلف الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بتشكيل لجنة فنية من الدول العربية تناط بها مهمة تنفيذ بنود وأهداف هذه الاتفاقية تجتمع مرة واحدة في السنة على الأقل في مقر الأمانة العامة او في أيا من الدول الأطراف..

المادة الثالثة عشرة

تعمل الدول الاطراف على التنسيق في المجالات التسويقية ووضع البرامج التسويقية المشتركة وذلك من خلال تشجيع الترابط بين مكاتب السفر والسياحة بين الدول الأطراف.

المادة الرابعة عشرة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ إيداع وثائق التصديق من قبل ثلاث دول اعضاء عليها لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

المادة الخامسة عشر

يجوز لأي من الدول الأطراف الانسحاب من الاتفاقية بشرط موافاة الامانة العامة للجامعة بالرغبة في الانسحاب قبل ستة أشهر من تاريخ الانسحاب.

حررت هذه الاتفاقية ووقعت في ..... في ..... هجرية الموافق .....ميلادية من نسخة باللغة العربية.

مـــرفق

البند السادس

الأمانة العامة

الرقم : 7/9/5/2/25
التاريخ: 2024/12/15

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة السياحة) أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة،،

اشارة إلى القرار رقم (343) للمجلس الوزاري العربي للسياحة في دورة انعقاده العادية (27) بتاريخ 2024/12/11، بمقر الأمانة العامة للجامعة، بشأن الابتكار السياحي والسياحة الذكية"، والذي ينص على ما يلي:

3 – تكليف الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بمخاطبة الدول الأعضاء لموافاتها بتجاربهم في مجال السياحة الذكية في موعد أقصاه 1 فبراير 2025.

وبموجب الفقرة (3) من القرار أعلاه، تأمل الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة موافاتها بتجارب دولتكم الموقرة في مجال السياحة الذكية وذلك في موعد أقصاه 1 فبراير 2025 ليتسنى لها عمل اللازم.

وتغتنم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة السياحة) هذه المناسبة لتعرب عن فائق تقديرها،،،

الأمانة العامة

الرقم: 719151266125
التاريخ: 2025/2/23

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة النقل والسياحة) أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة،،

بالإشارة الى مذكرة الأمانة العامة رقم 2/25 بتاريخ 2025/1/5، بشأن: الابتكار السياحي والسياحة الذكية"، والذي ينص على ما يلي:

3- تكليف الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بمخاطبة الدول الأعضاء لموافاتها بتجاربهم في مجال السياحة الذكية في موعد أقصاه 1 فبراير 2025.

وبموجب الفقرة (3) من القرار أعلاه، تأمل الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة موافاتها بتجارب دولتكم الموقرة في مجال السياحة الذكية وذلك في موعد أقصاه 1 فبراير 2025 ليتسنى لها عمل اللازم.

وتغتنم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة النقل والسياحة) هذه المناسبة لتعرب عن فائق تقديرها،،

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصـــادي – إدارة النقل والسياحة) أطيب تحياتها الى المنظمة العربية للسياحة الموقرة،،

اشارة إلى القرار رقم (343) للمجلس الوزاري العربي للسياحة في دورة انعقاده العادية (27) بتاريخ 2024/12/11، بمقر الأمانة العامة للجامعة، بشأن الابتكار السياحي والسياحة الذكية"، والذي ينص على ما يلي:

4 – تكليف الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري المنظمة العربية للسياحة ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة، لتصميم منهجية لتفعيل مبادرة حاضنات الاعمال، من خلال وضع خطوات عمل مركزة على مسارات محددة ووضع خط زمني لها، في ضوء ملاحظات الدول الاعضاء.

وبموجب الفقرة (4) من القرار أعلاه، تأمل الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة من منظمتكم الموقرة موافاتها بالتصميم المناسب لمنهجية تفعيل مبادرة حاضنات الأعمال.

وتغتنم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصـــادي – إدارة النقل والسياحة) هذه المناسبة لتعرب عن فائق تقديرها،،،

(6)

وزارة الخارجية
مساعد وزير الخارجية
المندوبية الدائمة لدى جامعة الدول العربية

رقم الصادر: ٣٥٤
المرفقات: (٢)

01744

٢٠٢٥/٢/٦

06 FEB 2025

تهدي المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادى – إدارة السياحة والنقل) وبالإشارة إلى مذكرة سيادتكم رقم ٧/٩/٥/٢/٥٢ بتاريخ ٢٠٢٥/١/٥، بشأن القرار رقم (٣٥٥) الصادر عن اجتماع الدورة ٢٧ للمجلس الوزاري للسياحة؛ وطلب موافاتكم بالتجارب في مجال السياحة الذكية؛

تتشرف المندوبية بأن تبعث رفق هذا بتجربة وزارة السياحة والأثار في جمهورية مصر العربية، في مجال السياحة الذكية.

وتنتهز المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادى – إدارة السياحة والنقل)عن فائق تقديرها واحترامها.

– الأمانة العامة (القطاع الاقتصادى – إدارة السياحة والنقل).

M. D

الطابق الأخير – معهد الدراسات الدبلوماسية – ١ شارع عمر مكرم– التحرير – القاهرة
تليفون: ٢٧٩٥٥٥٧٧ فاكس: ٢٧٩٥٥٥٥٦ – بريد الكترونى: pm-egy-al@outlook.com

عبد الجواد سليمان ك/١

محاور إستراتيجية الوزارة للتحول الرقمي:

أولاً: محور البوابات والمواقع الإلكترونية:

تهدف الوزارة من خلال هذا المحور إلي إنشاء بوابة إلكترونية رسمية للوزارة (موقع إلكتروني للترويج السياحي - موقع إلكتروني للمتاحف الأثرية الكبري)، يُراعي فيه توحيد الهوية البصرية والمظهر العام، بواجهات تعامل سهلة الإستخدام ، وذلك علي النحو التالي:

1. **البوابة الرسمية لوزارة السياحة والآثار www.mota.gov.eg** تقدم هذه البوابة خدمات تعريفية ومعلوماتية تشمل كافة التفاصيل المرتبطة بنطاق عمل ومهام وإختصاصات الوزارة والهيئات التابعة لها، يتم من خلالها إستعراض أبرز الخبار ، كما تقدم البوابة مجموعة من الخدمات الرقمية التي تتيحها الوزارة من المتعاملين معها مثل خدمات التراخيص والتجديد وغيرها من الخدمات.
2. **البوابة الترويجية للسياحة المصرية www.experieenceegypt.eg** تهدف هذه البوابة إلي الترويج للمقاصد السياحية والثرية والأنشطة التي تهم السائحين بمختلف جنسياتهم.
3. **الموقع الإلكتروني للمتحف المصرى بالتحرير www.egyptianmuseumcairo.eg** يتيح لمتصفحيه التعرف علي المتحف ومقتنياته، وأبرز القطع الأثرية، والخدمات المقدمة للزائرين، وكذلك شراء تذاكر زيارة للمتحف إلكترونياً بإستخدام كروت الإئتمان.
4. **الموقع الإلكتروني للمتحف القومي للحضارة المصرية www.nmec.gov.eg** يستهدف زوار المتحف من خلال إستعراض معلومات حول أبرز القطع الأثرية ، مواعيد الزيارة، أسعار التذاكر، وكذلك الفعاليات والأحداث.
5. **المتحف المصرى الكبير:** جاري العمل لإطلاق الموقع الإلكتروني الخاص به تزامناً مع الإفتتاح.

ثانياً : النظم والتطبيقات وقواعد البيانات:

يهدف هذا المحور إلي إنشاء النظم والتطبيقات التي تساهم في تحسين تجربة السائحين، من خلال تنفيذ العديد من تطبيقات الهاتف المحمول، والأنظمة الإلكترونية، وذلك علي النحو التالي:

- **منظومة التذاكر الإلكترونية في المواقع الأثرية والمتاحف:** تم انشاؤها بهدف الحد من التكدس وتنظيم عملية الدخول للمواقع الأثرية والمتاحف وأحكام الرقابة علي الإيرادات لتحسين تجربة الزائرين والسائحين، وقد بلغ عدد المواقع الأثرية والمتاحف المتاحة للحجز من خلال المنصة (١٠٧) موقع أثري ومتحف مفتوح للزيارة وذلك من خلال إتاحة عدة طرق للحجز وهم : تطبيق الهاتف المحمول المخصص للحجز، والموقع الإلكتروني لحجز التذاكر، ومنافذ حجز التذاكر المميكنة داخل المواقع والمتاحف، وماكينات الحجز الذاتية المتاحة ببعض المواقع والمتاحف.
- **الخط الساخن:** تم إنشاء خط ساخن بالوزارة وهو (١٩٦٥٤) يتعامل بعدة لغات، وعلي مدار ١٢ ساعة، للرد علي إستفسارات السائحين والزائرين والإستماع إلي الشكاوي والمقترحات وذلك في إطار حرص الوزارة علي تحسين تجربة السائحين والزائرين.

- **مشروع موقع إستبيان مدي رضاء الزائرين:** تم إعداد نظام خاص بتجميع ردود السائحين والزائرين وإعداد التقارير بأكثر من لغة بغرض قياس مدي رضا الزائرين والسائحين، وذلك عن طريق QR Code موجود بالمطارات، كما يتم التنوية عن الإستبيان في شاشات العرض بالطائرات الخاصة بمصر للطيران، وداخل المواقع الأثرية والمتاحف والمنشآت الفندقية والمطاعم السياحية.

ثالثاً: البنية التحتية وخدمات الإتصالات:

- وافق المجلس الأعلي للآثار علي توقيع بروتوكول تعاون بين المجلس الأعلي للآثار والجهاز القومي لتنظيم الإتصالات بتوفير وإتاحة خدمات الإتصالات وتحسين خدمات تغطية شبكات المحمول والإنترنت بالمواقع الأثرية والمتاحف.
- قامت وزارة السياحة والآثار بالتنسيق مع وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإدارة سلاح الإشارة بالقوات المسلحة للعمل علي رفع كفاءة البنية التحتية وخدمات الإتصالات بالمنشآت الفندقية (الثابتة – العائمة) وذلك علي مستوي الجمهورية ذات التصنيف السياحى خمسة وأربعة نجوم، بالإضافة إلي المنشآت الفندقية ذات تصنيف الثلاثة نجوم بمدينتي (شرم الشيخ والغردقة، وإلزامهم بتوفير الحد الأدني من سرعات الإنترنت فائق السرعة بإستخدام كابلات الألياف الضوئية علي النحو الوارد بالقرار الوزاري رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٢ وهى:

- ١ ميجا بت / ث لكل غرفة بالفنادق ذات تصنيف الخمسة نجوم.
- ميجا بت / ث لعدد ١٠٠ غرفة بالفنادق ذات تصنيف أربعة نجوم، مع إضافة ٠,٢٥ ميجا بت / ث لكل غرفة إضافية.
- ٥٠ ميجا بت / ث لعدد ١٠٠ غرفة بالفنادق ذات تصنيف الثلاثة نجوم، مع إضافة ٠,٢٥ ميجا بت / ث لكل غرفة إضافية.

الجدير بالذكر أنه تم تقسيم المشروع لثلاثة مراحل وفقاً للمقاصد السياحية وهم:

المرحلة الأولي: من مشروع رفع سرعة الإنترنت بالفنادق والقري السياحية بإستخدام كابلات الألياف الضوئية فئة الثلاثة والأربعة والخمسة نجوم بمحافظات القاهرة والجيزة، ومدينة شرم الشيخ

المرحلة الثانية: من مشروع رفع سرعة الإنترنت بالفنادق والقري السياحية بإستخدام كابلات الألياف الضوئية فئة الثلاثة والأربعة والخمسة نجوم بمحافظات الإسكندرية والبحر الأحمر وجنوب سيناء والأقصر وأسوان، ومدينة الغردقة.

المرحلة الثالثة: من مشروع رفع سرعة الإنترنت بالفنادق والقري السياحية بإستخدام كابلات الألياف الضوئية فئة الأربعة والخمسة نجوم بباقي محافظات الجمهورية.

رابعاً: الذكاء الإصطناعي:

- قامت وزارة السياحة والآثار بالتعاون مع شركة (ميتا) العالمية بتنفيذ مشروع إعادة إحياء القطع الأثرية بإستخدام تكنولوجيا الواقع الإفتراضي والمعزز، من خلال إعادة بناء بعض القطع الأثرية الموجودة بالمتحف المصري بالتحرير والمتحف القومي للحضارة المصرية، وذلك من خلال إعادة بناؤها بإستخدام تكنولوجيال الذكاء الإصطناعي بإستخدام فلاتر لمحاولة تخيل الشكل الذي كانت عليه، والتي تم إتاحتها من خلال تطبيق الإنستجرام.

- تم إستخدام تكنولوجيا الواقع الإفتراضي لثلاث نقاط من مسار العائلة المقدسة وإتاحتها من خلال الموقع الترويجي للوزارة مثل Follow The Sun والتي كانت تستهدف السائحين التي يتسم مناخ بلادها بالبرودة.
- تم إستخدام تكنولوجيا الواقع افتراضي لثلاث نقاط من مسار العائلة المقدسة وإتاحتها من خلال الموقع الترويجي للوزارة.
- جاري العمل علي إطلاق تطبيق هاتف محمول للقصور الأثرية بإستخدام تكنولوجيا الواقع المعزز خلال النصف الأول من ٢٠٢٥ والذي يسمح بإستخدام تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي والواقع المعزز داخل مجموعة من القصور التاريخية مثل : قصر البارون، وقصر الأمير محمد علي، وقصر المانسترلي، يسمح التطبيق لزائري تلك المواقع التعرف علي معلومات تاريخية وأثرية حول المكان.

(6)

المنـــــــدوبية الدائمة
للمملكة المغربية
لدى جامعة الدول العربية

The Permanent Representation
of the Kingdom of Morocco
to the League of Arab States

02040
11 FEB 2025

رقم 831

2025/02/11

تهدي المندوبية الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، /قطاع الشـــؤون الاقتصـــادية/إدارة النقل والســـياحة/، وإلحاقا بمذكرتها رقم 7/9/5/2/25 بتاريخ 2025/01/5، تتشـــرف بأن تبعث إليها، رفقته، **تجربة المكتب الوطني المغربي للسياحة في مجال السياحة الذكية.**

وتغتنم المندوبية الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، /قطاع الشؤون الاقتصادية/إدارة النقل والسياحة/، عن فائق تقديرها.

جامعة الدول العربية
قطاع الشؤون الاقتصادية
إدارة النقل والسياحة

Royaume du Maroc
Ministère du Tourisme, de l'Artisanat
et de l'Economie Sociale et Solidaire
Département du Tourisme
Secrétariat Général
Direction de la Stratégie et de la Coopération

المملكة المغربية
وزارة السياحة والصناعة التقليدية
والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
قطـــاع السياحـــة
الكتابة العامة
مديرية الاستراتيجية والتعاون

تجربة المكتب الوطني المغربي للسياحة
في مجال السياحة الذكية

في إطار تبادل التجارب بين الدول العربية في مجال السياحة الذكية، والتي تعكس التزاما راسخا بتوظيف التقنيات الحديثة للارتقاء بالقطاع السياحي وتعزيزه وفقًا للمعايير والمتطلبات العالمية، فإن المكتب الوطني المغربي للسياحة يحرص على ترسيخ مكانته الريادية على الصعيد الدولي عبر تبنّي مقاربة استراتيجية متكاملة في تطبيق مفاهيم السياحة الذكية.

وإدراكًا من المكتب الوطني المغربي للسياحة لما يطرحه هذا التحول من تحديات تقنية وتنظيمية، فضلًا عن تأثيراته بعيدة المدى على بنية القطاع السياحي، فإن المكتب يعتمد منهجية مدروسة تتسم بالحذر والتخطيط المحكم، بما يضمن تحقيق أقصى فائدة من هذه الابتكارات مع تقليل المخاطر المحتملة المصاحبة للتحوّل الرقمي.

وفي هذا الإطار، يكرس المكتب الوطني المغربي للسياحة موارده الداخلية، بتنسيق وثيق مع شركائه الاستراتيجيين ومزودي الخدمات، لاختبار وتقييم حلول مبتكرة قائمة على تقنيات الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء. وتُجرى هذه التجارب في إطار منظومة رقابية صارمة، تُعنى بقياس مدى نجاعتها وتحليل انعكاساتها على سير العمليات، مع الحرص التام على صون أصالة القيم السياحية والثقافية للمملكة.

علاوة على ذلك، وانطلاقًا من إيمانه بأهمية التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال، يعمل المكتب الوطني المغربي للسياحة على إرساء شراكات استراتيجية تعزز من إشعاع رؤيته المبتكرة ونهجه المنظم في تطوير السياحة الذكية. كما يسعى، من خلال هذه المبادرات، إلى إذكاء وعي الشركاء بأهمية تسخير التكنولوجيا بوعي ومسؤولية، إضافةً إلى تبادل الخبرات حول أفضل الممارسات التي من شأنها الارتقاء بجودة وتنافسية القطاع السياحي.

مـــرفق

البند السابع

(٧)

وزارة الخارجية المصرية
المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية
لدى جامعة الدول العربية

03228

٦ مارس ٢٠٢٥ 06 MAR 2025

رقم الصادر: ٤٠٩
المرفقـــات: (٢)

تهدي المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة الثقافة وحوار الحضارات– الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة)؛

تتشرف بأن تبعث رفق هذا المقترح المقدم من وزارة السياحة والآثار بجمهورية مصر العربية عن التعاون بين الدول العربية في مجال مكافحة الإتجار في الآثار المسروقة والمنهوبة.

وتغدو المندوبية ممتنة تفضل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة الثقافة وحوار الحضارات– الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة) اتخاذ ما تراه مناسباً، لعرض مشروع القرار المرفق على الدورة القادمة للمجلس الوزاري العربي للسياحة الذي سيعقد في سبتمبر ٢٠٢٥ توطئة لإعداد اتفاقية عربية شاملة تحت مظلة جامعة الدول العربية، وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته اللاحقة.

وتنتهز المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية هذه الفرصة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة الثقافة وحوار الحضارات– الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة) عن فائق التقدير والاحترام.

الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة الثقافة وحوار الحضارات– الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة)

الطابق الأخير– معهد الدراسات الدبلوماسية – ١ شارع عمر مكرم– التحرير– القاهرة
تليفون: ٢٧٩٥٥٥٧٧ فاكس: ٢٧٩٥٥٥٥٦ – بريد الإلكتروني: pm-egy-al@outlook.com

جمهورية مصر العربية

وزارة السياحة والآثار

الإدارة العامة للعلاقات الدولية والإتفاقيات

مذكرة شارحة

التعاون بين الدول العربية في مجال مكافحة الإتجار في الآثار المسروقة أو المهربه

1- أهمية الموضوع:

- إن التراث الأثري جزء من الهوية الثقافية والتاريخية المشتركة للعرب، وعقد إتفاقية بين جميع الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية لمكافحة الإتجار في الآثار المسروقة أو المهربة سيكون له أهمية كبيرة في تعزيز التعاون بين الدول العربية لحماية التراث الثقافي العربي من التدمير أو الإستغلال التجاري غير المشروع.
- مواجهة التحديات المشتركة الناتجة عن الحروب والإنفلات الأمني وضعف الموارد المالية، فقد تعرضت العديد من المواقع الأثرية بالدول العربية للسرقة والتخريب بسبب الحروب والصراعات مثل (العراق – سوريا – ليبيا – السودان)، لذا فقد توفر الإتفاقية آليات لدعم الدول المتضررة في حماية آثارها.
- تشكيل آليات إقليمية متحدة للتعامل مع شبكات تهريب الآثار، من خلال تبادل المعلومات بين الدول وملاحقة المهربين بالتعاون مع الإنتربول والمنظمات الدولية.
- تنسيق الجهود القانونية والدبلوماسية لإسترداد الآثار المهربة، فيمكن للإتفاقية أن تشجع الدول الأعضاء علي مراجعة وتحديث قوانينها الوطنية المتعلقة بحماية الآثار وضمان التنسيق بين السلطات المحلية والإقليمية في هذا الشأن.
- إنشاء قاعدة بيانات عربية مشتركة توثق الآثار المسروقة أو المعرضة للخطر، مما يسهل عمليات التتبع وإستعادتها.
- توفير الدعم للدول التي تعاني من نقص الموارد المالية علي هيئة تدريب للكوادر، أو توفير تقنيات حديثة لحماية وتوثيق الآثار.
- سيعزز التعاون العربي المشترك في هذا المجال مكانة الدول العربية علي الساحة الدولية كمجموعة موحدة تسعي لحماية التراث الإنساني.

2- مقترحات التعاون المشترك:

عقد إتفاقية بين جميع الدول العربية يتم توقيعها تحت مظلة جامعة الدول العربية علي أن تشمل الآتي:

- ترتكز الإتفاقية علي هدف حماية التراث الثقافي ومكافحة سرقة وتهريب الآثار.
- تنسيق الأطر القانونية بما يسمح بتوحيد المفاهيم والتعريفات الخاصة بالممتلكات الثقافية، وبما يتناسب مع كافة الدول العربية وتخدم نفس الهدف.
- إيجاد آلية فاعلة وقانونية لتبادل المعلومات في هذا المجال.
- تنسيق المواقف في الإجتماعات الدولية لتعزيز سياسات إستعادة التراث الثقافي.

- تنظيم معارض أثرية مشتركة لعرض القطع الأثرية المستردة.
- توعية المجتمعات بقيمة التراث الثقافي والأثري.
- تبادل الخبرات الفنية والعلمية في مجالات (التوثيق – الترميم – الحفظ).
- تدريب الكوادر المتخصصة في تقنيات مكافحة تهريب الآثار، والتعامل مع القطع المستردة.
- إستخدام التكنولوجيا الحديثة لتتبع القطع الأثرية المهربة.

مشروع قرار

مقدم من جمهورية مصر العربية

بشأن التعاون بين الدول العربية في مجال مكافحة الإتجار في الآثار المسروقة والمنهوبة

-

مجلس جامعة الدول العربية ... في دورته العادية رقم... لسنة....:

- إدراكاً للمكانة الرفيعة التي يمثلها التراث الثقافي والأثري العربي بوصفه شاهداً على الحضارة الانسانية ومكوناً أساسياً للهوية الثقافية للأمة العربية،
- وتأكيداً على أن حماية التراث الثقافي العربية مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء،
- وإدراكاً للتحديات الخطيرة التي يتعرض لها هذا التراث نتيجة الاتجار غير المشروع، وفي ظل ضعف الموارد وأطر التنسيق، لا سيما الخسائر الناجمة عن النزاعات المسلحة والانفلات الأمني التي تعاني منها بعض من دول المنطقة،
- وتأكيداً على دور جامعة الدول العربية في تعزيز التعاون العربي المشترك، باعتباره ضرورة ملحة لحماية التراث الثقافي العربي من التدمير والاستغلال غير المشروع،
- وانطلاقاً من المبادئ التي نصت عليها المواثيق الدولية والاقليمية، لا سيما اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ واتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ بشأن حماية الممتلكات الثقافية، والتي تؤكد على أهمية حماية الممتلكات الثقافية ومكافحة الاتجار غير المشروع بها،
- واستجابة لمبادرة جمهورية مصر العربية الرامية إلى تعزيز آليات العمل العربي المشتركة لمكافحة الاتجار في الآثار المسروقة والمنهوبة،

قرر المجلس الآتي:

١. العمل على ابرام اتفاقية عربية شاملة تحت مظلة جامعة الدول العربية تعنى بحماية التراث الثقافي ومكافحة الاتجار بالآثار المسروقة والمهربة،
٢. توحيد الأطر القانونية بما يضمن تنسيق المفاهيم والتعريفات المتعلقة بالممتلكات الثقافية لضمان حماية أكثر فعالية للتراث الثقافي.
٣. إنشاء آلية قانونية وإدارية لتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء حول شبكات تهريب الآثار، بالتعاون مع الانتربول والمنظمات الدولية ذات الصلة.
٤. تنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية عبر توحيد الجهود الدبلوماسية لاستعادة التراث الثقافي.
٥. إطلاق قاعدة بيانات عربية مشتركة لتوثيق القطع الأثرية المسروقة والمعرضة للخطر، مما يسهم في عمليات التتبع والاسترداد.
٦. وضع ضوابط لمراقبة وعمليات البيع التي تتم للقطع الثقافية المطلوب استردادها سواء في صالات المزاد الدولية أو على شبكة الانترنت.
٧. استحداث قوائم جرد عربية للقطع المطلوب استردادها.
٨. دعم الدول المتضررة بتقديم المساعدات التقنية والفنية، بما يشمل تفعيل دور التكنولوجيا الحديثة لتتبع القطع الأثرية المهربة، وحماية وتوثيق الآثار.
٩. تبادل الخبرات العربية في مجال تطبيع اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية.
١٠. تبادل الخبرات العربية استرداد القطع الثقافية بين الدول العربية، الجرد الالكتروني للقطع الثقافية
١١. تنظيم برامج تدريبية لبناء قدرات الكوادر المتخصصة في مجالات مكافحة التهريب، والتوثيق، والترميم والحفظ.

Scanned with CamScanner

١٢. إطلاق حملات إعلامية توعوية تستهدف المجتمعات العربية لتعزيز وعيها بأهمية حماية التراث الثقافي والأثري، والتوعية بمخاطر الاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية.
١٣. تنظيم معارض أثرية مشتركة تعرض القطع الأثرية المستردة لتسليط الضوء على الجهود العربية في حماية التراث
١٤. تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار ووضع خطة تفصيلية بالتنسيق مع الدول الأعضاء.
١٥. تقديم تقرير دوري إلى مجلس الجامعة بشأن التقدم المحرز والتحديات التي تواجه هذا القرار.

صدر عن مجلس جامعة الدول العربية الدورة ... لسنة...

Scanned with CamScanner

مـــرفق

البند الثامن

الأمانة العامة

الرقم 719/51/129/25

التاريخ: 2025/11/21

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة النقل والسياحة) أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة بسلطنة عمان الموقرة،،،

بالإشارة الى قرار مجلس وزراء العربي للسياحة في دورته العادية (27)، بتاريخ 11-2024/12/12، القرار **(ق: 350 – د.ع (27) 2024/12/11) والذي نص على:**

1- الترحيب بموافقة سلطنة عمان على استضافة الملتقى العربي للاستثمار في مواقع التراث الثقافي خلال عام 2025.

2- تكليف الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بوضع ورقة مفاهيمية للملتقى، على ان تشتمل على تصور لجدول الاعمال المراد مناقشته خلال الملتقى، والجهات المستهدفة، والموعد المقترح لعقد الملتقى وذلك بالنسيق مع وزارة التراث والثقافة بسلطنة عمان.

3- دعوة الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة للمشاركة الفعالة في المنتدى، وتقديم تجاربهم في مجال إدارة وتطوير مواقع التراث الثقافي حتى يتسنى الاستفادة من تلك التجارب

تفيد الإفادة بأنه تم اعداد ورقة مفاهيمية للملتقى (مرفق) يرجى التكرم بالاطلاع وابداء التعديلات اللازمة وكذلك وضع خيارات لموعد عقد الملتقى.

برجاء التكرم بتأمين وصول المذكرة والمرفق للجهات المعنية بدولتكم الموقرة.

وتغتنم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة النقل والسياحة) هذه المناسبة لتعرب عن فائق تقديرها واحترامها ،،

الأمانة العامة

الرقم: 7/9/5/397/25

التاريخ: 2025/3/13

هام وعاجل

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة السياحة) أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة لسلطنة عمان الموقرة،،

إلحاقاً إلى مذكرة الأمانة العامة رقم 129/25 بتاريخ 2025/1/21، بشأن استضافة سلطنة عمان الملتقى العربي للاستثمار في مواقع التراث الثقافي". وذلك تنفيذاً لقرار المجلس الوزاري العربي للسياحة رقم (350)– د.ع (27) 2024/12/11)

نود الإفادة بأنه قد تم موافاتكم بالورقة المفاهيمية للملتقى ولم تتلقى الأمانة العامة أي رد بخصوص هذا الشأن حتى الآن، كما أنه تأمل الأمانة العامة بعقد اجتماع عبر خاصية التواصل المرئي للاتفاق على الأمور اللوجستية والفنية الخاصة بالملتقى. في أسرع وقت ممكن حتى يمكن التحضير الجيد للملتقى

برجاء التكرم بتأمين وصول المذكرة للجهات المعنية في دولتكم الموقرة، للتفضل بالاطلاع واتخاذ اللازم.

وتغتنم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصـــادي – إدارة النقل والسياحة) هذه المناسبة لتعرب عن فائق تقديرها،،،

الأمانة العامة ـ القاهرة ـ ميدان التحرير تليفون 25750511- 25752966- فاكس 25754794 ـ 25742315 الرمز البريدي 11642
البريد الالكتروني: central.mail@las.int الموقع الالكتروني: www.lasportal.org

The Permanent Mission
of the Sultanate of Oman
to the Arab League of States
"Cairo"

المندوبية الدائمة
لسلطنة عمان
لدى جامعة الدول العربية
"القاهرة"

تهدي المندوبية الدائمة لسلطنة عُمان لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة "القطاع الاقتصادي - إدارة النقل والسياحة".

بالإشارة إلى مذكرة الأمانة رقم 129 بتاريخ 2025/1/21م بشأن الورقة المفاهيمية الخاصة بالملتقى العربي للاستثمار في مواقع التراث الثقافي.

تود المندوبية الافادة برغبة سلطنة عُمان ممثلة بوزارة التراث والثقافة، بإستضافة الملتقى العربي للإستثمار في مواقع التراث الثقافي خلال الربع الاول من عام 2026م.

للتكرم بالاطلاع وإتخاذ اللازم.

تغتنم المندوبية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة عن وافر تقديرها واحترامها.

05851
04 MAY 2025

مـــرفق

البند العاشر

(١٠)

الأمانة العامة
القطاع الاقتصادي- إدارة النقـل والسياحـة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة

دراسة

التغيرات المناخية وأثرها على القطاع السياحي بالدول العربية

إعداد

أ.د/ عادلة رجب

أستاذة الاقتصاد ومديرة مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

أ.د/ أحمد محمد رجب

أستاذ الدراسات السياحية- كلية السياحة والفنادق - جامعة المنيا

2024

المحتويات

أولًا: مقدمة الدراسة 4

1.1 تمهيد 4

1. 2 أهداف الدراسة 5

1. 3 منهجية الدراسة 6

1. 4 هيكل الدراسة 6

ثانيًا: خلفية عامة حول ظاهرة تغير المناخ 7

2. 1 الاحتباس الحراري وتغير المناخ: المفهوم والآثار 7

2. 2 تغير المناخ في المنطقة العربية 16

ثالثًا: السياحة وتغير المناخ 19

3. 1 اتجاهات السياحة الدولية 19

3. 2 اتجاهات السياحة في المنطقة العربية 23

3. 4 إعلان جلاسكو للعمل المناخي في السياحة 29

3. 5 أولويات العمل المناخي في السياحة 31

3. 6 التحديات الرئيسة لإزالة الكربون في قطاع السياحة 32

رابعًا: دراسات الحالة لمواجهة آثار التغير المناخي على السياحة 38

4. 1 تجربة لجنة السفر الأوروبية بشأن وضع خطة العمل المناخي 38

4. 2 تجربة المغرب في قياس البصمة الكربونية لقطاع السياحة 40

4. 2 تجربة مملكة البحرين في تحقيق الأهداف المناخية 43

خامسًا: نتائج الدراسة الاستطلاعية حول العمل المناخي السياحة بالمنطقة العربية 45

5. 1 الخصائص الرئيسة للمشاركين في الدراسة الاستطلاعية 45

5. 2 مستوى الوعي بمخاطر التغير المناخي 46

5. 3 مدى توفر استراتيجيات العمل المناخي في السياحة 47

5. 4 إجراءات مجابهة تحديات تغير المناخ في قطاع السياحة بالدول العربية 48

5. 5 قياس الانبعاثات الكربونية من قطاع السياحة 49

5. 6 إجراءات التكيف مع تغير المناخ في السياحة..... 50
5. 7 الشراكات في العمل المناخي السياحي..... 52
5. 8 استنتاجات الدراسة الاستطلاعية 53
سادسًا: خارطة طريق دعم العمل المناخي السياحي في الدول العربية 56
6. 1 أدوات سياسية العمل المناخي في السياحة..... 57
6. 2 خارطة الطريق المقترحة للعمل المناخي في السياحة بالدول العربية..... 599
6. 2. 1 المسار الأول: القياس 60
6. 2. 2 المسار الثاني: إزالة الكربون 611
6. 2. 3 المسار الثالث: التجديد 622
6. 2. 4 المسار الرابع: التعاون..... 633
6. 2. 5 المسار الخامس: التمويل..... 644
6. 3 كيف يمكن للسياحة الوصول إلى تمويل المناخ؟..... 65
سابعًا: خاتمة الدراسة 666
المراجع 688

أولًا: مقدمة الدراسة

1.1 تمهيد

يعد تغير المناخ أحد أكبر التحديات التي تواجه سكان العالم والتي من أهم أسبابها انبعاثات الغازات الدفيئة Greenhouse Gas Emission (GHG) مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان، وتنتج عن استخدام الوقود الأحفوري والتغيرات في استخدام الأراضي والزراعة والممارسات البشرية الأخرى. يترتب على هذه الانبعاثات ظواهر جوية متطرفة كارتفاع درجات الحرارة، وموجات الجفاف والتصحر والحرائق، كما يحدث أيضاً تباين أنماط هطول الأمطار، وارتفاع منسوب مياه البحر، وارتفاع درجة حرارة المحيطات. وقد أشار أحدث تقرير للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن حالة المناخ عام 2023 تخطت كل التوقعات -بشكل ينذر بالسوء- إذ بلغ المتوسط العالمي لارتفاع درجة الحرارة القريبة من السطح 1.45 درجة مئوية مقارنة بخط الأساس في فترة ما قبل الثورة الصناعية. كما أكدت الكثير من التقارير الدولية أن آخر عشر سنوات كانت هي الأشد حرارة عن أي فترة مضت، مشيرة إلى أن أزمة المناخ هي "التحدي الحاسم الذي تواجهه البشرية" لأنها تدفع نحو تعطيل النظم البيئية، ونزوح السكان، وفقدان التنوع البيولوجي، مما يهدد الأمن الغذائي والمائي وصحة الإنسان واستقرار الاقتصاد العالمي.

وفي هذا السياق نجد أن قطاع السياحة كقطاع اقتصاد هام، يعتبر من أكثر القطاعات التي تتأثر وبشدة بسبب ظاهرة تغير المناخ، خاصة نتيجة زيادة تقلب الطقس وتزايد الظواهر الجوية المتطرفة في الوقت الحاضر. وعلى الرغم من أن النشاط السياحي مازال يساهم دولياً في انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب تتراوح بين 8% و10% على مستوى العالم (بما في ذلك الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة وانبعاثات سلسلة التوريد الرئيسة)، إلا أنه من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى حوالي 25% على الأقل بحلول عام 2030 (مقارنة بمستويات عام 2016) مما يؤكد على الحاجة الملحة إلى العمل على التحول سريعا نحو العمليات السياحية منخفضة الكربون لضمان استدامة الوجهات السياحية تماشياً مع الأهداف المناخية الدولية. وقد اتفق ثلث المشاركين في مسح أجرته حديثاً منظمة السياحة العالمية UNWTO – قد تغير أسمها إلى منظمة الأمم المتحدة للسياحة UN Tourism منذ 24 يناير 2024- ونشر في سبتمبر 2023 على أن الوجهات السياحية تتأثر بشكل ملحوظ بالأحداث المناخية القاسية.

وعلى صعيد المنطقة العربية التي تعتبر معظم دولها من الوجهات السياحية ذات الجاذبية العالية لسواحلها ووديانها وجبالها وميراثها الثقافي والتراثي، نجد أنه على الرغم من أن الدول العربية تساهم بأقل من 5% في انبعاثات غاز الاحتباس الحراري عالميًا وفقًا لتقديرات الإسكوا، إلا أنها تعد من المناطق الأكثر تأثرًا بالآثار المدمرة لتغير المناخ مما يشكل تحديًا كبيرًا لنمو قطاع السياحة فيها. إذ تلاحظ أن المنطقة العربية عانت في السنوات الأخيرة من ارتفاع متوسط درجات الحرارة، فازدادت حدة فصول الصيف، وكثرت موجات الحر، وتعرضت شواطئها للتآكل؛ كذلك مع انخفاض هطول الأمطار والتقلب في تدفقات الأنهار، والتوقع باستمرار تناقص معدلات الأمطار في السنوات المقبلة وما سوف يصاحبه من تزايد موجات جفاف، فمما لاشك في أن ذلك سينعكس على تغذية طبقات المياه الجوفية بما يشكل تهديداً بمزيد من نقص المياه في المنطقة في المستقبل من ناحية، وتأثر الحياة البرية والبحرية من ناحية أخرى. كل ذلك من شأنه أن يغيّر من تفضيلات وسلوك السياح، ومن اختياراتهم لأنماط السفر، والذي بدوره يمكن أن يهدد الاستثمار السياحي في هذه البلدان. لذا نجد من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أنه سيترتب على التغير المناخي في البلدان العربية تأثيرات واضحة على القطاع السياحى وعلى الأخص في المجتمعات المحلية في المقاصد السياحية مما سينعكس على الإيرادات السياحية المتحققة، وحجم النقد الأجنبي في أسواق المنطقة، وكذلك ضعف وفقدان فرص العمل.

فأضحى التوجه نحو الممارسات السياحية المستدامة أمراً حتمياً للتخفيف من تأثيرات التغير المناخي وتعزيز مرونة المجتمعات التي تعتمد على السياحة. وقد جاء إعلان جلاسكو من قبل الأمم المتحدة للسياحة في نوفمبر 2021 في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية COP 26، إطارًا لتسريع العمل المناخي في السفر السياحة ومحفزاً نحو التقدم في معالجة تغير المناخ عبر السفر والسياحة.

وفي ضوء ما تقدم، تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة تتمثل في إلقاء الضوء على العلاقة بين السياحة والتغير المناخي والتي تعتبر خطوة حاسمة لفهم كيفية إدارة قطاع السياحة وضمان استدامته وتعزيز قدرته على تقديم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية في ظل التحديات البيئية المتزايدة.

1. 2 أهداف الدراسة

تسعى دراسة "**التغيرات المناخية وأثرها على القطاع السياحي بالدول العربية**" نحو فهم تأثيرات التغيرات المناخية على قطاع السياحة في الدول العربية من خلال التعرف على التحديات المناخية وانعكاسها على قطاع السياحة الذي يلعب دوراً هاماً في اقتصاديات الدول العربية كمصدر اساسي للدخل ومورداً هاماً لآلاف من فرص العمل. فتلك التأثيرات قد تنعكس على جاذبية الوجهات والموارد الطبيعية والثقافية والمردود الاقتصادي

والاجتماعي للقطاع بشكل يستدعي ضرورة التعامل معها من خلال جهود مشتركة بين الحكومات والتنسيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في الدول العربية من جهة، والسياح الوافدين من جهة أخرى، للعمل على تحقيق التكيف في الوجهات السياحية مع التأثيرات الناجمة عن المناخ وتعزيز الممارسات السياحية المستدامة من أجل ضمان نمو وازدهار السياحة في الدول العربية.

وفي الختام ستقدم الدراسة رؤى قيمة لصناع السياسات وأصحاب المصلحة لتطوير استراتيجيات فعالة للتخفيف من هذه التأثيرات وضمان استدامة صناعة السياحة في المنطقة.

1. 3 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التحليل المكتبي للدراسات السابقة وتقارير المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، فضلاً عن تنفيذ دراسة استقصائية لهيئات ووزارات السياحة في الدول العربية بتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للوقوف على رؤية الدول العربية تجاه العمل المناخي من أجل السياحة، مثل وضع الخطط والتدابير للمواجهة ولتحقيق التكيف، مع التعرف على آليات القياس وأدوات المتابعة، ومدى نجاح الشراكات، والمبادرات حال تواجدها.

1. 4 هيكل الدراسة

تتناول الدراسة هذا الموضوع من خلال خمسة أقسام رئيسة بخلاف المقدمة في القسم الاول والخاتمة، حيث يتناول القسم الثاني خلفية عامة عن ظاهرة تغير المناخ؛ لننتقل بعد ذلك في القسم الثالث إلى علاقة السياحة بالتغيرات المناخية؛ يلى هذا استعراضاً لبعض دراسات الحالة لمواجهة آثار التغير المناخي على السياحة في القسم الرابع؛ ثم يناقش القم الخامس نتائج الدراسة الاستطلاعية التي تم تنفيذها للوقوف على الحالة الراهنة للعمل المناخي في الدول العربية؛ لننتهي في القسم السادس بخارطة طريق دعم العمل المناخي السياحي في الدول العربية.

ثانيًا: خلفية عامة حول ظاهرة تغير المناخ

2. 1 الاحتباس الحراري وتغير المناخ: المفهوم والآثار

2. 1. 1 مفهوم تغير المناخ

"بينما يقف العالم على حافة تحولات كبيرة ومعقدة، فإنه يواجه تحدياً لا مثيل له في تاريخ البشرية. الاحتباس الحراري ليس مجرد قضية علمية أو سياسية، بل بات قضية تختبر إنسانيتنا ومسؤوليتنا المشتركة تجاه الكوكب الذي نعيش فيه. لم تكن الحاجة المُلحة لاتخاذ إجراءات جريئة وحاسمة في مواجهة هذه الأزمة الوجودية أكثر وضوحًا من أي وقت مضى". **أحمد أبو الغيط – الأمين العام للجامعة العربية**

يشير مفهوم تغير المناخ إلى التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس والتي عرفت قديماً بأنها طبيعية، سواء بسبب التغيرات في نشاط الشمس أم نتيجة الانفجارات البركانية الكبيرة. إلا أنه منذ القرن التاسع عشر، باتت الأنشطة البشرية هي المحرك الرئيس لتغير المناخ. إذ يشكل حرق الوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط والغاز وما ينتج عنه من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري كثاني أكسيد الكربون والميثان غطاءاً ملفوفاً حول الأرض يؤدي إلى حبس حرارة الشمس ويرفع درجات الحرارة. فنجد على سبيل المثال، أن ركوب السيارات والحافلات ووسائل النقل المختلفة من نقل جوي وبحري، واستخدام الفحم لتدفئة المباني، وتطهير الأراضي، وقطع الغابات، والقطاعات الاقتصادية المستخدمة للطاقة وكالصناعة والزراعة من بين القطاعات الرئيسة المسببة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ويمثل الوقود الأحفوري أكثر من 75% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية وحوالي 90% من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، كما يوضحها الشكل رقم (1) التالي.

لذا نجد أن وصف المناخ والتغيرات المرتبطة به محددة بزمان ومكان معينين، ويتم تعريف هذه التغيرات على نطاقات مختلفة من المحلي إلى العالمي، وعلى درجات زمنية مختلفة. فمنذ الخمسينيات من القرن الماضي، لوحظ العديد من التقلبات في خصائص النظام المناخي، بما في ذلك ارتفاع درجة الحرارة العالمية، وارتفاع

مستوى سطح البحر، وزيادة شدة الظواهر الجوية القصوى مما جعل مسألة التغير المناخي ليست محل جدلاً علمياً وإن اختلفت التعريفات والمصطلحات المستخدمة لوصفها.

شكل (1): الأسباب الرئيسة لتغير المناخ

المصدر: الأمم المتحدة، 2024.

وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فمصطلح ***"النظام المناخي"*** يعني كامل عمليات الغلاف الجوي والغلاف المائي، والمحيط الحيوي، والمحيط الأرضي، وتفاعلاتها.

أما ***"تغير المناخ"*** فيقصد به أن التقلب في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة. وهناك أيضاً مصطلح ***"الآثار الضارة لتغير المناخ"*** الذي يشير إلى التحولات التي تطرأ على البيئة الطبيعية أو الحيوية من جراء تغير المناخ ولها آثار ضارة كبيرة على تكوين أو مرونة أو إنتاجية

النظم الإيكولوجية الطبيعية والمسيرة أو على عمل النظم الاجتماعية والاقتصادية أو على رفاهة وصحة الإنسان.

وقد أبرز تقرير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الصادر عام 2024 أنه منذ ثمانينيات القرن العشرين، أصبح كل عقد جديد أكثر حرارة من العقد الذي سبقه، وإن أكد التقرير على أن عام 2023 كان الأحر على الإطلاق، إذ تجاوز خلاله متوسط درجة الحرارة العالمية متوسطَ الفترة 1850–1900 بمقدار 1.45 درجة مئوية.

وأشار التقرير الصادر عن ذات المنظمة أنه من المتوقع أن يكون متوسط درجة الحرارة العالمية القريبة من السطح لكل عام بين عامي 2024 و2028 أعلى من خط أساس الفترة 1850–1900 بمقدار يتراوح بين 1.1 و1.9 درجة مئوية، ومن المرجح (بنسبة 86%) أن تسجل سنة على الأقل من هذه السنوات رقماً قياسياً جديداً في درجات الحرارة، متجاوزة عام 2023. وهذا يعد تحذيراً واضحاً بأننا نقترب أكثر من أي وقت مضى من الغايات المحددة في اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ[1]، والتي تشير إلى ارتفاع درجات الحرارة على المدى الطويل خلال العقود المتعاقبة، وليس فقط خلال فترة من سنة إلى خمس سنوات[2].

وبالنظر إلى الأرقام القياسية المُسجلة مؤخراً، فقد شهد العالم في شهر يونيو 2024 ارتفاعاً جديداً غير مسبوق في درجات الحرارة، مسجلا رقماً قياسياً للشهر الثالث عشر على التوالي. وتعد هذه الظاهرة، وإن كانت نادرة، بأنها ليست الأولى من نوعها؛ فقد شهد العالم سلسلة مماثلة من الارتفاعات القياسية في درجات الحرارة خلال عامي 2015 و2016. ووفقاً للتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، فقد تجاوز متوسط درجات حرارة شهر يونيو 2024 المعدل والمقدر للفترة المرجعية ما قبل الثورة الصناعية (1850–1900) بمقدار 1.5 درجة مئوية. ويمثل هذا الشهر الثاني عشر على التوالي الذي يصل فيه المتوسط العالمي لدرجة الحرارة إلى عتبة 1.5 درجة مئوية أو يتجاوزها. وبلغ متوسط درجة الحرارة العالمية خلال فترة الاثني عشر شهراً الماضية (يوليو 2023 – يونيو 2024) 1.64 درجة مئوية فوق متوسط فترة ما قبل الثورة الصناعية.

هذا، وقد بلغ متوسط درجة حرارة سطح البحر في يونيو 2024 بالنسبة لخط عرض 60 درجة جنوباً وحتى خط عرض 60 درجة شمالاً حوالى 20.85 درجة مئوية، وهي أعلى قيمة مسجلة لهذا الشهر. ويذكر أن هذا هو الشهر الخامس عشر على التوالي الذي يكون فيه متوسط درجة حرارة سطح البحر هي الأعلى في سجل

---

[1] بموجب اتفاق باريس، وافقت البلدان على إبقاء متوسط ارتفاع درجة الحرارة العالمية على المدى الطويل إلى أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة، وبذل جهود للحد منها إلى 1.5 درجة مئوية بحلول نهاية هذا القرن. https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement

[2]

بيانات خدمة كوبرنيكوس لتغير المناخ (Climate Copernicus) وهي بيانات لقياس درجات الحرارة عالمياً وعلى أساس شهرى والتي توضح التجاوزات المختلفة في قياس الاحترار على المستوى الدولي.

2. 1. 2 آثار تغير المناخ

لقد حذرت الأوساط العلمية مراراً وتكراراً من أن ارتفاع درجة الحرارة بأكثر من 1.5 درجة مئوية قد يؤدي إلى حدوث تأثيرات أشد خطورة لتغير المناخ والطقس المتطرف. حتى عند مستويات الاحترار العالمي الحالية، توجد بالفعل آثار مناخية مدمرة. يعتقد الكثيرون أن تغير المناخ يرتبط فقط بارتفاع درجات الحرارة، لكن الأخير ليس سوى بداية القصة، فالأرض عبارة عن نظام متكامل ومتصل بكل ما عليه ومن ثم فإن التحولات المناخية في منطقة واحدة يمكن أن تؤثر على التغييرات في جميع المناطق الأخرى. وهنا، قد تشمل عواقب تغير المناخ، من بين أمور أخرى، الجفاف الشديد، وندرة المياه، والحرائق الشديدة، وارتفاع مستويات سطح البحر، والفيضانات، وذوبان الجليد القطبي، والعواصف الكارثية، وتدهور التنوع البيولوجي، وتزايد الفقر، ونقص الغذاء، ومزيد من التدهور الصحى، والهجرة البيئية والنزوح الناجم عن تغير المناخ والكوارث البيئية، كما يوضحها الشكل رقم (2) التالي.

في تقريرها الصادر عام 2024، أشارت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أنه حاليًا، يعيش ما بين 3.3 إلى 3.6 مليار شخص في مناطق شديدة التأثر بالتغير المناخي، وتعاني المناطق والشعوب التي تعاني من قيود كبيرة في التنمية من ضعف شديد في مواجهة الأخطار المناخية. وقد أدى تزايد الظواهر المناخية القصوى إلى تعرض ملايين الأشخاص لانعدام الأمن الغذائي الحاد وانخفاض الأمن المائي، مع ملاحظة أكبر التأثيرات السلبية في العديد من المواقع والمجتمعات في أفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية، والبلدان الأقل نمواً، والجزر الصغيرة والقطب الشمالي.

لقد تسبب التغير المناخي في أضرار كبيرة وخسائر متزايدة لا يمكن تداركها في النظم البيئية الأرضية والمياه العذبة والغلاف الجليدي والسواحل والمحيطات المفتوحة، مما عطل الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية.

وفي ذات السياق، أشار تقرير منظمة العمل الدولية "ضمان السلامة والصحة في العمل في مناخ متغير" الصادر في عام 2024، أنه من المرجح أن يتعرض عدد كبير جدًا من العمال، يصل إلى أكثر من 70% من القوى العاملة في العالم، لمخاطر صحية مرتبطة بتغير المناخ، أي حوالي 2.4 مليار عامل من أصل 3.4 مليار عامل في العالم. ويشير التقرير إلى أن العديد من الحالات الصحية لدى العمال ترتبط بتغير

المناخ، بما في ذلك السرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض الجهاز التنفسي والاضطرابات التنفسية والخلل الكلوي والحالات الصحية العقلية. ويشمل التأثير:

- 1.6 مليار عامل معرضون للأشعة فوق البنفسجية، مع أكثر من 18,960 حالة وفاة مرتبطة بالعمل سنويًا بسبب سرطان الجلد غير الميلانيني.
- 1.6 مليار عامل من المحتمل أن يتعرضوا لتلوث الهواء في مكان العمل، مما يؤدي إلى ما يصل إلى 860,000 حالة وفاة مرتبطة بالعمل سنويا بين العمال الذين يعملون في الهواء الطلق.

شكل (2): آثار تغير المناخ

المصدر: الأمم المتحدة، 2024.

وسيؤدي استمرار انبعاثات غازات الدفيئة إلى زيادة الاحترار العالمي، مع أفضل تقدير للوصول إلى 1.5 درجة مئوية في المدى القريب في السيناريوهات المدروسة والمسارات النموذجية. وستؤدي كل زيادة في الاحترار العالمي إلى تكثيف المخاطر المتعددة والمتزامنة. ويمكن أن يؤدي انخفاض عميق وسريع ومستدام في انبعاثات غازات الدفيئة إلى تباطؤ ملحوظ في الاحترار العالمي في غضون حوالي عقدين من الزمن، وكذلك إلى تغييرات ملحوظة في تركيب الغلاف الجوي في غضون بضع سنوات.

2. 1. 3 مبادرات العمل المناخي

تشير الدراسات إلى أن خيارات التكيف التي تعتبر قابلة للتطبيق وفعالة اليوم يمكن أن تصبح مقيدة وأقل فعالية مع زيادة الاحترار العالمى، وكذلك تحذر من أن بعض التغييرات المستقبلية قد تكون غير قابلة للتفادي أو غير مؤثرة مما ينتج عنه زيادة في الخسائر والأضرار. إلا أنه يمكن الحد من هذه التطورات السلبية من خلال انخفاض سريع ومستدام لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وأيضاً تجنب التكيف غير الملائم بالتخطيط الشامل والطويل الأجل لإجراءات التكيف، مع وجود تنسق بين العديد من القطاعات والنظم.

فنجد أن الحكومات تتاون مع المؤسسات الخاصة والمجتمع المدني في إطار مبادرات مناخية تهدف إلى تسريع وتيرة العمل المناخي. وقد بدأت محاولات إطلاق مثل هذه المبادرات الدولية للتصدي لتغير المناخ، منذ بروتوكول كيوتو 1997(اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ UNFCCC). إلا أن اتفاقية باريس للمناخ عام 2015 –كما سيتم توضيحه في القسم التالي– جاءت لتقدم خططاً أكثر طموحاً للعمل المناخي. وترمي هذه المبادرات، التي أطلقت في قمة العمل المناخي لعام 2019 المنعقدة في الأمم المتحدة، إلى الحد من الانبعاثات ومعالجة انشغالات هامة مثل فرص العمل؛ والمساواة بين الجنسين؛ وتعبئة التمويل؛ وبناء البنية التحتية المستدامة؛ وأخيراً الاستعانة بالحلول القائمة على الطبيعة لتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ ومواجهة آثاره.

فجدير بالذكر، إن العمل المناخي الموحد أصبح مطلوباً أكثر من أي وقت مضى لتشجيع الجميع على التعاون لوضع أهداف طموحة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع درجة الحرارة العالمية من تجاوز 1.5 درجة مئوية، وكذلك للعمل مجتمعين على الانتقال إلى اقتصاد مستدام وخفيض الكربون يكون عادلاً ومفيدًا للجميع.

شكل (3): أمثلة على مبادرات العمل المناخي

المصدر: الأمم المتحدة، 2024.

2. 1. 4 صافي الانبعاثات الصفري

يشار إلى صافي الانبعاثات الصفري بأنه خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى أقرب مستوى ممكن من الصفر، مع إعادة امتصاص أي انبعاثات متبقية من الغلاف الجوي، عن طريق المحيطات والغابات على سبيل المثال. ويعرف أيضاً باسم *"الحياد المناخي"* والذي يمكن تحقيقه من خلال استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة، وتغيير العمليات الصناعية الذي يعد أمراً ضرورياً للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري للأهداف المحددة في الاتفاقيات الدولية

وفي عام 2015، تبنت 196 دولة *اتفاقية باريس التاريخية* للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ. ويتمثل هدفها العام في الحد من ارتفاع درجات الحرارة بما لا يزيد عن 1.5 درجة مئوية. وفي الفترة 2015– 2017، بدأت الأطراف في الاتفاقية في تقديم خطط العمل المناخية المعروفة باسم المساهمات المحددة وطنيًا. وكان من المقرر أن تكون الالتزامات الأولية كافية فقط لإبطاء الاحترار إلى 3 درجات، حتى لو تم تنفيذها بالكامل. وفي الفترة 2020– 2021 بدأت البلدان في مراجعة المساهمات المحددة وطنيًا لتعزيز العمل المناخي في الفترة التي تسبق محادثات مؤتمر الأطراف السادس والعشرون بشأن المناخ. وانطلاقا من تأكيد العلم على تقلص الفرصة، يجب أن تتضمن الخطط إجراءات عاجلة لخفض انبعاثات الكربون والوصول إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050. وأنه بحلول عام 2030، يجب على البلدان خفض الانبعاثات بنسبة 45% على الأقل مقارنة بمستويات عام 2010 وذلك للحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة عند 1.5 درجة. ووصولًا لعام 2050 يجب أن يكتمل الانتقال إلى مستوى صافي الانبعاثات صفر.

من المؤكد أن الانتقال إلى *"الحياد المناخي"* يعد أحد أكبر التحديات التي تواجهها البشرية. ولن يتحقق ذلك سوى بتحول كامل في كيفية إنتاجنا واستهلاكنا وتحركنا مع استبدال الطاقة الملوثة من الفحم والغاز والنفط بالطاقة المستمدة من مصادر متجددة، مثل الرياح أو الشمس، بهدف تقليل انبعاثات الكربون بشكل كبير. وقد أكد تقرير فجوة الانبعاثات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إن معظم الانبعاثات تأتي من عدد قليل من البلدان، وتعتبر مجموعة العشرين وحدها مسؤولة عن حوالي 75% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية[3]. وبالرغم من الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات لتعزيز مساهماتها المحددة وطنياً واتخاذ خطوات جريئة وفورية نحو الحد من الانبعاثات، إلا أنها حتى الآن أقل بكثير مما هو مطلوب.

[3] مجموعة العشرين تتكون من :الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، اليابان، جمهورية كوريا، المكسيك، روسيا، المملكة العربية السعودية، جنوب إفريقيا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

2. 2 تغير المناخ في المنطقة العربية

تشير التقديرات إلى أن المنطقة العربية ستكون أكثر عرضة للتغيرات المناخية لذا من المتوقع أن تكون الآثار في هذه المنطقة سلبية للغاية. ويعود هذا التحليل إلى ما آلت إليه درجات الحرارة من ارتفاع بمعدل أسرع مرتين من المتوسط العالمي، إذ يوضح الشكل رقم (4) التالي أن درجات الحرارة السطحية في المنطقة العربية تزداد بوتيرة تتجاوز المتوسط العالمي. وعلاوة على ذلك، تشهد بعض أنحاء المنطقة العربية ارتفاعًا يصل إلى 5 درجات مئوية بنهاية القرن الحالي، وهذا بالطبع يصاحبه ظواهر متطرفة مثل انخفاض هطول الأمطار، وتكرار الجفاف، وزيادة احتمال حدوث فيضانات مفاجئة في مناطق محددة.

ووفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فإنه بحلول عام 2050، قد يؤدي ندرة المياه المرتبط بتغير المناخ إلى خسائر اقتصادية تعادل 14% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة.

شكل (4): متوسط التغير في درجات الحرارة السطحية خلال الفترة 1961-2022 في المنطقة العربية

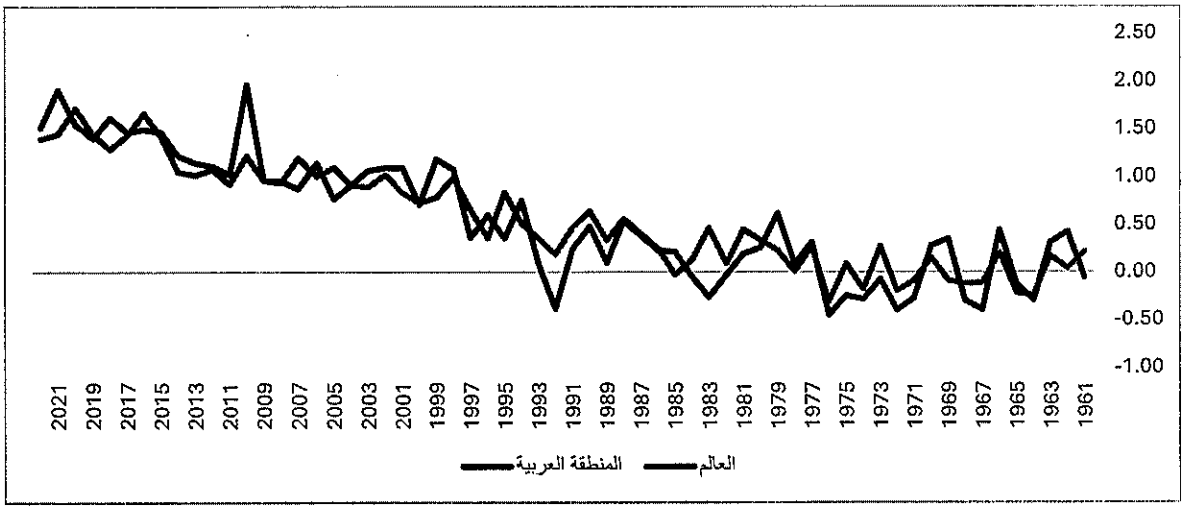

Source: IMF, 2024.

وفي ذات السياق، أبرزت دراسة لصندق النقد الدولي أن ارتفاع الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة في خمسة من أشد البلدان حرارة بالمنطقة العربية (البحرين وجيبوتي وموريتانيا وقطر والإمارات العربية المتحدة) يفضي إلى هبوط فوري في نصيب الفرد من النمو الاقتصادي يعادل نقطتين مئويتين تقريبًا (IMF, 2022). كما نجد أنه في تونس على سبيل المثال، يتركز 90% من النشاط السياحي على الشواطئ المهددة بالتآكل والمعرضة لمزيد من الارتفاعات في مستويات البحار. ويظهر الشكل رقم (5) التالي أن جميع الدول العربية لها قابلية للتأثر بتغير المناخ تتراوح بين معتدلة ومرتفعة، وتزداد مع مرور الزمن وفقًا لمؤشر ريكار لقابلية التأثر بتغير المناخ.

شكل (5): مؤشر ريكار لقابلية التأثر بتغير المناخ

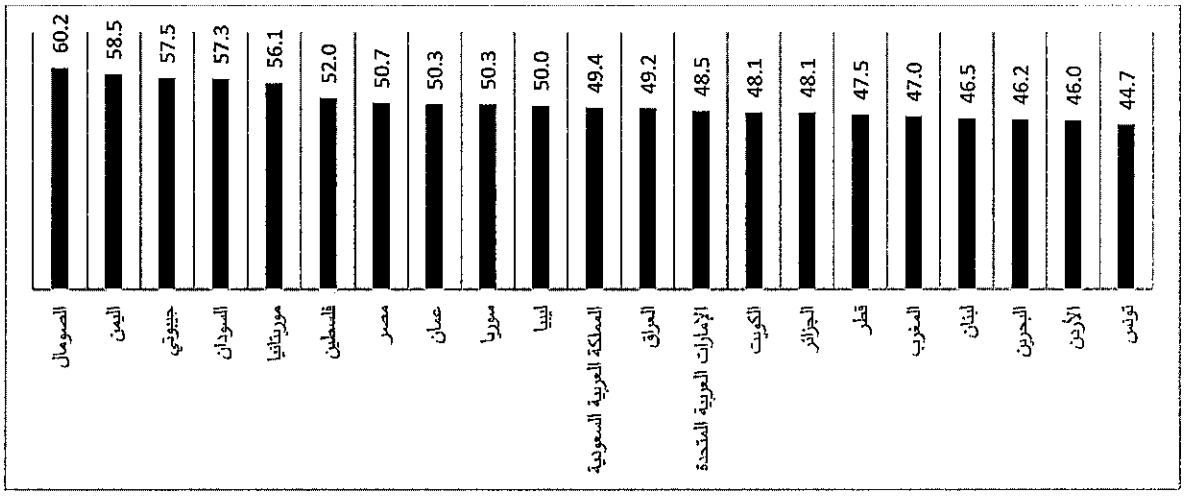

المصدر: الاسكوا، وآخرون، 2017.

ونلاحظ مما سبق أن المنطقة العربية تتعرض بصورة متزايدة إلى تداعيات تغير المناخ، على الرغم من انخفاض بصمة غازات الاحتباس الحراري مقارنة بمناطق أخرى في العالم، إلا أن محدودية قدرة الدول العربية على التكيف في العمل المناخي، بالإضافة إلى التزايد السكانى الذي يعاني منه عدد كبير من الدول في المنطقة العربية ويصاحبه ندرة المياه وشدة الجفاف والتصحر يزيد من تفاقم الوضع.

هذا، ولا يزال ضعف الاعتماد على الطاقة المتجددة، مع استمرار تطبيق السياسات غير الملائمة في استخدام الطاقة التقليدية، إلى جانب تراخى الاهتمام بالفئات المعرضة للمخاطر، ومحدودية الوصول إلى التكنولوجيا والتمويل المخصص للعمل المناخي الذي يكفي لتلبية الحاجات في كثير من الدول العربية يعوق تحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة "**العمل المناخي**".

وقد استعرض التقرير الثاني للإسكوا في سلسلة التقارير المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة في نوفمبر 2023 بعنوان" التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024" بعض الحقائق ذات الصلة بتغير المناخ في المنطقة العربية، ومنها:

- يعاني 90% من سكان البلدان العربية، أي 400 مليون شخص من ندرة المياه. وتتعرض أعداد كبيرة من السكان لموجات متزايدة من الجفاف وغيرها من الكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وحالات النزوح.
- بين عامي 2018 و2021، سجل عدد حالات النزوح الداخلي المستجدة والمرتبطة بالكوارث الطبيعية تقلبات، فوصل إلى 1.8 مليون حالة في عام 2020 ثم تراجع إلى 568,000 حالة في عام 2021.

- بين عامي 2000 و2020، ارتفعت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 68%، وذلك بوتيرة أسرع مرتين من المتوسط العالمي. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة المنطقة من الانبعاثات العالمية من 4.7% إلى 5.8%. وفي المنطقة العربية، هناك بلدان تسجل أعلى مساهمة للفرد في انبعاثات الكربون في العالم.
- في عام 2020، بلغت حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة في المنطقة العربية 5.1% فقط، أي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 19.1%.
- بين عامي 2010 و2020، حصلت البلدان العربية على 34.5 مليار دولار من التمويل الدولي الأساسي للعمل المناخي. وقد ركز هذا التمويل على التخفيف من آثار تغير المناخ (72%)، وخصص بشكل أساسي للبلدان المتوسطة الدخل (93%)، وقُدّم على شكل قروض (87%) كانت في غالبيتها غير ميسرة. ولا يمثل هذا التمويل سوى 6% من مبلغ قدره 570 مليار دولار، وهو المبلغ اللازم لتحقيق أهداف المساهمات المحددة وطنيًا في 11 بلدًا عربيًا حدد حاجاته من التمويل المناخي حتى عام 2030.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنظر إلى السياسات المعنية بمجابهة آثار التغير المناخي، فقد حققت البلدان العربية تقدمًا ملحوظًا من خلال دمج الاعتبارات المناخية في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية. إذ حددت معظم تلك البلدان أولويات للتكيف مع آثار تغير المناخ، ووضعت أهدافًا للتخفيف من تلك الآثار، واتخذت خطوات لاعتماد استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث. فقامت العديد من الدول العربية بدمج عناصر الاستدامة والمسؤولية البيئية والتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة في استراتيجياتها للتأكيد على التنويع الاقتصادي. كما تعهدت بعض البلدان العربية بتحقيق صافي انبعاثات صفري، هذا إلى جانب قيام عدد من الدول العربية مثل الإمارات العربية المتحدة، وتونس، وعمان، والمملكة العربية السعودية، ومصر باتخاذ إجراءات حاسمة لتحويل هذا الهدف إلى استراتيجيات شاملة على مستوى الاقتصاد ككل واعتماد برامج متكاملة وأهداف محددة للقطاعات ذات الأولوية.

ولأن قطاع السياحة يعتبر من الأولويات في معظم الدول العربية لمساهمته في التنمية الاقتصادية فقد أدركت كثير من هذه الدول أهمية وضع خطط وسياسات وطنية فعالة للاستثمار والابتكار في هذا القطاع كمصدر دخل مهم مع مراعاة الاستدامة البيئية في مجال البنية التحتية وتخطيط التنمية السياحية من ناحية، وأن تشتمل استراتيجياتها ورؤاها المستقبلية خطط للتكيّف وتعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات العاملة في السياحة، من ناحية أخرى.

ثالثًا: السياحة وتغير المناخ

3. 1 اتجاهات السياحة الدولية

3. 1. 1 نظرة عامة على اتجاهات السياحة الدولية

تلعب السياحة دورًا حيوياً في الاقتصاد العالمي، حيث تعتبر واحدة من أكبر القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيرًا على النمو والتنمية في مختلف دول العالم. تمثل السياحة مصدرًا رئيسًا للدخل القومي والعملات الأجنبية، وتسهم بشكل مباشر في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية وتساهم في خلق فرص عمل جديدة، وتطوير البنية التحتية. وإلى جانب دورها الاقتصادي، فلها دور اجتماعي وثقافي، حيث يترتب على تحسين دخول العاملين بها رفع مستويات المعيشة للعديد من الفئات وبصفة خاصة أولئك المعرضين للمخاطر بنسبة أكبر من غيرهم مثل فئات الشباب والمرأة. كما تساعد السياحة في تعزيز التفاهم والتواصل بين الثقافات المختلفة، مما يسهم في تعزيز السلام والتعاون الدولي. كل ذلك يقوّى الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي، من خلال توفير الموارد اللازمة لصيانة المواقع التاريخية والثقافية.

علاوة على ما تقدم تمثل السياحة أداة فعالة للتنمية المستدامة، حيث تشجع على الاستفادة من الموارد الطبيعية بشكل مسؤول، وتعمل على تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة. ففي ظل التحديات العالمية مثل التغير المناخي والفقر، تلعب السياحة دوراً محورياً في تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة، وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة.

لقد شهدت السياحة العالمية في السنوات الأخيرة نموًا ملحوظًا، وفقًا لأحدث التقارير الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للسياحة UN Tourism، فإن عدد السياح الدوليين الوافدين قد استمر في الارتفاع بشكل مطرد، رغم التحديات المختلفة مثل ظروف عدم اليقين الاقتصادية، والتوترات الجيوسياسية، والآثار الكبيرة لجائحة كوفيد-19. واستنادًا إلى تقارير الأمم المتحدة للسياحة، ففي عام 2023 استعادت السياحة الدولية 89% من مستويات ما قبل الجائحة، حيث تم تسجيل ما يقدر بنحو 1.3مليار سائح دولي حول العالم بزيادة قدرها 34% عن عام 2022. كما تظهر تقديرات الأمم المتحدة للسياحة أن عائدات السياحة الدولية قد وصلت إلى 1.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2023 متجاوزة الأرقام المسجلة في عام 2019 كما يوضحها شكل رقم (6) التالي. كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة نحو 3.3 تريليون دولار أمريكي عام 2023 مثلاً 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ومن المتوقع أن تستعيد السياحة الدولية مستويات ما قبل الجائحة بشكل كامل في عام 2024، حيث تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق نمو في عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة 2% فوق مستويات عام 2019. كما أنه من المتوقع أن يؤدي تحرر الطلب المكبوت المتبقي، والتحسن في تواصل الرحلات الجوية، مع انتعاش أقوى للأسواق والمقاصد الآسيوية، إلى تعزيز التعافي الكامل بحلول نهاية عام 2024.

إلا أنه ماتزال المصاعب الاقتصادية والجيوسياسية تشكل تحديات كبيرة أمام التعافي المستدام للسياحة الدولية وأمام مستويات الثقة.

شكل (6): تطور أعداد السياح الدوليين (2000- 2023)

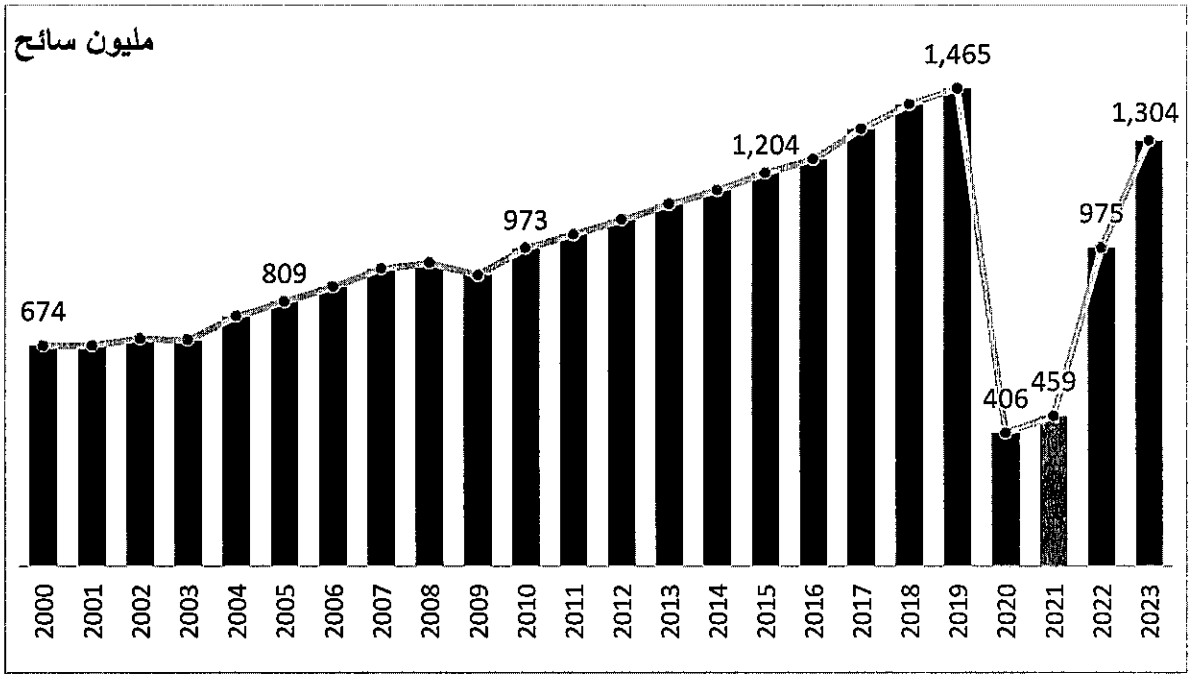

Source: UN Tourism, 2024a.

3. 1. 2 سلسلة القيمة السياحية

تعد سلسلة **القيمة السياحية Tourism Value Chain** أكبر سلسلة قيمة اقتصادية، وهذا يجعل من السياحة ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة في جميع الدول. وتعرف الأمم المتحدة للسياحة سلسلة القيمة السياحية بأنها مجموعة الأنشطة الأساسية والمساندة التي تؤثر بشكل جوهري على أداء قطاع السياحة. وتضم الأنشطة الأساسية العمليات ذات الصلة كوضع السياسات والتخطيط المتكامل، وتصميم وتطوير المنتجات، والترويج والتسويق، والتوزيع والمبيعات، وتشغيل الوجهات السياحية والخدمات. أما الخدمات المساندة فتشتمل على البنية التحتية، وخدمات النقل بأنماطه المختلفة، وتنمية الموارد البشرية، والتكنولوجيا وتطوير النظم، وغير

ذلك من السلع والخدمات التكميلية الأخرى التي قد لا تكون مرتبطة ارتباطاً جوهرياً بالأعمال السياحية الرئيسة، ولكنها تؤثر بشكل كبير على القيمة السياحية.

ويعد قطاع السياحة من القطاعات الاقتصادية المركبة، وهذا يظهر بوضوح في مكونات سلسلة القيمة السياحية السابق الإشارة إليها بدءاً من أماكن قدوم السياح (بلد منشأ الرحلات/ الأسواق السياحية) حتى الوصول إلى الوجهات السياحية. ومما لاشك فيه أن تعزيز إمكانات التنمية السياحية يتم عن طريق تحسين تشابكات وروابط الأنشطة في سلسلة القيمة السياحية وتقليل التسربات إلى الحد الأدنى. وفي هذا الإطار يمكن لسلسلة القيمة السياحية أن تساهم بفرص كبيرة للنمو وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول من خلال السعى نحو تحقيق هدف الحد من الفقر وتعزيزه الرفاه، وخلق فرص العمل اللائق ، وإقامة مدن مجتمعات محلية مستدامة، والعمل المناخى، والمحافظة على الموارد الطبيعية من الحياة البحرية والبرية، وأيضا تنمية الثقافة ونشر مباديء السلام تقبل الآخر، وتنشيط الشراكة العالمية.

ويوضح الشكل رقم (7) التالي سلسلة القيمة السياحية وكيفية شراكة المؤسسات الحكومية والخاصة والمنظمات غير الحكومية والجهات ذات الصلة فيها مع تحديد الأنشطة المباشرة وغير المباشرة لإبراز أهمية تحقيق التنسيق بين كافة الأطراف في العملية السياحية للوصول إلى هدف النمو السياحي في كل دولة.

شكل (7): سلسلة القيمة السياحية

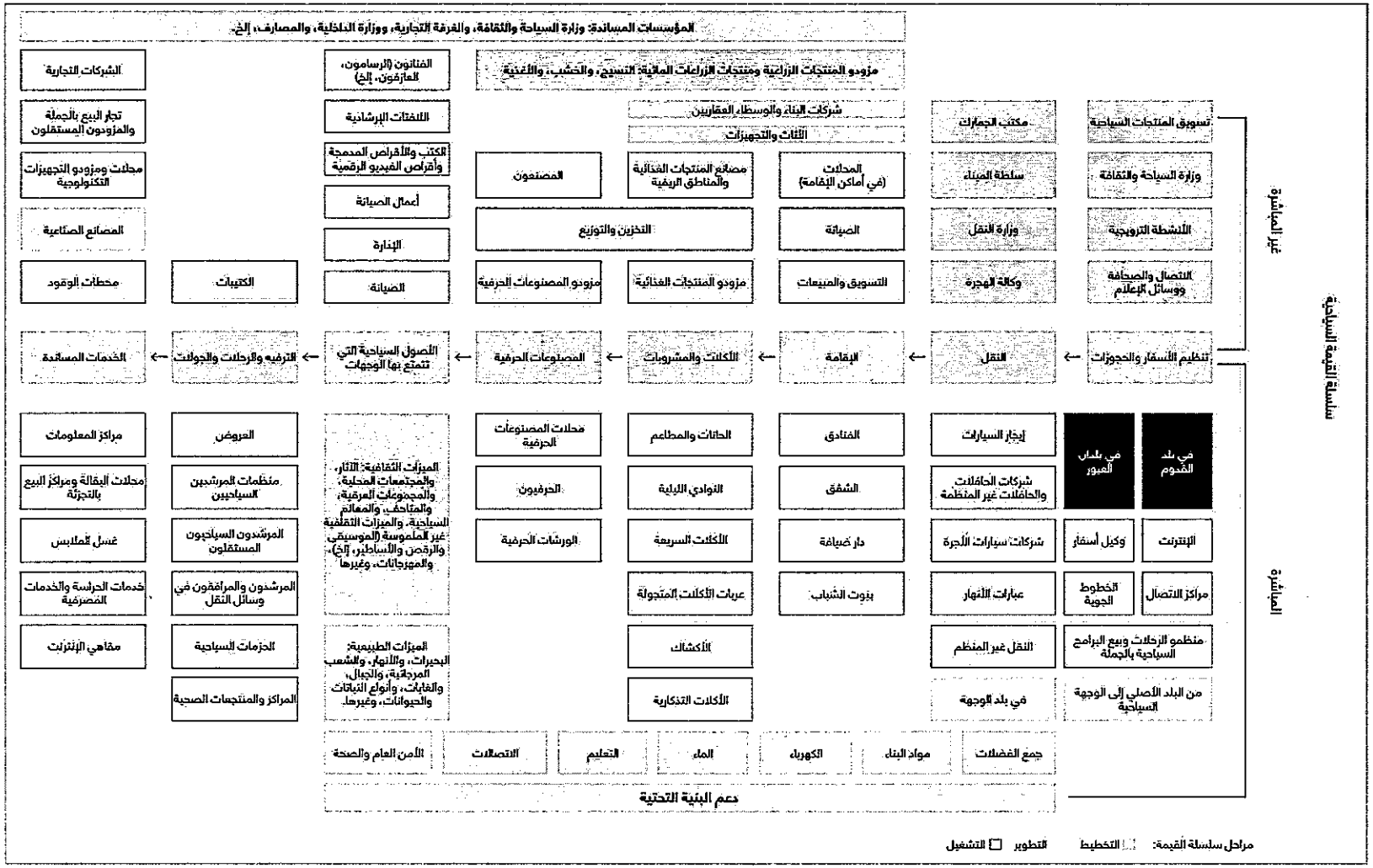

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للسياحة، 2021.

3. 2 اتجاهات السياحة في المنطقة العربية

تعد السياحة في المنطقة العربية من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تلعب دورًا بارزًا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتمتاز الدول العربية بتنوع جغرافي وثقافي غني يرتبط بالطبيعة الخلابة والمناخ الجميل الذى حبي الله به دولنا العربية ،مما جعلها وجهة مثالية للسياح من مختلف أنحاء العالم، فتتباين الوجهات السياحية في المنطقة ما بين المدن التاريخية ذات التراث العريق، والشواطئ الخلابة، والرحلات النهرية، وتوافر أنماط السياحة الرياضية كالغوص والصيد والجولف والسفارى في الصحاري الشاسعة، ومراقبة الطيور وأيضاً الجبال الخضراء والحرف والتقاليد المحلية المميزة والطبيعة الساحرة.

وقد شهدت المنطقة العربية تطورًا ملحوظًا في قطاع السياحة خلال السنوات الأخيرة، حيث قامت العديد من الدول بتطوير البنية التحتية السياحية وتقديم تسهيلات كبيرة لجذب المزيد من السياح مع تيسيرات للوصول إلى كل المقاصد السياحية. وبهذا أصبحت السياحة ركيزة أساسية في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية في كل الدول العربية. ومع تزايد الاهتمام بالسياحة المستدامة، قامت كثير من الدول العربية بالعمل على تطوير استراتيجياتها السياحية بما يتوافق مع مستهدفاتها لحماية البيئة والحفاظ على التراث الثقافي، ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة. ورغم التحديات التي تواجه القطاع السياحي في بعض الدول نتيجة التوترات السياسية والأمنية الإقليمية، إلا أن التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات بين الدول العربية يسهم في تعزيز السياحة كمحرك رئيس للنمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهة لشعوب المنطقة.

في ضوء البيانات المتاحة، يقدر عدد السياح الدوليين الذين زاروا الدول العربية في عام 2023 بحوالي 118 مليون سائحًا بزيادة نسبتها 37% مقارنة بعام 2022، وبزيادة 23% مقارنة بعام 2019 وبذلك تتجاوز السياحة في المنطقة العربية معدلات النمو في باقي مناطق العالم الأخرى كما يبينها الشكل رقم (8) التالي.

شكل رقم (8) أعداد السائحين في المنطقة العربية 2019-2023

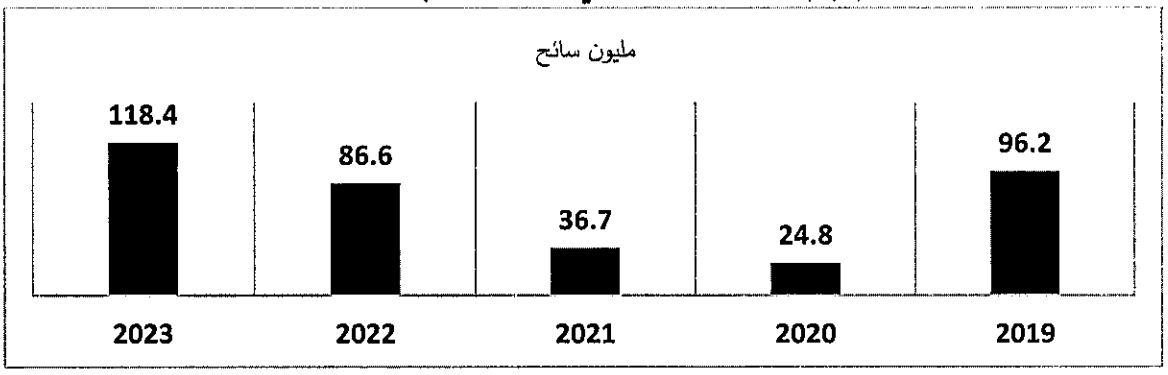

Source: Based on UN Tourism, 2024a.

وقد سجلت عائدات السياحة الدولية الوافدة في الدول العربية حوالي 150 مليار دولار خلال عام 2023، بارتفاع قدره 15% عن عام 2022، وبنسبة ارتفاع 45% تقريبًا مقارنة بعام 2019، كما يتضح بالشكل رقم (9) التالي.

شكل رقم (9) العائدات السياحية في المنطقة العربية 2019-2023

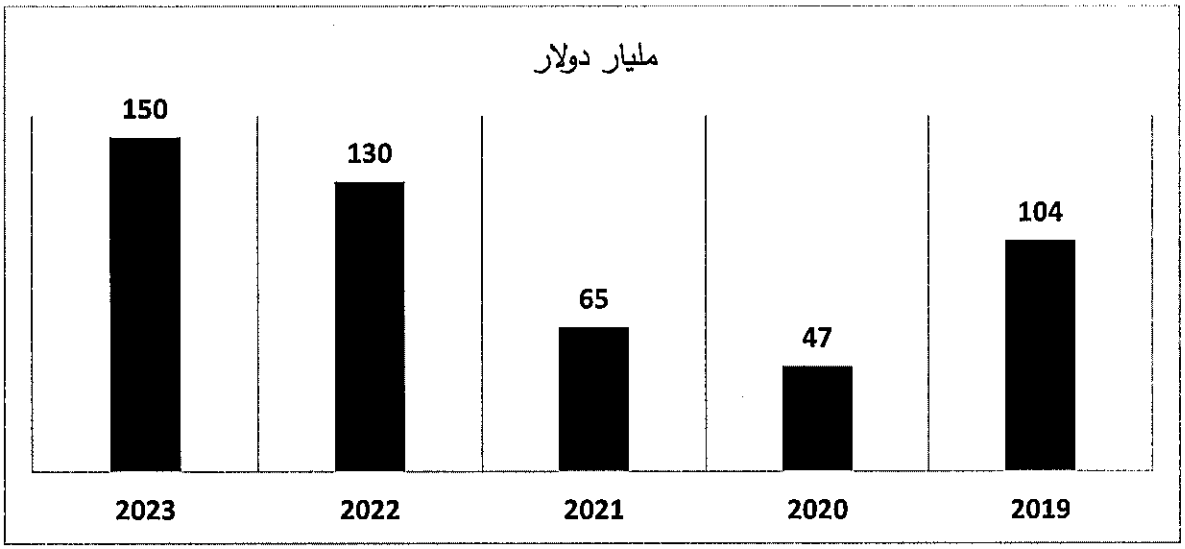

Source: Based on UN Tourism, 2024a.

2-4 العلاقة بين السياحة وتغير المناخ

مع تزايد أهمية تأثير التغير المناخي على كافة نواحى الحياة بصفة عامة وعلى القطاعات الاقتصادية بصفة خاصة، ولأن السياحة أحد هذه القطاعات الحيوية، كان من المهم أن نتعرف على تأثيرات التغير المناخي على السياحة. فكما ذكر آنفًا، تعتمد السياحة بشكل كبير على المناخ والبيئة الطبيعية، لإعتماد العديد من الوجهات السياحية على مقومات الطبيعة ومن ثم يعد استقرار المناخ أمر حتمي لجذب الزوار.

ولأن التغيرات المناخية تؤدى إلى ظواهر شديدة التطرف مثل تزايد كبير في درجات الحرارة، وذوبان الجليد، وارتفاع منسوب البحار، وتغير نمط هطول الأمطارفإن هذا سوف يؤثر مما لاشك فيه بشكل مباشر على جاذبية الوجهات السياحية. على سبيل المثال، قد يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تقليص مواسم السياحة في بعض الوجهات، أو إلى تغيير في أنماط السفر بسبب عدم القدرة على التكيف مع الظروف المناخية الجديدة. إضافةً إلى ذلك، فقد لوحظ في السنوات الأخيرة اضطراد الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والفيضانات، مما يهدد البنية التحتية السياحية ويعرض سلامة السياح خلال رحلاتهم للخطر.

من ناحية أخرى، لا يمكن أن نتغاضى عن التأثير السلبي لقطاع السياحة ذاته كمصدر لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، من خلال تأثير خدمات النقل الجوي والبري والبحري، وأيضاً من خلال عدد من الأنشطة المرتبطة بالسياحة. فنجد ان الصناعة الفندقية وهي أحد مكونات السياحة الرئيسة قد تشكل أنشطتها تهديداً خطيراً للبيئة بسبب استهلاكها الكبير للمياه والطاقة والسلع غير المعمرة إلى جانب تصريف كميات كبيرة من النفايات الخام والصلبة بكميات مختلفة وبالتالي، فإن السياحة هنا تلعب دورًا مزدوجًا كضحية للتغير المناخي وكعامل مساهم فيه.

تشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للسياحة UN Tourism الأخيرة إلى أن مساهمة السياحة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مستوى العالم (بما في ذلك الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة وسلسلة التوريد الرئيسة) تتراوح ما بين 8%– 10%. وبدون شك يتباين حجم الانبعاثات فيما بين الوجهات، وبالتالي تختلف فرص التخفيف منها. ومع ذلك، فإن أكبر مساهم في الانبعاثات الناتجة عن السياحة هو أنشطة نقل الركاب، حيث تشكل نصف إجمالي انبعاثات السياحة أو أكثر حسب البلد. ويشمل النقل المرتبط بالسياحة التنقل من قبل الزوار (مثل الوصول إلى الوجهة وداخلها) وخدمات النقل المقدمة من قبل شركات السياحة وسلسلة التوريد. وقد كشفت دراسة حديثة تمت في أيرلندا (UN Tourism, 2024b)، أن 80% من إجمالي البصمة الكربونية للسياحة تأتي من النقل، خاصة المرتبط بمكون السفر الجوي الدولي للسياح الوافدين، إلى جانب الانبعاثات المنسوبة من منشآت الإقامة، تليها العناصر ذات الصلة بسلسلة التوريد مثل الغذاء وكذلك المواد الاستهلاكية أو الخدمات الأخرى.

ويمكن الاسترشاد بنهج سلسلة القيمة، السابق ذكره، في فهم وإدارة التأثير المناخي للسياحة، حيث تساهم السياحة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ليس فقط من خلال منشآت الأعمال السياحية المشاركة مباشرة في تقديم الخدمات للسياح (مثل الأنشطة الأساسية كالفنادق والمطاعم ووكالات السفر)، ولكن أيضاً من خلال تفاعلاتها مع كيانات أخرى غير سياحية (مثل الخدمات المساندة). كما يتيح هذا النهج التعرف على سلسلة القيمة الكاملة فيما يتعلق بالأنشطة الرئيسة بالنسبة لاستخدام المواد وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري وأصحاب المصلحة ذوي الصلة لتحديد الأولويات وإدارة التدخلات. ويمكن ربط معالجة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على طول سلسلة القيمة بشكل استراتيجي مع دمج مبادئ وممارسات الاقتصاد الدائري، بما في ذلك المشتريات المستدامة وتقليل النفايات واستعادة النظم البيئية. ويقدم الشكل (10) التالي أمثلة لأنواع مصادر الانبعاثات عبر نطاقات وأنواع أصحاب المصلحة في السياحة.

شكل (10): أمثلة لأنواع مصادر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على طول سلسلة القيمة السياحية

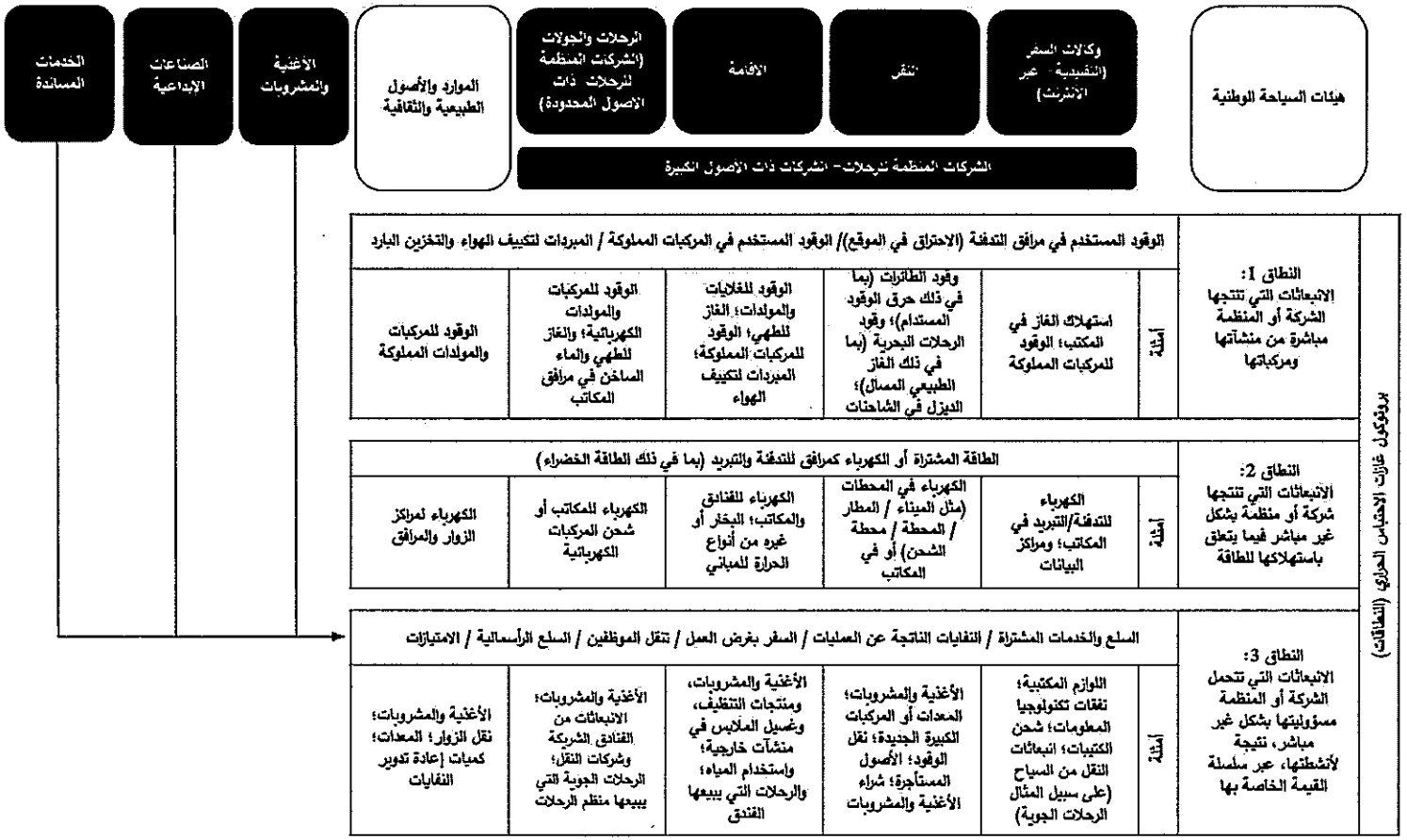

- بالإضافة إلى دور هيئات السياحة الوطنية في الإشراف على انبعاثات القطاع وقياسها، فإن لديها بصمة كربونية يمكن قياسها وفقًا للمعايير المقترحة في بروتوكول الانبعاثات (أي النطاقات).
- يمتلك مشغل الرحلات السياحية ذو الأصول الثقيلة فنادق وطائرات وسفن سياحية. لا يمتلك مشغل الرحلات السياحية ذو الأصول الخفيفة فنادق أو طائرات أو سفن سياحية.

Source: UN Tourism, 2024b.

وكشفت دراسة قام بها المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC) بالتعاون مع وزارة السياحة السعودية مستنداً إلى بيانات تقديرية لعدد 185 دولة (WTTC & Saudi Arabia Ministry of Tourism, 2023) أن الانبعاثات الناتجة عن السياحة قد تزايدت خلال الفترة بين عامي 2010 و2019 بمعدل بلغ 2.5% سنويًا حيث بلغت 4131 مليار كيلوجرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2019 الذى يمثل حوالي 8.1% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية. وقد تم في الدراسة المشار إليها حصر التقديرات الخاصة بعدد 18 دولة عربية حيث يتضح أن متوسط مساهمة السياحة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بلغت 8.1% في هذه الدول مساوية لنفس نسبة المساهمة العالمية. هذا، وقد أشارت الدراسة إلى ضعف مساهمة قطاع السياحة في التحول نحو الطاقة المتجددة على مستوى العالم، حيث لم تشكل مصادر الطاقة منخفضة الكربون في قطاع السياحة العالمي في عام 2019 سوى 6% تقريباً من استهلاك الطاقة، في حين أن نصيب الدول العربية ال 18 المشاركة في هذه الدراسة لم يتجاوز 1.2% من استهلاك مصادر الطاقة منخفضة الكربون.

ويوضح الجدول رقم (1) التالي مساهمة السياحة في إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ونسبة استخدام مصادر الطاقة منخفضة الكربون في بعض الدول العربية، حيث نجد تباين في مساهمة الدول العربية في إجمالي الانبعاثات وأيضا في التحول نحو استخدام مصادر الطاقة منخفضة الكربون " الطاقة المتجددة". فنجد أن نسبة مساهمة السياحة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تتراوح بين 14.8% و1.7% في حين أن نسبة استخدام الطاقة منخفضة الكربون والتي تعد ضعيفة، فهى تتراوح بين 3.5% و 0.3%.

وجدير بالملاحظة أنه على الرغم من تحقيق عدد من الدول العربية مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر والمغرب والأدن لأرقام سياحية كبيرة، إلى جانب تبنى مبادرات عربية قوية[1] في مجال التحول إلى الطاقة المتجددة منخفضة الكربون، إلا أننا نجد أن أعلى نسبة مساهمة للسياحة في إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري كانت من نصيب الأردن (14.8%). هذا، ويوضح الجدول رقم (1) أيضاً أن أعلى نسبة في التحول نحو الطاقة منخفضة الكربون بين الدول العربية (1.7%) كانت للأردن. ولعل ذلك بتبنى

[1] بعض أمثلة المشروعات لتخفيض الانبعاثات الكربونية في الدول العربية: المملكة العربية السعودية: مشروع نيوم ، محطة سكاكا للطاقة الشمسية، دومة الجندل لطاقة الرياح، وادي الدواسر؛ في الإمارات العربية: مدينة مصدر، مجمع بن راشد للطاقة الشمسية، المحطة الكهرومائية، في قطر : مشروع الخرسعة للطاقة الشمسية؛ في المغرب : محطة نور للطاقة الشمسية، محطة المغرب الأخضر؛ في مصر: مشروع بنبان للطاقة الشمسية، محطة الطاقة الرياحية، محطة الكريمات البخارية، مشروعات الطاقة الحيوية. على الخورى 2024، "الاقتصاد العالمي منخفض الكربون" المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل بالاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، ومركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

الأردن لأنظمة رصد وإبلاغ وتحقق وبنية تحتية رقمية متكاملة لتتبع انبعاثات الغازات الدفيئة ضمن مسار رائد للتصدي لأزمة المناخ (World Bank Group, 2022).

جدول رقم (1) مساهمة السياحة في إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ونسبة استخدام مصادر الطاقة منخفضة الكربون في الدول العربية لعام 2019

الدولة	مساهمة السياحة في إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	نسبة استخدام مصادر الطاقة قليلة الكربون
الإمارات العربية المتحدة	12.5%	1.3%
الأردن	[illegible]	[illegible]
البحرين	11.9%	0.4%
الجزائر	4.5%	0.3%
السودان	3.8%	[illegible]
العراق	3.7%	1.0%
الكويت	4.2%	0.8%
المغرب	10.0%	[illegible]
المملكة العربية السعودية	9.4%	0.9%
اليمن	3.0%	1.6%
تونس	9.2%	1.5%
جزر القمر	9.4%	0.8%
سوريا	4.9%	1.8%
عمان	7.0%	0.1%
قطر	12.8%	0.4%
لبنان	11.0%	1.9%
ليبيا	1.7%	0.1%
مصر	4.6%	1.7%
متوسط الدول العربية	**8.1%**	**1.2%**
المتوسط العالمي	**8.1%**	**5.7%**

Source: Based on WTTC & Saudi Arabia Ministry of Tourism, 2023.

وبحسب منظمة السياحة العالمية، فقد زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من السياحة بنسبة 60% على الأقل بين 2005 و2016 حيث تسبب ثاني أكسيد الكربون المرتبط بالنقل للسياحة بحوالي 5% من الانبعاثات العالمية في عام 2016. ومن المتوقع أن تزيد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المرتبطة بالسياحة

بنسبة 25% على الأقل بحلول عام 2030. هذا التطور في نسبة الانبعاثات المتوقعة يشير إلى الحاجة الملحة لتمكين التحول السريع إلى الكربون المنخفض لعمليات السياحة لتظل متماشية مع أهداف المناخ الدولية ولضمان مرونة الوجهات السياحية ومجتمعاتها المحلية.

ومن أجل تحفيز التقدم في معالجة تغير المناخ عبر السفر والسياحة، تم إطلاق إعلان جلاسكو بشأن العمل المناخي في السياحة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في جلاسكو (COP26) في نوفمبر 2021 من قبل الأمم المتحدة للسياحة والشركاء الآخرين، وذلك في إطار برنامج السياحة المستدامة One Planet.

3. 4 إعلان جلاسكو للعمل المناخي في السياحة

يعد إعلان جلاسكو إطارًا لنهج ورسالة متسقة على مستوى القطاع لتسريع العمل المناخي في السياحة. وقد تم تطوير هذا الإعلان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسة السفر وهيئة السياحة بإسكتلندا، كما شارك فيه تحالف واسع من أصحاب المصلحة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويتماشى الإعلان مع المسارات العلمية المعروفة للعمل المناخي كما يشكل التزامًا طوعيًا من جانب المؤسسات السياحية للمساهمة بشكل عادل وكافٍ في تنفيذ اتفاقية باريس وتحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة " اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره" إلى جانب كل من الهدف 8 "العمل اللائق والنمو الاقتصادي"، والهدف 12 "الاستهلاك والإنتاج المسؤولان".

يلتزم الموقعون على الإعلان بتقديم خطط العمل المناخي في غضون 12 شهرا من التوقيع، وبتنفيذها وفقا لذلك[1]. فضلًا عن الالتزام بالإبلاغ العلني عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف قصيرة وطويلة الأجل، وعن الإجراءات التي يتم اتخاذها، مرة في السنة على الأقل. ولضمان مواءمة العمل المناخي في جميع قطاعات السياحة، تم الاتفاق على خمسة مسارات مشتركة، وهي:

1) **القياس:** قياس جميع الانبعاثات المتعلقة بالسفر والسياحة والكشف عنها. والتأكد من أن المنهجيات والأدوات متوافقة مع المبادئ التوجيهية ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بشأن القياس والإبلاغ والتحقق، وأنها شفافة ومتاحة.
2) **إزالة الكربون:** تحديد وبلوغ أهداف تتماشى مع علوم المناخ، لتسريع إزالة الكربون في السياحة. وهذا يشمل النقل والبنية التحتية والإقامة والأنشطة والطعام والشراب ومعالجة النفايات. وإن كان للتعويض دور ثانوي فإنه يجب أن يكون مكملًا للتخفيضات الحقيقية.

[1] وفي حال كانت هناك خطط جاهزة بالفعل، يلتزم الموقعون بتحديثها أو تنفيذها في نفس الفترة لتتماشى مع هذا الإعلان.

3) **التجديد:** إنعاش النظم البيئية وحمايتها، ودعم قدرة الطبيعة على خفض الكربون. ونظرًا لأن الكثير من السياحة يتمركز في المناطق الأكثر تعرضًا لتأثيرات تغير المناخ، فمن الضروري التأكد من قدرة القطاع على بناء القدرة على الصمود والتكيف ومواجهة للكوارث لدعم المجتمعات المتضررة. بالإضافة إلى مساعدة الزوار والمجتمعات المضيفة على تحقيق توازن أفضل مع الطبيعة.
4) **التعاون:** تعزيز الحوكمة والقدرة على العمل بخطط فعالة ومنسقة قدر الإمكان مع أصحاب المصلحة ومع الزوار، وعلى جميع المستويات بما في ذلك السلطات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والفئات الضعيفة، والمجتمعات المحلية، والزوار.
5) **التمويل:** ضمان توفير الموارد من الأدوات المالية والسياسات الفعالة لتمويل التدريب والبحوث والقدرات التنظيمية بصورة كافية لتحقيق الأهداف المحددة في خطط المناخ.

ويتمثل الالتزام الرئيس في إعلان جلاسكو في تقديم خطط تتماشى مع هذه المسارات الخمسة المذكورة لخفض انبعاثات السياحة بمقدار النصف على مدار العقد المقبل، والوصول إلى صفر صاف من الانبعاثات في أقرب وقت ممكن قبل عام 2050.

وخلال عامين تضاعف عدد الموقعين على إعلان جلاسكو من 300 (عند إطلاقه في نوفمبر 2021) إلى أكثر من 800 في سبتمبر 2023. ويتوزع الموقعون حاليًا على أكثر من 90 دولة. من بينهم مؤسسات في <u>أربعة دول عربية فقط وهي المملكة العربية السعودية، والمغرب، وتونس، ومصر.</u>

شكل (11): الجهات الموقعة على إعلان جلاسكو من الدول العربية

الدولة	الموقعون
السعودية	Saudi Green Building Forum (SGBF)، EXO Travel
المغرب	Kasbah du Toubkal
تونس	DMO Djerba، Rooted
مصر	Ecotourism Development Association (EDA)

Source: One Planet Sustainable Tourism Programme, 2024.

3. 5 أولويات العمل المناخي في السياحة

قامت الأمم المتحدة للسياحة بتطوير دليل توجيهي لصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات ومبادرات العمل المناخي في السياحة. وقد أبرز هذا الدليل أربعة مجالات لأولويات العمل المناخي في السياحة والتي يمكن لوزارات وهيئات السياحة الوطنية التركيز عليها لتسريع العمل المناخي في قطاع السياحة، وهي:

1) التكامل بين الجهات الحكومية؛
2) السياسة الوطنية للتغير المناخي في السياحة؛
3) الحملات التوعية بالتغير المناخي؛
4) التمويل والشراكات.

ويقدم الشكل رقم (12) التالي المجالات الأربعة لأولويات العمل المناخي في السياحة. يأتي أولاً، اتساق سياسات وزارات وهيئات السياحة في الدول مع السياسات الوطنية للمناخ في بلدانهم من أجل فهم الفرص المتاحة للسياحة. ومن المهم فهم عملية التفاوض على المساهمات المحددة وطنياً[1] في البلد والتفاعل معها، وجميع السياسات والقوانين التي قد تنشأ عنها والتي يمكن أن تكون ذات صلة بالسفر والسياحة. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يتم استكمال السياسة المصممة مباشرة للعمل المناخي من خلال سياسات قطاعية أخرى، على سبيل المثال فيما يتعلق بالنقل أو البنية التحتية، وقد تتقاطع هذه السياسات القطاعية وتنفيذها مع عمليات السياحة .

العمل على دمج العمل المناخي في القوانين والسياسات والاستراتيجيات السياحية الحالية أو المستقبلية بما يساهم في تحقيق الأهداف المناخية الوطنية. وفي هذا الصدد، فإن توفير المعلومات من خلال القياس والرصد يعد عنصرًا أساسيًا لتحسين فعالية السياسات الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، تمثل الحملات التوعوية فرصة مهمة لتعزيز لعمل المناخي السياحي. وأخيراً، تلعب الشراكات دوراً حاسماً في تنفيذ مبادرات العمل المناخي في السياحة، بما في ذلك التمويل.

---

[1] يشار إلى المساهمة المحددة وطنيًا بأنها خطة عمل مناخي لخفض الانبعاثات والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ. كل طرف في اتفاق باريس ملزم بوضع مساهمة محددة وطنيًا وتحديثها كل خمس سنوات. بحيث تضع الدول في مساهماتها المحددة وطنيًا أهدافًا للتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تسبب تغير المناخ وللتكيف مع تأثيرات هذا التغير. وتحدد الخطط كيفية بلوغ الأهداف، مع وضع أنظمة لرصد التقدم والتحقق منه حتى يظل على المسار الصحيح. وبما أن تمويل المناخ هو مفتاح تنفيذ هذه الخطط، فينبغي أن تقدم المساهمات المحددة وطنيًا بالتفصيل أيضاً استراتيجية التمويل.

شكل (12): المجالات الأربعة لأولويات العمل المناخي في السياحة

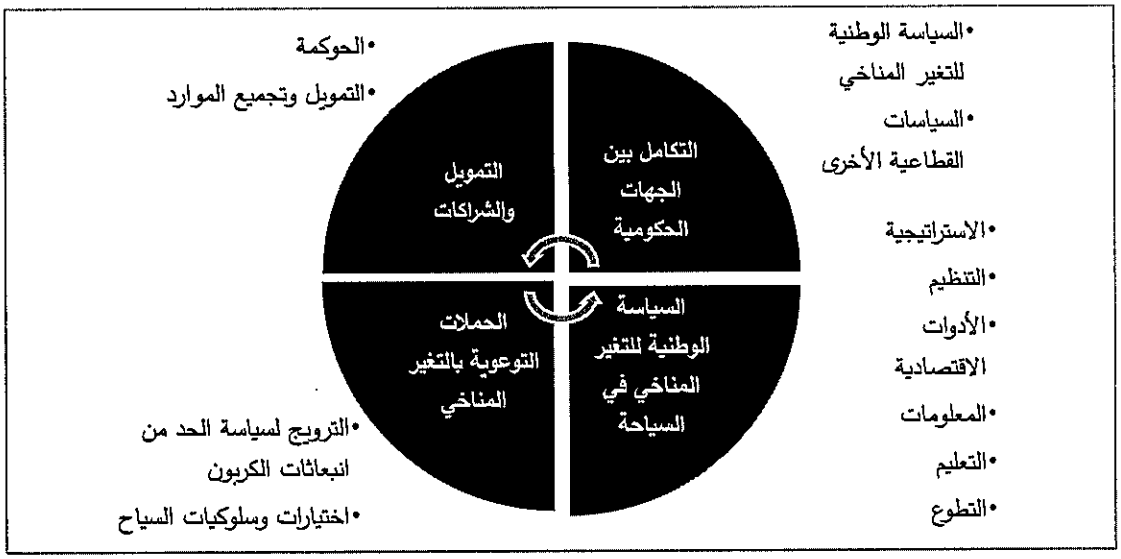

Source: UN Tourism, 2024b.

3. 6 التحديات الرئيسة لإزالة الكربون في قطاع السياحة

لقد أشارت خريطة الطريق التي وضعها مجلس السفر والسياحة العالمي WTTC حول صافي الانبعاثات الصفري، والتي نُشرت في نوفمبر 2021، أن انبعاثات السياحة العالمية ستبلغ ذروتها في ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين، ثم تنخفض بسرعة مع تمكين التقنيات الجديدة من إزالة الكربون في أنشطة النقل. وبالرغم من ذلك هناك العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تحول دون تخفيض الكربون من عمليات السياحة. من أهمها كما يوضحها شكل رقم (13) التالي:

- **قياس الانبعاثات:** يشمل تحديد الانبعاثات، وكيفية تخصيصها، والقدرات الفنية لقياسها، والإبلاغ عنها.
- **الأطر التنظيمية والدعم الحكومي:** تفتقر الطبيعة المجزأة للقطاع إلى الدعم الحكومي ولا تعتبر الحوافز التنظيمية كافية لتحقيق عملية الانتقال إلى صافي الصفر.
- **التمويل:** تواجه الشركات في قطاع السياحة تحدياً في إعطاء الأولوية لميزانيتها الداخلية وتمويلها لدعم الاستثمارات اللازمة للوصول إل صافي الصفر.
- **عدم كفاءة البنية التحتية المحلية:** نجد أن قدرة المؤسسات خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة على إزالة الكربون محدودة بالبنية التحتية المحلية للطاقة والنفايات وخيارات النقل والأداء المستدام للمباني المتاحة ومرافق الموانئ وما إلى ذلك.

شكل (13): نظرة عامة على التحديات الرئيسة التي تواجه إزالة الكربون في قطاع السياحة

Source: WTTC, 2021.

وجدير بالذكر أن قياس الانبعاثات ينطوي على ثلاثة نطاقات وهي:

النطاق 1: الانبعاثات التي تسببها المنشأة بشكل مباشر من خلال احتراق الوقود أو استخدام المبردات في ممتلكاتها ومركباتها.

النطاق 2: الانبعاثات التي تنتجها المنشأة بشكل غير مباشر من خلال شراء الكهرباء أو الطاقة، على سبيل المثال، لتدفئة وتبريد المباني.

النطاق 3: الانبعاثات التي تتحمل المنشأة مسؤوليتها بشكل غير مباشر، على طول سلسلة القيمة الخاصة بها.

ومع تزايد الاهتمام العالمي بشأن العمل المناخي في السياحة وقياس الانبعاثات من أجل تحديد الأهداف وإزالة الكربون، سيصبح من المهم بشكل كبير أن يتوصل قطاع السياحة إلى إجماع حول كيفية تعامله مع قضية القياس، وأن تكون المنهجيات والأدوات متاحة وملاءمة لتسريع التحول نحو إزالة الكربون في العمليات السياحية. ونستعرض في جدول رقم (2) التالي أمثلة للمنهجيات والأدوات المتاحة والتي ينظر إليها على أنها توفر بعض الفائدة للمتخصصين وغير المتخصصين في مجال العمل المناخي في السياحة، حيث توفر آليات قياس انبعاثات غازات الاحتباس الحراري[1].

[1] لمزيد من الموارد وأدوات القياس يمكن الرجوع إلى https://www.oneplanetnetwork.org/programmes/sustainable-tourism/glasgow-declaration/tools-resources

جدول (2): نظرة عامة على المنهجيات والأدوات

الأداة	الوصف	الاستخدام	مجال التركيز	التطبيق العملي	قابلية التطوير	التكاليف
HCMI	تم تطويره لتمكين الفنادق من تقديم البيانات بطريقة متسقة	منشآت الأعمال	– النطاقات 1 و2 و3 – بالنسبة للنطاق 3، يتم فقط تضمين الانبعاثات الناتجة عن غسيل الملابس بالاستعانة على مصادر خارجية	– توفير الإرشادات لتحديد خط الأساس وتحديد حدود الانبعاثات – يمكن للمستخدمين تتبع التقدم طالما أن القياس على أساس سنوي – يمكن استخدام الأداة لتحديد أهداف قابلة للقياس	– يمكن استخدام بيانات HCMI، التي يستخدمها أكثر من 30,000 فندق حول العالم، من قبل الفنادق المشاركة في مؤشر معيار استدامة فنادق كورنيل (CHSB) الذي يعد أكبر معيار سنوي لصناعة الفنادق لاستخدام الطاقة والمياه والكربون – كما أنها المنهجية المستخدمة بواسطة أداة معيار البصمة الفندقية	مجانًا
https://sustainablehospitalityalliance.org/resource/hotel-carbon-measurement-initiative/						
Net Zero Methodology for Hotels	تم تطويرها لدعم الفنادق في الوفاء بالتزاماتها نحو صافي الانبعاثات الصفري	منشآت الأعمال	– النطاقات 1 و2 و3 – توفر تحليلًا تفصيليًا لكيفية توزيع مسؤولية النطاق 3 على مقدمي خدمات الإقامة الذين يسعون إلى تحقيق صافي الانبعاثات الصفري	– تحديد الحدود والمعايير – دعم الإفصاح لمبادرة الأهداف المستندة إلى العلم SBTI وإعلان جلاسكو وحملة السباق إلى الصفر. – تحديد أهداف الأداء والمشاركة	– تم إطلاقها في عام 2021 مع مجموعة توجيهية من منظمات عدة. – منهجية مكونة من أكثر من 180 صفحة مناسبة لأولئك الذين يتمتعون بخبرات مثل مالكي الفنادق والسلاسل العالمية.	مجانًا
https://greenview.sg/wp-content/uploads/2021/11/Net-Zero-Methodology-for-Hotels-Practical-Guide-November-2021-FINAL.pdf						
Earthcheck	يدعم مجموعة من أصحاب المصلحة للاستفادة من منصة MyEarthcheck، مما يتيح القياس والمقارنة	منشآت الأعمال والوجهات	– النطاقات 1 و2 و3 – تمكن من قياس 3 من أهم غازات الاحتباس الحراري في السياحة (ثاني أكسيد الكربون، الميثان، وأكسيد النيتروز)	تم تصميم المنهجية لاستخدامها مع منصة خاصة، وتوفر التفسيرات الواضحة والمفصلة رؤى مفيدة بشأن قياس للانبعاثات	برنامج أسترالي يعمل مع معهد جريفيث للسياحة ويقوم المعهد بمراجعة سنوية للمنهجية لضمان بقائها متوافقة مع معايير وممارسات المحاسبة العالمية الرئيسة لغازات الاحتباس الحراري	مجانًا
https://earthcheck.org/resources/						

الأداة	الوصف	الاستخدام	مجال التركيز	التطبيق العملي	قابلية التطوير	التكاليف
Travel and Climate	منهجية تم تطويرها وتستخدمها شركة إدارة الوجهات السياحية السويدية Goteborg & Co	منشآت الأعمال	– النطاقات 1 و2 و3 – تعتمد النطاقات المحددة على ملكية الأصول من قبل المستخدم عند قياس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	على الرغم من أن الأداة مصممة في المقام الأول للمستهلكين، إلا أنها مدعومة بمنهجية واضحة ومفصلة للغاية للاستخدام من قبل أصحاب المصلحة في الصناعة	Goteborg & Co هي إحدى المؤسسات الموقعة على إعلان جلاسكو ووجهة رائدة، وقد بنت وتطور مشروع السفر والمناخ بالتعاون مع أصحاب المصلحة من الأكاديميين ومنشآت الأعمال في السويد وعلى الصعيد الدولي	مجانًا
https://travelandclimate.org/methodology						
Estimation of Tourism Carbon Footprint and Carbon Capacity	دراسة تقدير البصمة الكربونية للسياحة في مقاطعة هيلونغجيانغ الصينية (2009–2018) باستخدام نماذج البصمة والقدرة الكربونية للسياحة	الوجهات	– النطاقات 1 و2 و3	ركزت الدراسة البحثية على مقاطعة صينية واحدة، ولكنها تضمنت مفهوم القدرة الكربونية للسياحة	تم تنفيذ الدراسة من قبل هيئات أكاديمية وهي: School of Tourism and Cuisine, Harbin University of Commerce	مجانًا
https://www.wildernessscotland.com/wp-content/uploads/WG-Carbon-Emissions-Framework-Methodology.pdf						
Measuring Tourism Emissions at Destination Level: Australia case	دراسة بحثية في أستراليا اعتمدت على إطار عمل يدمج مبادئ الحساب الفرعي للسياحة مع الحسابات الوطنية للاحتباس الحراري	الوجهات	– النطاقات 1 و2 و3	توفير آلية حساب للوجهات بغرض قياس وحساب الانبعاثات من السياحة عبر الوجهات والصناعات وأنواع الزوار	على الرغم من تطبيقه على الوجهات في كوينزلاند، أستراليا، إلا أنه يمكن تصميمه ليناسب سياقات وجهات أخرى	مجانًا
https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2666957922000301						

الأداة	الوصف	الاستخدام	مجال التركيز	التطبيق العملي	قابلية التطوير	التكاليف
Tourism Auckland Emissions Methodology	تقرير عن قياس البصمة الكربونية للسياحة في مدينة أوكلاند النيوزيلندية	الوجهات	– النطاقات 1 و2 و3	– يوفر هذا التقرير طريقة لمراقبة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في السياحة، وخط أساس للسياحة قبل كوفيد-19 – تم تصميمه لأوكلاند لإعلام التخطيط والإدارة السياحية المستقبلية، واستراتيجيات التسويق نحو قطاعات منخفضة الكربون	يتناول التقرير التفاصيل العملية للتطبيق، ويوفر معلومات موسعة عن المنهجيات المختلفة وإمكانية تطبيقها	مجانًا
https://www.knowledgeauckland.org.nz/media/2115/carbon-footprint-of-auckland-tourism-auckland-unlimited-becken-s-higham-j-may-2021.pdf						
Atmosfair	منهجية حساب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن السفر بغرض العمل Business Travel	منشآت الأعمال	النطاق 3	يسعى إلى توفير منهجية شاملة لقياس الانبعاثات الناتجة عن السفر بغرض العمل، من خلال تغطية كامل فترة السفر (الرحلات الجوية والفنادق وسيارات الإيجار والسكك الحديدية والمؤتمرات)	قامت منظمة Atmosfair، وهي منظمة ألمانية غير ربحية تعمل على تعزيز وتطوير وتمويل الطاقات المتجددة في أكثر من 15 دولة حول العالم، بتصميم المنهجية (تم تحديثها آخر مرة في عام 2016) بالتعاون مع رابطة السفر بغرض العمل في ألمانيا (DRV)	مجانًا
https://www.atmosfair.de/en/standards/emissions_calculation/co2_reporting_for_companies/vdr_standard_methodology						
Co2rism	أداة مصممة لحساب الانبعاثات النسبية لثاني أكسيد الكربون الناتجة عن أنشطة نقل السياح إلى النرويج وداخلها	منشآت الأعمال والوجهات	– النطاقان 1 و3 – تعتمد النطاقات المحددة على المستخدم، حيث تقدم وسائل النقل نطاقًا مختلفًا وما إذا كان يمتلك مركبات متضمنة في الحساب	تمكن المنهجية من مقارنة تأثيرات السفر من أسواق سياحية مختلفة إلى وجهات محددة في النرويج، وتغطي ستة أنماط نقل: الطيران والعبارات والقطارات والسيارات والحافلات والعربات المتنقلة	تم وضع المنهجية لصالح Innovation Norway، وهي هيئة حكومية نرويجية تركز على تطوير الشركات والصناعة النرويجية	مجانًا
https://assets.simpleviewcms.com/simpleview/image/upload/v1/clients/norway/CO2RISM_method_NILU_8251f1fd-526b-4812-8f1f-0d60c60e7a1f.pdf						

الأداة	الوصف	الاستخدام	مجال التركيز	التطبيق العملي	قابلية التطوير	التكاليف
Travel Impact Model	تعتمد المنهجية على منهجيات وأدوات Google وSkyscanner المصممة لتمكين نموذج واحد للإبلاغ عن الانبعاثات من الطيران	منشآت الأعمال	– النطاق 3 – يتيح قياس ثاني أكسيد الكربون من قبل الشركات التي ترغب في قياس مكون الطيران في الرحلات	منهجية مفصلة للغاية بشأن الافتراضات التي تدعم إطار القياس وخطط التطوير المستقبلية	تدعم المنهجية إطار عمل Travalyst الذي ينسق بين منصات معلومات الطيران الرائدة للمستهلكين من Google وSkyscanner لتوفير معلومات واضحة وموحدة للمستهلكين	مجانًا
https://github.com/google/travel-impact-model/						

Source: UN Tourism, 2023.

رابعًا: دراسات الحالة لمواجهة آثار التغير المناخي على السياحة

4. 1 تجربة لجنة السفر الأوروبية بشأن وضع خطة العمل المناخي

تأتي خطة العمل المناخي التي وضعتها لجنة السفر الأوروبية ضمن الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بإعلان جلاسكو، والحد من الانبعاثات الناتجة عن عملياتها، وتمهيد الطريق لأصحاب المصلحة في السياحة، ودعم المشاركة في العمل المناخي عبر المنظمات الأعضاء فيها. تغطي الخطة المسارات الخمسة التي اقترحها إعلان جلاسكو لخفض انبعاثات السياحة إلى النصف على مدى العقد المقبل والوصول إلى انبعاثات صافية صفرية في أقرب وقت ممكن قبل عام 2050.

تركز لجنة السفر الأوروبية على الحد من بصمتها البيئية الناجمة عن أنشطتها التشغيلية من خلال قياس وحساب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الستة التي يغطيها بروتوكول كيوتو، والتي يتم توليدها من خلال الأنشطة التي تقوم بها الوحدة التنفيذية للجنة ومقرها بروكسل. وفي إطار الدور المؤثر الذي تلعبه اللجنة كمنظمة مظلة للهيئات الوطنية للسياحة في أوروبا، تقوم بالتركيز على ثلاثة مجالات رئيسة:

1) **الحد من الانبعاثات**

من خلال قياس وحساب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الستة التي يغطيها بروتوكول كيوتو، والتي يتم توليدها من خلال الأنشطة التي تقوم بها أمانتها (الوحدة التنفيذية)، واقتراح تدابير ملموسة للحد التدريجي من الانبعاثات بهدف خفض الانبعاثات إلى النصف بحلول عام 2030.

2) **التمكين**

من خلال دعم هيئات السياحة الوطنية في رحلتهم نحو الصفر الصافي وبناء القدرة المطلوبة للعمل لإحداث تأثير إيجابي في العمل المناخي.

3) **القيادة**

بالعمل على التغيير التحويلي وتسريع العمل المناخي في السياحة، فتقدم اللجنة نموذجًا، وتشارك العمل الذي تقوم به المنظمة وأعضاؤها لبناء مسار مشترك ودعم أصحاب المصلحة في السياحة للانخراط في العمل المناخي.

سيتم تنفيذ كل هدف أو مجال من خلال مجموعة من المبادرات والإجراءات الرئيسة على مدى السنوات الثلاث المقبلة، مما يمكن لجنة السفر الأوروبية من:

- إطلاق العنان للعمل المناخي في الوجهات الأوروبية وتمكينه من خلال تعزيز فهم أفضل للتحول الأخضر وتقديم الدعم الفني لأعضائها من الهيئات الوطنية للسياحة.
- المساهمة في توحيد الأطر والأدوات، وتحسين معرفة المناخ والمهارات بين أصحاب المصلحة في السياحة.
- دعم عمل أعضاء لجنة السفر الأوروبية في العمل المناخي من خلال عرض أفضل الممارسات وتشجيع الآخرين على اتباع نفس المسار.
- تعزيز التعاون بين الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، ودعمهم للعمل بشكل جماعي على تحويل السياحة من أجل مستقبل مرن ومزدهر.
- ترسيخ مكانة لجنة السفر الأوربية في طليعة قيادة انتقال صناعة السياحة إلى صافي الانبعاثات الصفري.

شكل (14): مجالات العمل في خطة العمل المناخي- لجنة السفر الأوروبية

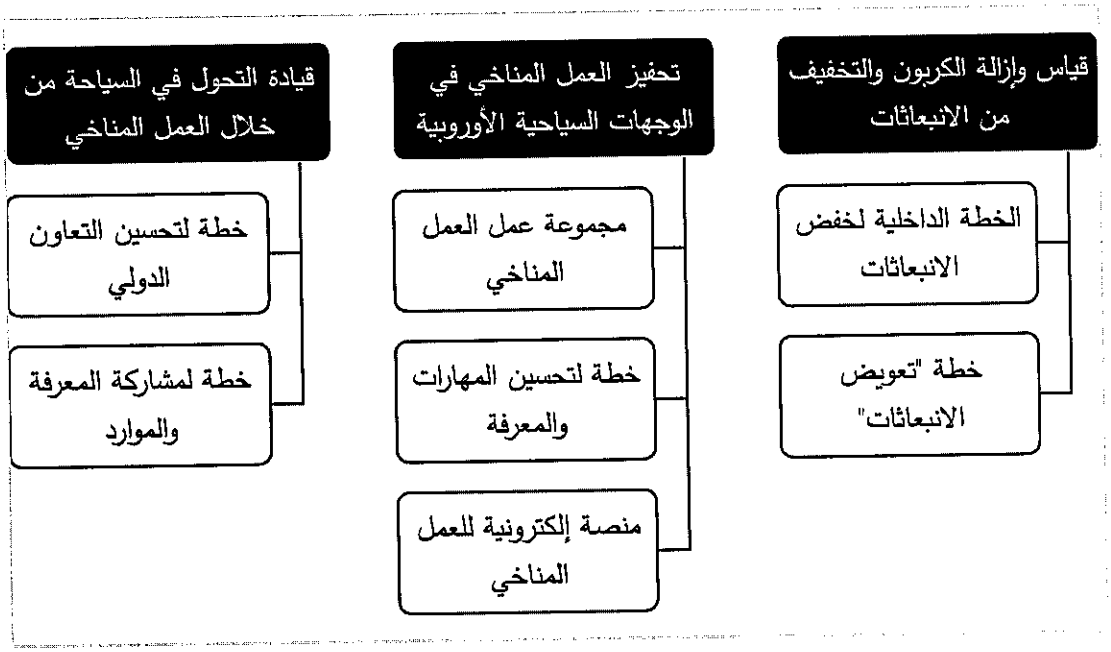

Source: ETC, 2024.

4. 2 تجربة بعض الدول العربية في تحقيق الأهداف المناخية[1]

4. 2 .1 تجربة المغرب في قياس البصمة الكربونية لقطاع السياحة

أطلقت وزارة السياحة المغربية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مشروعًا في عام 2016 لتطوير إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً وفهم تأثير تغير المناخ على قطاع السياحة في مدينة مراكش بشكل أفضل، وتطوير استراتيجية للتخفيف من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والبدء في تنفيذها. كانت أهداف المشروع هي أولاً قياس البصمة الكربونية للسياحة في مراكش، وتحديد قضايا التخفيف من الانبعاثات ثم وضع خطة عمل موسعة بالتشاور مع الجهات الفاعلة المحلية. تركزت الغاية من هذا المشروع في اختيار وإضفاء الطابع الرسمي على إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً لقطاع السياحة.

4. 2. 1.1 المنهجية

تتمثل الصعوبة الأكبر في هذا النوع من مشروعات دراسة البصمة الكربونية في جمع البيانات، سواء من حيث التوافر أو الجودة. ونظرًا لأن جمع البيانات على المستوى الوطني للدولة ككل لم يكن ممكنًا في المرحلة الأولي من المشروع، فقد تم اللجوء إلى منهجية شائعة الاستخدام في دراسات البصمات الكربونية من خلال استقراء البيانات المحسوبة لمدينة واحدة وتعميم نتائجها على الدولة ككل. على الرغم من أن هذه الطريقة تزيد من هامش الخطأ في النتائج، إلا أنها تستند إلى منهجية تم التحقق من صحتها من خلال بروتوكول غازات الاحتباس الحراري ومن ثم توفر أول تقدير ذي صلة للبصمة الكربونية للسياحة في المغرب.

تعتمد طريقة الاستقراء من نتائج مراكش على البصمة الكربونية في قطاع السياحة على الاختلافات بين مراكش وقطاع السياحة للبلد بأكمله، من حيث عدد السياح وعدد الليالي السياحية للوافدين وللمحليين. تم وضع المصادر الرئيسة لانبعاثات السياحة في الاعتبار، خلال الفترة الكاملة لإقامة السياح، وتشمل:

- النقل من وإلى مراكش
- الإقامة داخل المدينة
- الأنشطة السياحية (زيارات المعالم والتسوق)
- التنقل في الموقع
- الأطعمة والمشروبات التي يستهلكها السياح خلال رحلاتهم
- توليد النفايات

[1] تجدر الإشارة إلى أنه ربما يكون هناك خطط أو مبادرات للعمل المناخي في السياحة في بعض الدول العربية، إلا أن الباحثين لم يتمكنا من الحصول على أية معلومات لأي دولة بخلاف دولة المغرب ومملكة البحرين.

- بناء سعة فندقية جديدة لمواكبة توسع قطاع السياحة

4. 2.1.2 الجهات المشاركة

شاركت جهات مغربية مختلفة في جمع البيانات لهذه الدراسة، وخاصة وزارة السياحة المغربية وهيئة المطارات المغربية. تم استخدام بيانات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وبيانات تفصيلية حول النقل المحلي والسفر الداخلي من بلدية مراكش. كما تم استخدام معاملات الانبعاث لتحويل هذه البيانات (الكيلومترات المقطوعة، والليالي التي تم قضاؤها، والإنفاق، وغيرها) إلى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وهذ المعاملات تم اخذها من أداة بصمة غازات الاحتباس الحراري المغربية التي طورتها مؤسسة محمد السادس للبيئة. كما استّخدم معاملات الانبعاث من وكالة البيئة وإدارة الطاقة الفرنسية، والتي تم تكييفها لتتماشي مع السياق المغربي.

4. 2. 1. 3 النتائج

ويبين الشكل رقم (15) التالي البصمة الكربونية للسياحة في المغرب، حيث أظهرت النتائج أن المصدر الرئيس للانبعاثات السياحية في المغرب هو النقل بين أماكن قدوم السياح والمغرب (النقل الخارجي/الداخلي)، يليه الأنشطة السياحية، فالإقامة، ثم الطعام وإدارة النفايات وأخيراً النقل المحلي.

شكل (15): انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للسياحة الوافدة والمحلية في المغرب

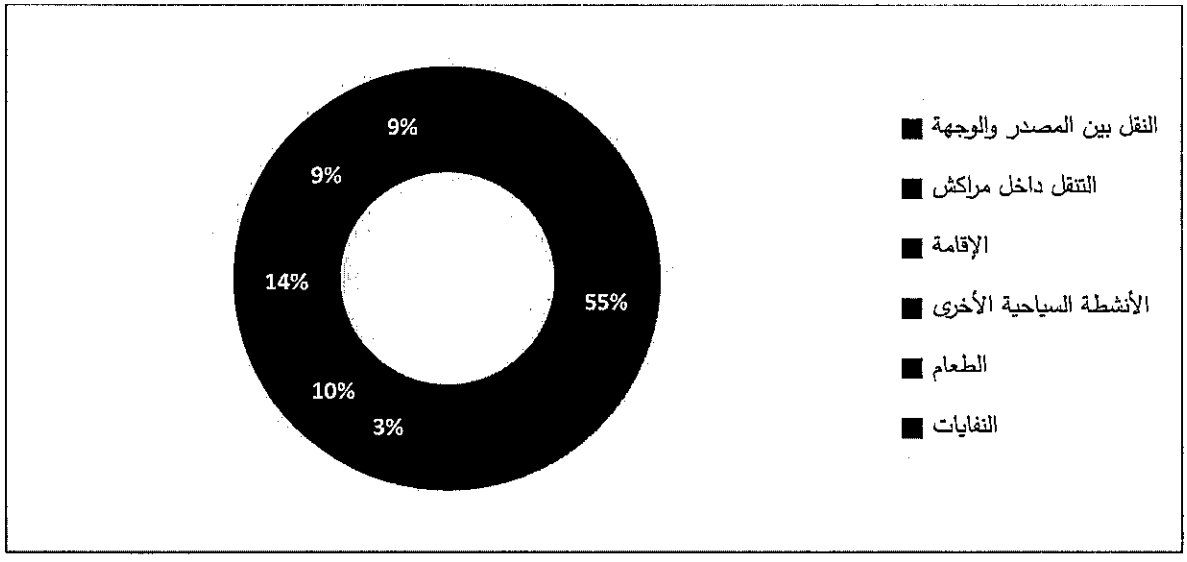

Source: Moroccan Ministry of Tourism & UNDP, 2016.

يتضح من الشكل أعلاه، أن أكثر من نصف إجمالي الانبعاثات المتعلقة بالسياحة ناتجة عن النقل من بلد بداية الرحلة إلى المغرب (54%) نظرًا للمسافات الأكبر ومعامل الانبعاث الأعلى. في المجمل، تمثل السياحة المغربية 1% من الانبعاثات العالمية للسياحة العالمية. وقد تم إزالة الطعام (الغذاء) والنفايات من نطاق القياس حيث لم يتم تضمينهما في التحليل العالمي.

4. 2. 1. 4 الفوائد المشتركة

تتمثل الفوائد المشتركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتغييرات في الهياكل الاقتصادية نحو النمو الأخضر بما في ذلك فرص العمل، فضلاً عن الفوائد البيئية الكبيرة من حيث خفض الطاقة/الانبعاثات واستخدام المياه. ويلخص الجدول رقم (3) التالي الفوائد المشتركة والمؤشرات.

جدول (3) الفوائد المشتركة لتوفير الطاقة والمؤشرات في المغرب[1]

	الفوائد المشتركة	المؤشرات
الاقتصادية	– توفير التكاليف للشركات المشاركة (الطاقة) – زيادة الاستقلال في مجال الطاقة من خلال مصادر الطاقة المتجددة، مع انخفاض التكلفة على المدى الطويل – تأثيرات مضاعفة إقليمية من خلال مصادر الغذاء المحلية – مكاسب الصورة الذهنية للمغرب كوجهة خضراء، مما يعزز جهود إزالة الكربون – تقليل التسربات من خلال الإنتاج المحلي للغذاء والطاقة (عدم الاعتماد على الواردات)	– تكلفة الطاقة/ليلة مبيت – تكلفة النفايات/ليلة مبيت – حصة الطاقة المتجددة المستخدمة – حصة/كمية استخدام الغذاء المحلي – التقارير الإعلامية – حصة الإنتاج المحلي
البيئية	– تجنب انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (الإقامة، نقل الأغذية، النفايات) – إنتاج الغذاء محليًا – تطوير نماذج الاقتصاد الدائري لتعظيم استخدام الموارد والنفايات – انخفاض استهلاك الموارد غير المتجددة – تحسين استخدام المياه بفضل تحسين الأداء البيئي	– انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (الإجمالي/ليلة نوم) – حصة/كمية إنتاج الغذاء المحلي – حجم المياه المستهلكة – كثافة الملوثات الجوية – كمية النفايات/ليلة مبيت

[1] على الرغم من أن منظمة الأمم المتحدة للسياحة مازالت تستخدم الأبعاد الثلاثة (اقتصادى – بيئي – اجتماعي) كمؤشرات لأبعاد الاستدامة بشكل شامل إلا أنه من المهم في المستقبل تحديث أدوات القياس المستخدمة لتشمل مؤشرات تعكس تأثير التغيرات المناخية على الاقتصاد المحلي وأن يتم ذلك بإضافة بعد خاص مستقل للتغيرات المناخية لما قد ينعكس بصورة واضحة على فرص العمل والتشغيل في القطاع السياحي.

الاجتماعية	– فوائد التنمية المحلية (السياحة، إنتاج الغذاء) – تمكين الموظفين من خلال تعزيز قاعدة المعرفة والتكامل في التخطيط للعمليات منخفضة الكربون – تمكين المرأة في اقتصاد المعرفة الجديد منخفض الكربون	– إعادة التدوير – التوظيف في السياحة (المباشر/غير المباشر) – عدد الموظفين المدربين – نسبة النساء العاملات بالقطاع

Source: Moroccan Ministry of Tourism & UNDP, 2016.

4. 2.2. تجربة مملكة البحرين في مواكبة المعايير والتطورات الدولية في مجال تغير المناخ وتحقيق الأهداف المناخية

4. 2. 1.2 الجهود المبذولة

قامت مملكة البحرين بالعديد من الجهود في هذا المجال والتي مما لا شك فيه سوف تساهم في تحقيق الأهداف المناخية على النحو التالي:

- تدشين خطة تحول الطاقة لخفض الانبعاثات بنسبة 30% بحلول العام 2035 ومن ثم الوصول للحياد الصفري بحلول العام 2060.
- اعداد الخطة الوطنية الاستثمارية للتكيف، والتي تهدف الى تعزيز القدرة على تكيف لمواجهة آثار ظاهرة تغير المناخ. بالإضافة الى اعداد دراسة لتعزيز القدرة على التكيف مع ظاهرة ارتفاع منسوب مياه سطح البحر، عبر تحديد المناطق والمنشآت المحتمل تأثرها والتي تشمل المناطق والمنشآت السياحية ووضع خطة عمل لحمايتها.
- تنفيذ الخطة الوطنية للتشجير للوصول الى هدف مضاعفة التشجير بحلول العام 2035، مما يسهم في زيادة الرقعة الخضراء التي تعمل على امتصاص الغازات الكربونية.
- تشكيل لجنة وطنية معنية بالسياحة المستدامة تضم ممثلين من الجهات الحكومية وهي وزارة السياحة، ووزارة البيئة بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والأكاديميين بهدف وضع رؤية استراتيجية لتنفيذ خارطة الطريق ولضمان التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية.
- قيام اللجنة المشكلة لوضع رؤية السياحة المستدامة بتحديد الأدوار والمسؤوليات مع وضع إطار زمنى للتنفيذ وتحديد نطاق العمل من حيث المؤشرات التي تتطلب القياس لهذه المهمة وفق التوصيات والمعايير الدولية مع ضرورة تحديد آليات القياس والرصد.

- تنفيذ حملات توعوية موجهة لجميع الفئات العاملة في السياحة وذات الصلة بها سواء أكانوا من العاملين في القطاع أو القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تتعامل بشكل مباشر أو غير مباشر مع قطاع السياحة وأيضا السائحين ذاتهم لضمان اتباع السلوكيات الإيجابية بيئياً.
- تقديم دورات تدريبية موجهة حول السياحة المستدامة للعاملين بالقطاع وذلك لبناء القدرات ورفع الوعى بأهمية السياحة المستدامة وتشجيع العاملين على مواكبة معايير الاستدامة والتكيف مع التغير المناخي مثل تحسين كفاءة الموارد وتعزيز الطاقة المتجددة وتقليل الانبعاثات.

4. 2. 2.2. مواكبة التطورات العالمية

- لمواكبة المعايير والتطورات الدولية في مجال تغير المناخ من خلال الموافقة على الاتفاق الخاص الذي تم كأحد مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ والذي يهتم بتمويل المناخ من خلال مضاعفة التمويل المخصص للدول النامية ثلاث مرات بحلول عام 2030 ليشمل هذا التمويل دعم لجهود التكيف والتخفيف مع تعزيز الشفافية والمساءلة لضمان الاستخدام الفعال للأموال.
- تمت الموافقة على القواعد الجديدة الخاصة بتداول الكربون بموجب المادة 6 من اتفاق باريس كخطوة لستثمار في مشروعات سياحية تساهم في تخفيض الكربون بطريقة عادلة.
- الاهتمام بزيادة التمويل لتكنولوجيا مواجهة التحديات المناخية مثل ارتفاع مستوى البحر والظواهر المناخية المتطرفة مع تقديم تقارير دورية تفصيلية عن التقدم في مجال العمل المناخي واحتياجات التمويل لضمان الشفافية.
- الترحيب بتفعيل صندوق الخسائروالأضرار الذي من شأنه دعم الدول التي تواجه كوارث مناخية حادة والمطالبة بالتركيز على آليات التنفيذ الفعالة.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بالانضمام إلى المبادرات والبرامج الإقليمية والدولية التي تعزز السياحة المستدامة والتأكيد على تبادل الخبرات من خلال التعاون مع المنظمات ذات الصلة مثل منظمة الأمم المتحدة للسياحة (UN Tourism) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP).
- إعداد التقارير الدورية عن الإنجازات والتحديات وتحديث الخطط بناء على النتائج التي تحصل عليها المملكة من المؤشرات التي تعمل على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ مخرجات ومتطلبات تقليل التأثير البيئي للسياحة لتحسين كفاءة العمليات السياحية وتحقيق الاستدامة البيئية سواء باستخدام التطبيقات السياحية الذكية لتعزيز الوعي السياحى أم غيرها.

خامسًا: نتائج الدراسة الاستطلاعية حول العمل المناخي السياحي بالمنطقة العربية

5. 1 الخصائص الرئيسة للمشاركين في الدراسة الاستطلاعية[1]

من أجل الوقوف على جوانب عدة بشأن العمل المناخي في السياحة بالدول العربية، تم تنفيذ دراسة استطلاعية من خلال التواصل مع جميع وزارات وهيئات السياحة والجهات الحكومية والمتخصصين والخبراء في الدول العربية. وقد بلغ عدد المجيبين 32 توزعوا على 10 دول عربية على النحو الموضح بالشكل أدناه.

شكل (16): الدول المشاركة في الدراسة الاستطلاعية

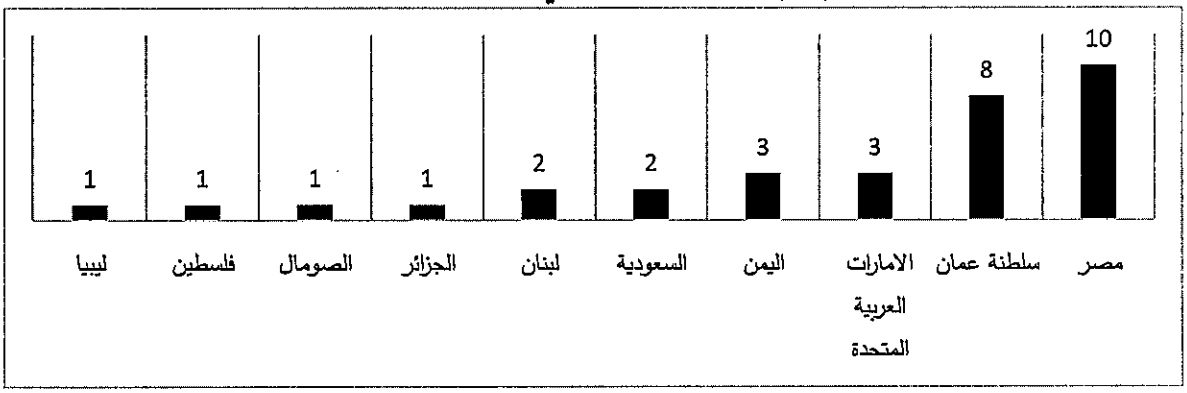

وقد مثل المشاركون من وزارات وهيئات السياحة بالدول العربية النسبة الأكبر (66%) تلاهم المشاركون من جهات حكومية أخرى مثل وزارة البيئة والنقل والطيران (16%)، ثم القطاع الخاص مثل شركات السياحة والفنادق (12%)، والجهات الأخرى مثل الخبراء والجمعيات المتخصصة (6%). أنظر الشكل رقم (17).

شكل (17) الجهات التي ينتمي إليها المشاركون في الدراسة الاستطلاعية

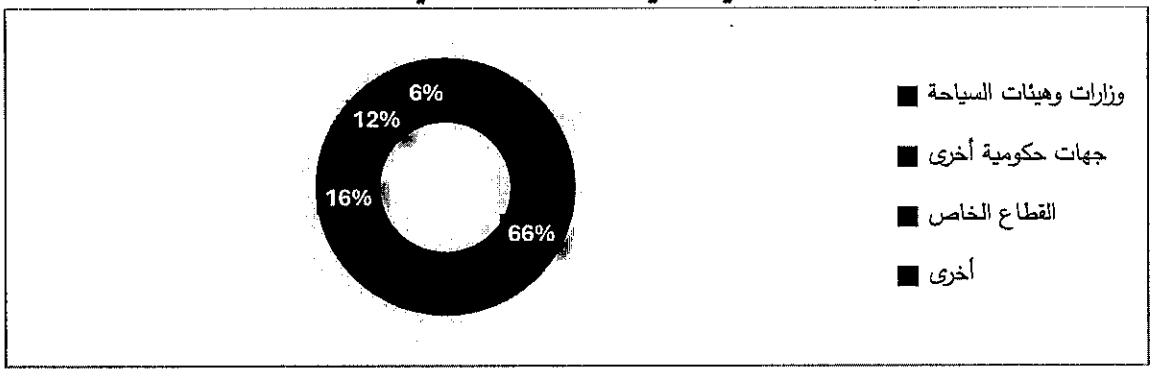

[1] كما هو الحال مع دراسات استطلاعات الرأي أو المسوح، تؤثر قيود التصميم أو حجم العينة على تفسير النتائج. بالنسبة لهذه الدراسة، فإن القيود الرئيسة تتمثل في عدم ورود استجابات بعض الدول العربية، وبالتالي عدم تضمين جزء كبير من الواقع الحالي بهذه الدول ومن ثم التأثير على قدرة النتائج على أن تكون قابلة للتعميم على مستوى جميع الدول العربية. وبذلك ربما تكون النتائج متحيزة أكثر لمجموعة الدول التي أجابت على استبانة الدراسة. ومع ذلك، تعتبر مؤشرًا يمكن الاسترشاد به في وضع العمل المناخي بالمنطقة العربية.

5. 2 مستوى الوعي بمخاطر التغير المناخي

لقد أظهرت النتائج أن مستوى الوعي بمخاطر التغير المناخي بين الأطراف ذات الصلة بقطاع السياحة في الدول العربية يعد متوسطًا (المتوسط المرجح = 1.88) كما في شكل رقم (18).

شكل (18): درجة الوعي بمخاطر التغييرات المناخية

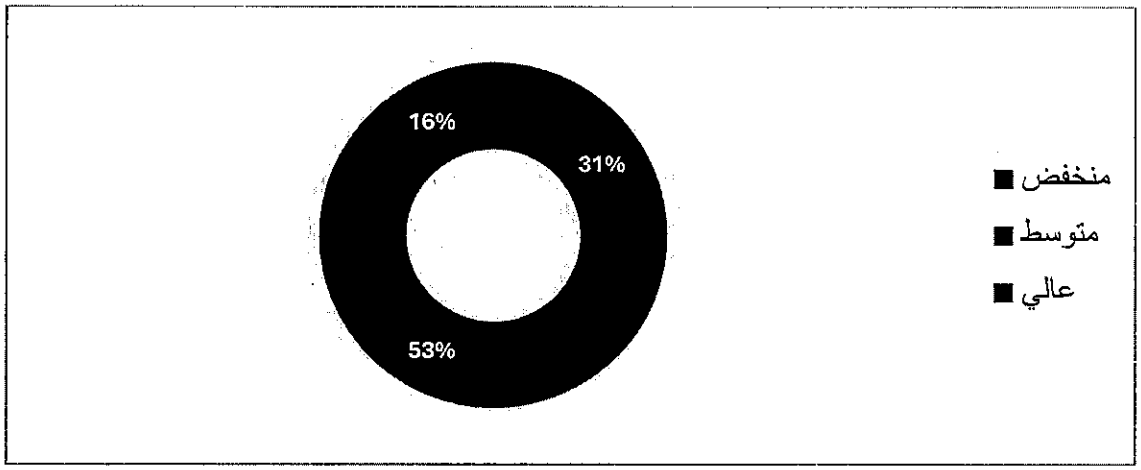

وذات الأمر ينحسب على مستوى الوعي بإعلان جلاسكو بشأن العمل المناخي في السياحة، حيث بلغ المتوسط المرجح للاستجابات 1.76 وهذا يعد درجة متوسطة. شكل رقم (19).

شكل (19): مستوى الوعي بإعلان جلاسكو بشأن العمل المناخي في السياحة

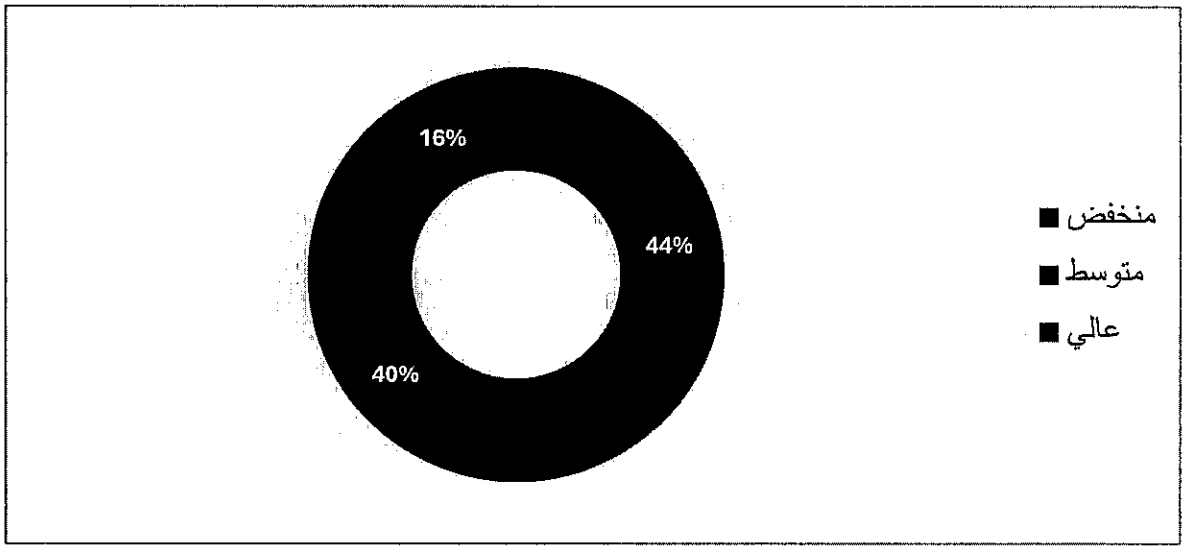

5. 3 مدى توفر استراتيجيات العمل المناخي في السياحة

وبشأن وجود خطة عمل/استراتيجية/خارطة طريق للعمل المناخي في السياحة، أفاد 19% فقط أنه لديهم بالفعل خطة عمل للعمل المناخي في السياحة، فيما أفاد 50% أنهم يقومون ببعض الأنشطة ذات الصلة بالعمل المناخي في مجال السياحة ولا ترتقي لكونها خطة عمل أو استراتيجية وطنية، فيما أشار 28% أنه لا توجد أية خطة أو أنشطة تم تنفيذها في هذا الشأن، و3% أفادوا أن الأمر مازال تحت الدراسة. شكل رقم (20).

شكل (20): وجود خطة عمل/استراتيجية/خارطة طريق للعمل المناخي في السياحة

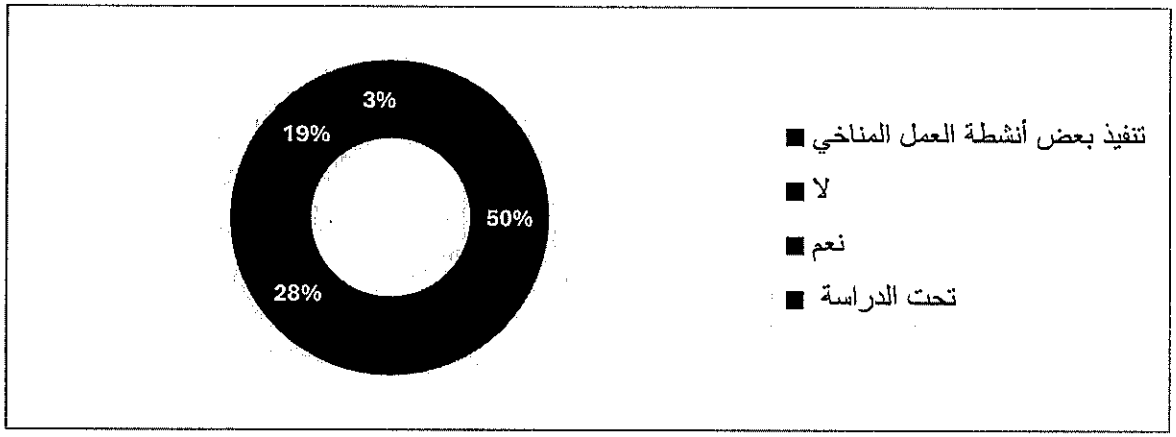

وبالنسبة للدول التي تمتلك خطط أو استراتيجيات وطنية للعمل المناخي في السياحة، فنجد أن مساري التجديد والتمويل هم الأقل ظهورًا في هذه الخطط وذلك على النحو الموضح بالشكل رقم (21).

شكل (21): مسارات العمل التي تتضمنها خطط العمل الوطنية بشأن العمل المناخي في السياحة

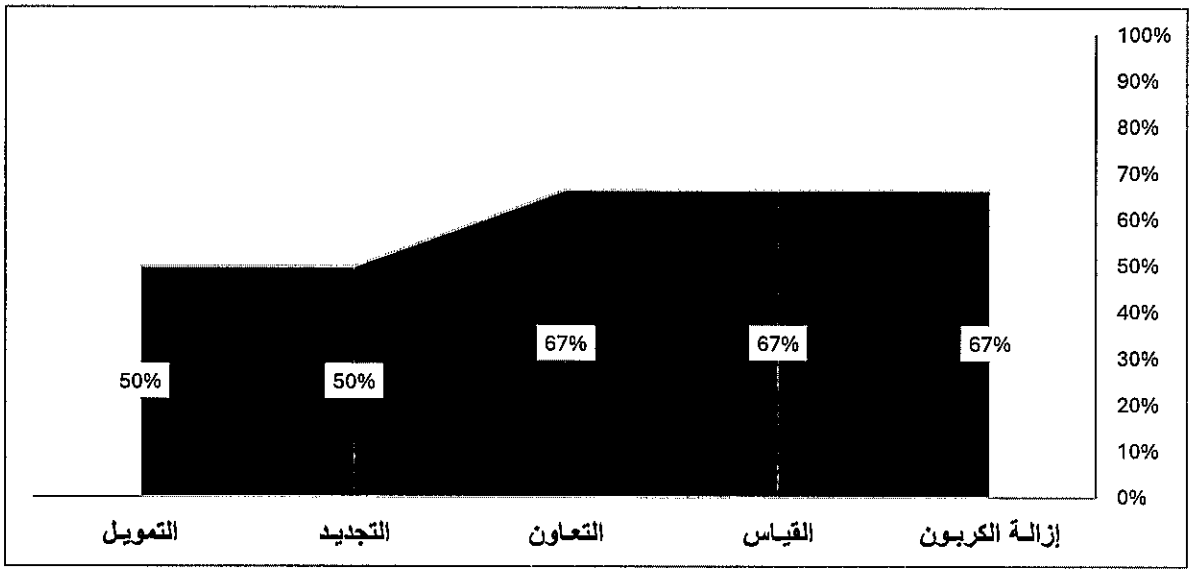

5. 4 إجراءات مجابهة تحديات تغير المناخ في قطاع السياحة بالدول العربية

وبالنسبة لإجراءات مجابهة تحديات تغير المناخ بالنسبة للسياحة، فجاء أولاً "إشراك أصحاب المصلحة أو الأطراف المعنية"، ثم اعتماد حلول وخيارات التكيف مع التغير المناخي. وتساوت الأهمية بالنسبة لكل من إجراءات قياس الانبعاثات الكربونية، والحد من الانبعاثات الكربونية. فيما جاء إجراء تعويض الانبعاثات (تعويض الكربون) في ذيل القائمة. فضلًا عن إفادة بعض الدول بعدم اتخاذ أية إجراءات في هذا الشأن.

شكل (22): إجراءات مجابهة تحديات تغير المناخ في قطاع السياحة

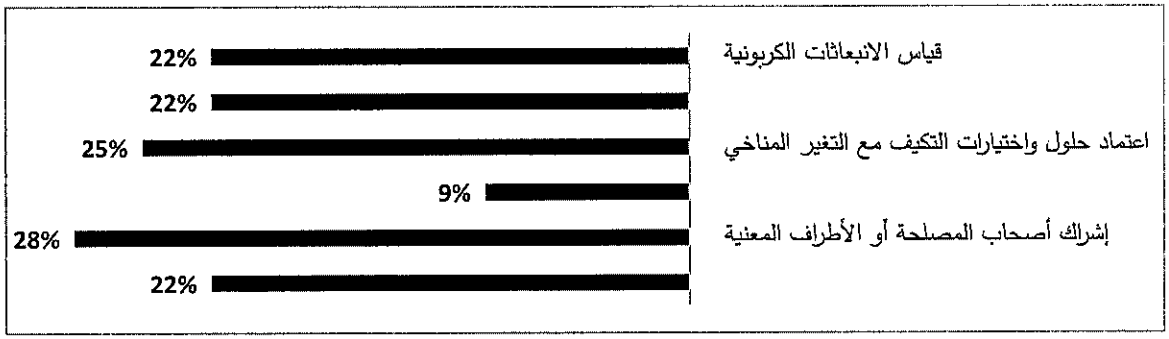

وفيما يخص أدوات السياسات السياحية لتقليل الانبعاثات الكربونية من الأنشطة السياحية (مثل الاستراتيجيات، اللوائح والأنظمة، المبادرات، الحوافز، والبرامج التطوعية)، فجاء الترتيب: استخدام مصادر الطاقة المتجددة، الحفاظ على المساحات الخضراء، إعادة التدوير، إعادة التشجير، والحد من هدر الطعام. شكل رقم (23).

شكل (23) المجالات التي تتناولها أدوات السياسات السياحية بشأن تقليل الانبعاثات الكربونية

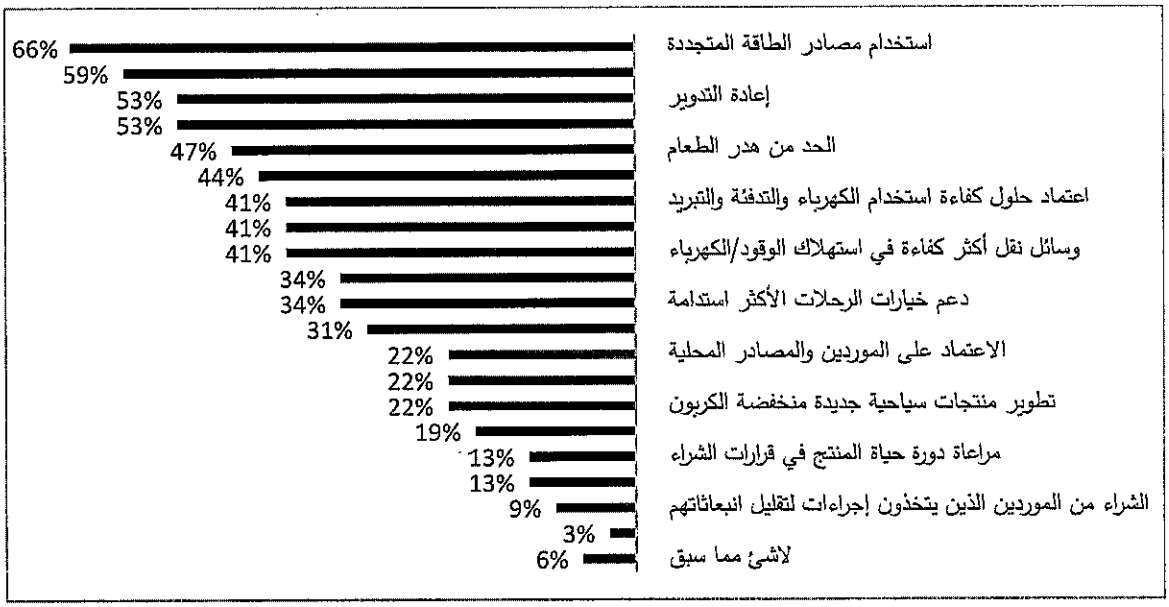

5. 5 قياس الانبعاثات الكربونية من قطاع السياحة

أظهرت نتائج الدراسة الاستطلاعية أن غالبية الدول العربية لا تمتلك أدوات أو منهجيات لقياس انبعاثات غازات الانبعاث الحراري الناتجة من العمليات والأنشطة السياحية. وهناك 19% فقط من يقومون بقياس الانبعاثات. فيما افاد 37% من المشاركين في الدراسة الاستطلاعية أنهم بصدد البدء قريبًا في عمليات القياس بعد تحديد الأدوات والمنهجيات.

شكل (24): قياس الانبعاثات الناتجة عن العمليات والأنشطة السياحية

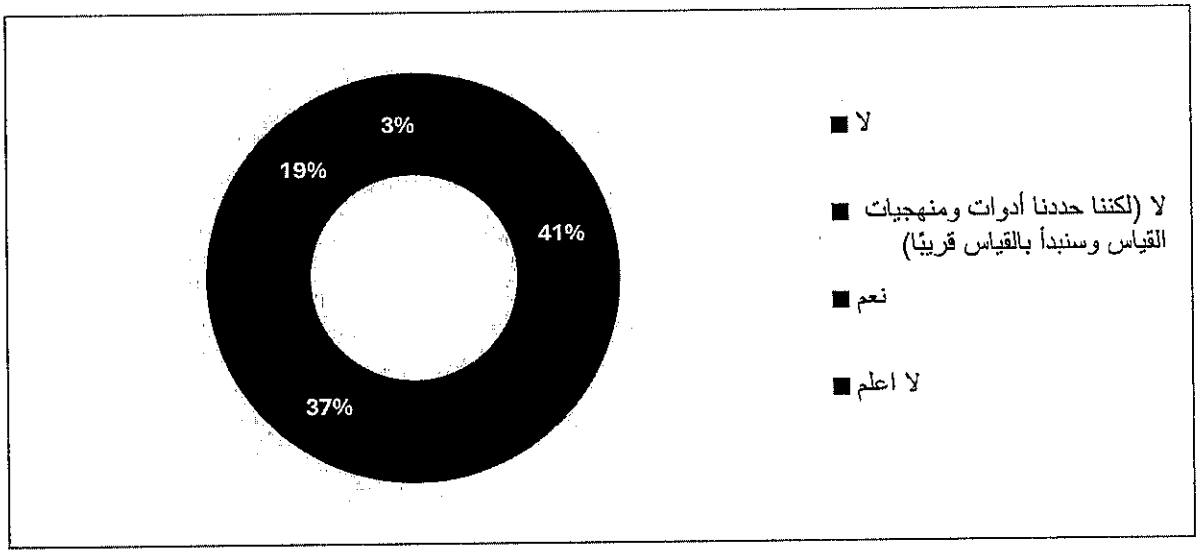

وأيضًا أظهرت النتائج أن غالبية الدول لم تقم بعد بتطبيق الإطار الإحصائي لقياس الاستدامة السياحية الموصي به من قبل منظمة السياحة العالمية، فيما افاد حوالي 31% من الدول المشاركة بالدراسة الاستطلاعية أنهم قاموا بخطوات عملية نحو تطبيق هذا الإطار المشار إليه.

شكل (25): تطبيق الإطار الإحصائي لقياس الاستدامة السياحية

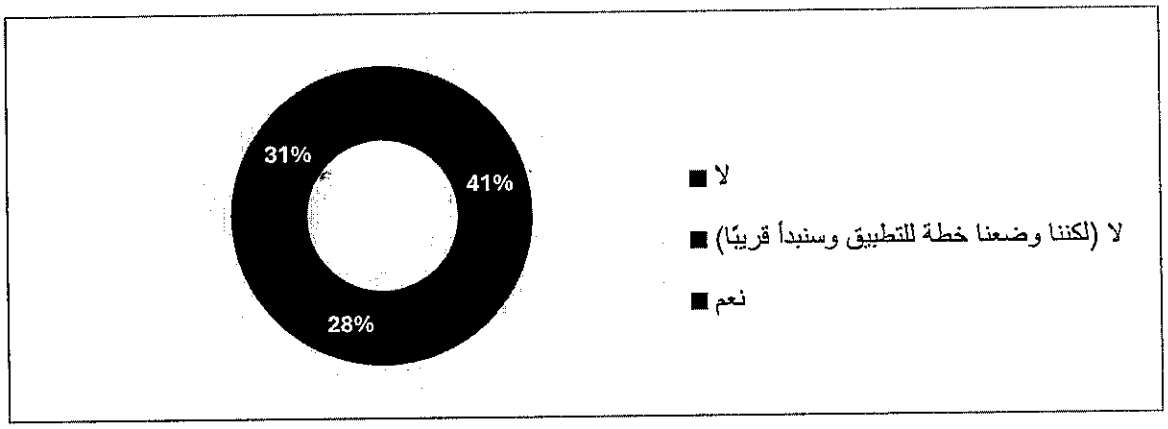

ومن خلال سؤال المشاركين عما إذا تم تحديد مستهدفًا وطنيًا لخفض الانبعاثات بحلول عام 2030، تبين أن 19% من المشاركين أكدوا أن دولهم لم تحدد ذلك، في حين أفاد 47% أن دولهم ليس لديها مستهدف حتى الآن، ولكن جاري العمل نحو ذلك. وأفاد 13% أن لدي دولهم مستهدفًا لخفض الانبعاثات بنسبة 50% أو أكثر. في حين أفاد 9% فقط من الإجابات أن لديهم مستهدفات وطنية لتخفيض الانبعاثات بنسبة 30- 39%، وذات النسبة تستهدف تخفيض بنسبة 29% فأقل.

شكل (26): مستهدفات تخفيض الانبعاثات بحلول عام 2030

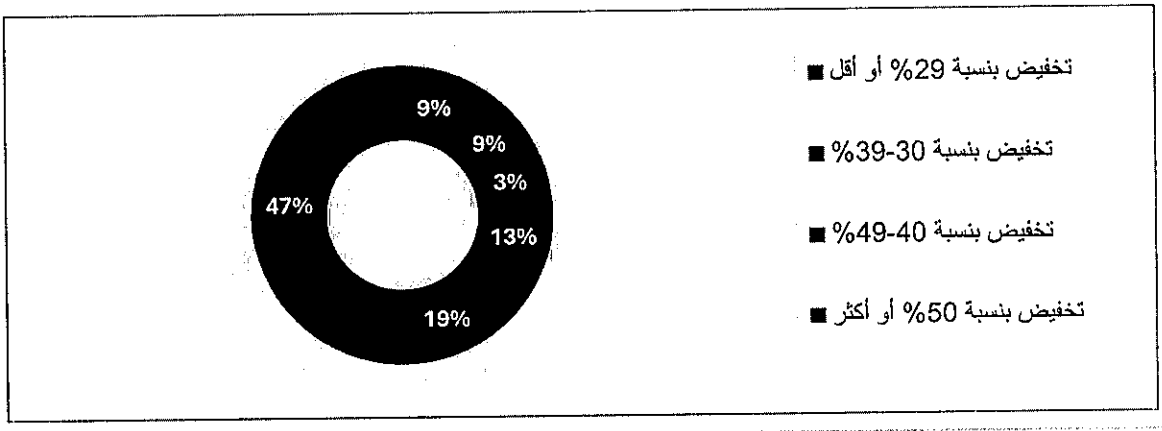

5. 6 إجراءات التكيف مع تغير المناخ في السياحة

-وفي مجال التكيف مع تغير المناخ، وتحديدًا الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة لامتصاص ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي (مثل الغابات وأشجار المانغروف والشعاب المرجانية)، أفاد 53% من المبحوثين أن بلادهم تتبنى هذا التوجه.

شكل (27): الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة لامتصاص ثاني أكسيد الكربون

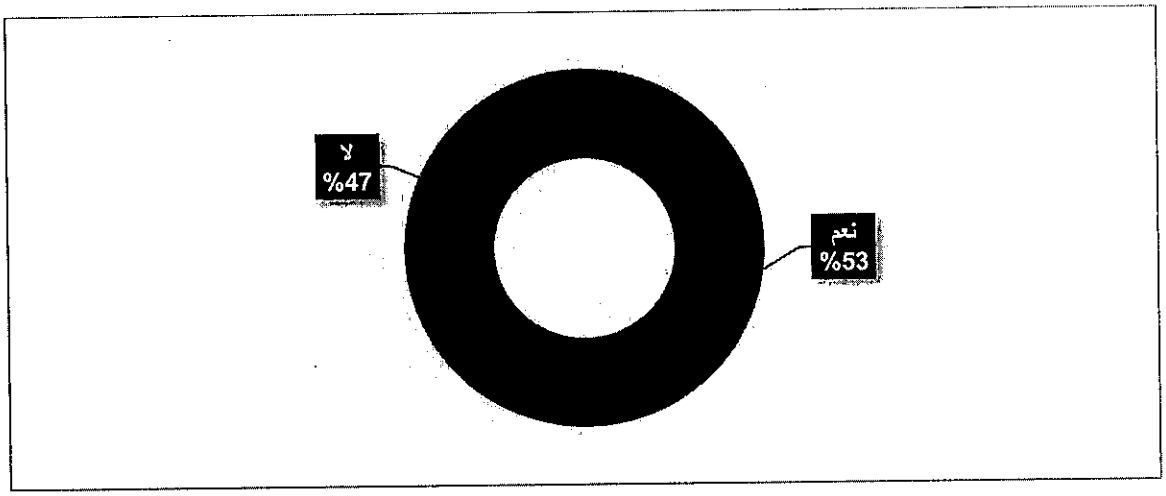

-وبالنسبة للاستثمار في الحلول القائمة على التكنولوجيا لإزالة ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي (على سبيل المثال، التقاط الهواء المباشر، والتجوية المعززة- عملية تفتت وتحلل الصخور والتربة والمعادن لحبس الكربون)، أفاد 78% أن بلادهم لم تقم بذلك بعد.

شكل (28): الاستثمار في الحلول القائمة على التكنولوجيا لإزالة ثاني أكسيد الكربون

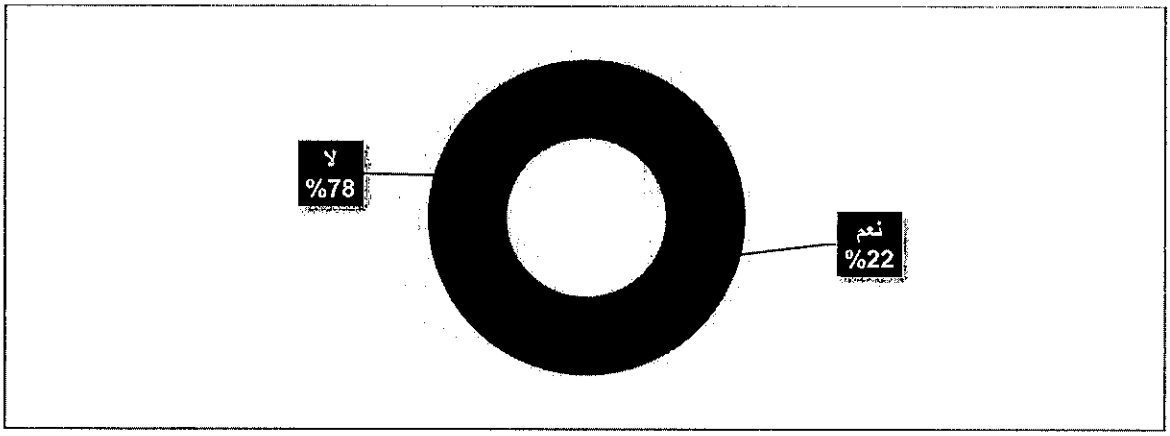

-بخصوص إجابة السؤال المرتبط بوجود أي نوع من الشهادات ذات العلاقة بالاستدامة لدى الوزارات أو الهيئات الوطنية للسياحة، أفاد 47% أنهم بالفعل لديهم مثل هذه الشهادات.

شكل (29): وجود الشهادات ذات العلاقة بالاستدامة

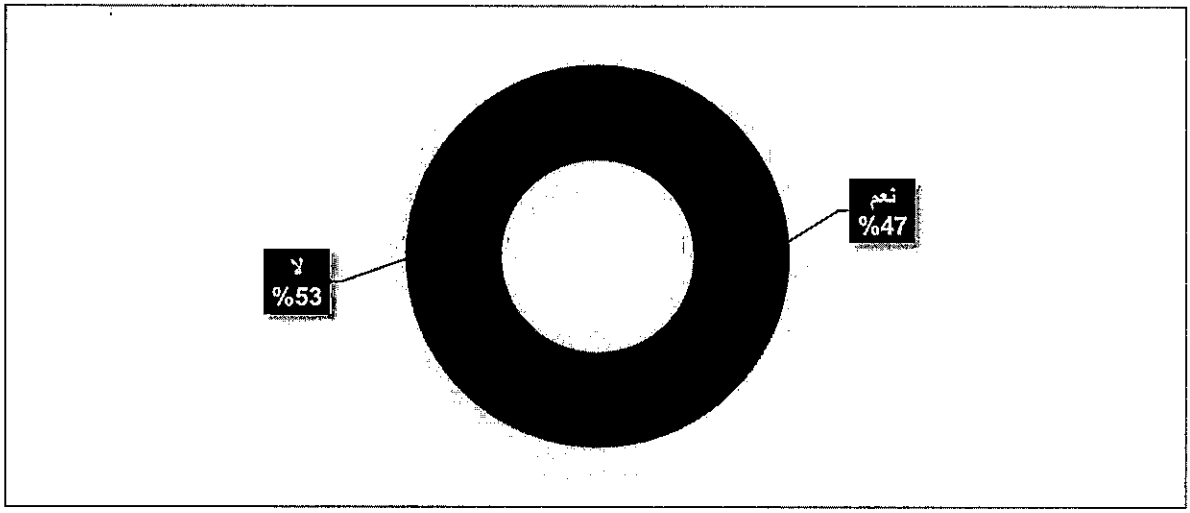

-وفيما يتعلق بإجراءات التكيف التي اتخذتها وزارات أو هيئات السياحة الوطنية لمجابهة تغير المناخ، اتضح أن سياسة التعليم (مثل الدورات التدريبية، والحملات التوعوية للعاملين والزوار) تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 38%، تليها إجراءات السياسات السياحية مثل دمج أصحاب المصلحة في التنمية السياحية بنسبة 34%، ثم

تأتي الإجراءات الإدارية مثل تنويع المنتجات وخطط الإدارة البيئية بنسبة 31%. وبالنسبة للسؤال عن الإجراءات الفنية كجمع مياه الأمطار، وتحلية المياه، وأنظمة الإنذار المبكر فجاءت الإجابات بنسبة28%. وأخيرًا للسؤال الخاص بإجراءات البحث والتطوير مثل برامج الرصد ومعالجة الفجوات المعرفية فكانت النسبة من الإجابات حوالي 22%. هذا، وقد أفاد 19% من المشاركين بعدم قيام بلدانهم بأية إجراءات للتكيف مع التغير المناخي.

شكل (30): إجراءات التكيف مع التغير المناخي

5. 7 الشراكات في العمل المناخي السياحي

وكان من المهم أن تتضمن الأسئلة عن طبيعة الأطراف التي تتعاون بشأن العمل المناخي مع الوزارات أو الهيئات الوطنية للسياحة. فجاءت الجهات الحكومية أولًا بنسبة 47%، تليها الهيئات أو المنظمات الدولية بنسبة 38%، ثم القطاع الخاص 34%، والهيئات والمنظمات الإقليمية بنسبة 28%، والمؤسسات والهيئات الأكاديمية بنسبة 22%، وأخيرًا الهيئات والمؤسسات غير الهادفة للربح بنسبة 19%.

شكل (31): الأطراف المشاركة في العمل المناخي في السياحة

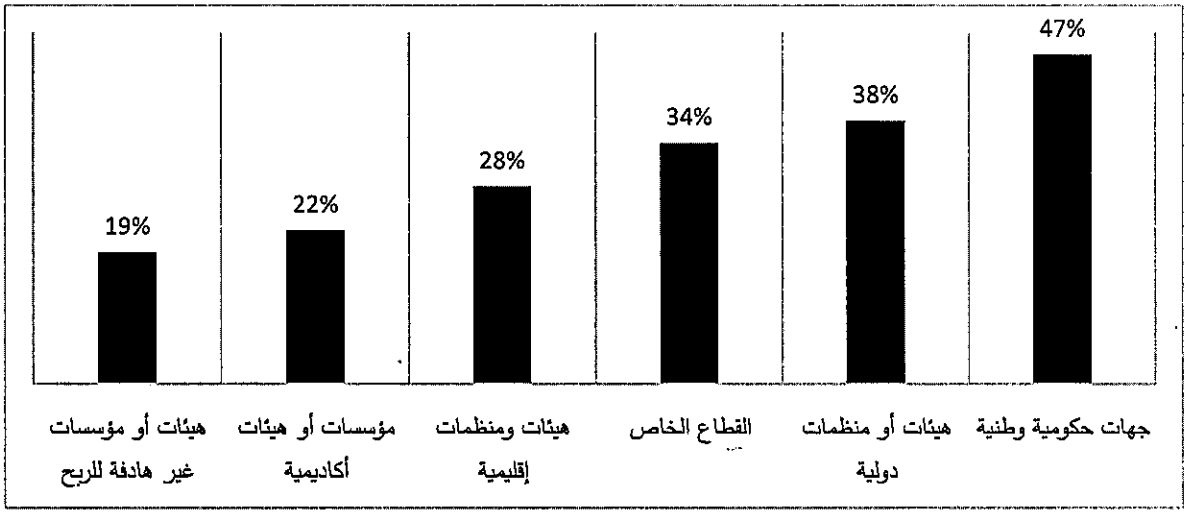

وبسؤال المشاركين في الدراسة الاستطلاعية عن إشراك الزوار في مبادرات العمل المناخي (مثل منح خصومات للسائحين /مكافآت عند استخدام أقل للطاقة، وغيرها)، فأجاب 81% بعدم وجود مثل هذه الحوافز للسائحين.

شكل (32): إشراك الزوار في مبادرات العمل المناخي

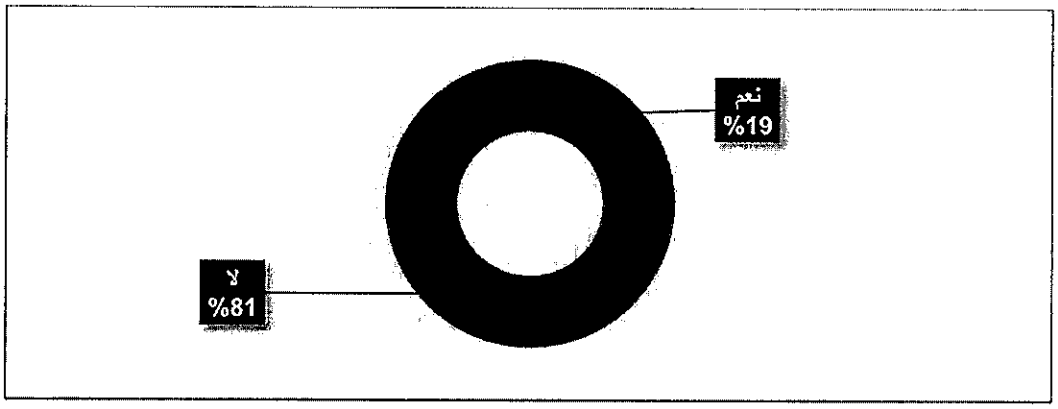

5. 8 استنتاجات الدراسة الاستطلاعية

استنادًا إلى نتائج الدراسة الاستطلاعية حول السياحة وتغير المناخ في الدول العربية، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية من خلال تحديد التحدى الحقيقي وكيفية مواجهته :

1) أهمية خلق الوعي بالعمل المناخي في قطاع السياحة:

- **التحدي الحالي:** يُظهر مستوى الوعي المتوسط بمخاطر تغير المناخ بين الأطراف المعنية بقطاع السياحة أن هناك فجوة معرفية، مما قد يؤثر على فعالية استجابتهم للتحديات المناخية. كذلك، ضعف الوعي بإعلان جلاسكو للعمل المناخي يشير إلى الحاجة لتعريف أوسع بمثل هذه المبادرات العالمية.
- **التوصيات:**

✓ تنظيم حملات توعوية وبرامج تدريبية تستهدف العاملين في قطاع السياحة، بما في ذلك أصحاب القرار والعاملين والمستثمرين، لتعزيز فهمهم للمخاطر وآليات التكيف والتخفيف.

✓ إشراك وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز الوعي العام حول العلاقة بين السياحة وتغير المناخ.

2) الحاجة إلى تطوير وتنفيذ خطط واستراتيجيات شاملة للعمل المناخي في السياحة:

❖ **التحدي الحالي:** يُظهر غياب خطط العمل المناخي الشاملة لدى معظم الجهات، إن الأنشطة المناخية لا ترقى لمستوى الخطط الاستراتيجية.

❖ **التوصيات:**

✓ تحتاج الدول العربية لتطوير خططها الوطنية ووضع استراتيجيات واضحة للعمل المناخي في السياحة، بحيث تشمل أهدافًا محددة وجداول زمنية للتنفيذ.

✓ تضمين الابتكار والتمويل كعناصر أساسية في هذه الخطط لتعزيز فاعليتها وجعلها قابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

3) التركيز على الحلول التقنية والطبيعية لامتصاص الكربون:

❖ **التحدي الحالي:** هناك قصور في تبني الحلول التقنية المتطورة مثل التقاط الهواء المباشر وتقنيات حبس الكربون لأنه يتم الاعتماد فقط على الاستثمار في الحلول الطبيعية.

❖ **التوصيات:**

✓ تشجيع البحث والتطوير في تقنيات احتجاز الكربون وتوفير حوافز للقطاع الخاص للاستثمار في هذه الحلول المتقدمة.

✓ تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين والمؤسسات البحثية لتبادل المعرفة والتكنولوجيا في هذا المجال.

4) تحسين أدوات ومنهجيات قياس الانبعاثات في القطاع السياحي:

➢ **التحدي الحالي:** غياب أدوات ومنهجيات القياس مما يعوق القدرة على تقييم تأثيرات السياحة على المناخ ووضع سياسات مستندة إلى البيانات.

❖ **التوصيات:**

✓ تبني أدوات قياس موحدة على مستوى الدول العربية لرصد انبعاثات الكربون المرتبطة بالسياحة.

✓ تقديم الدعم الفني والتدريب لمنشآت الأعمال لتنفيذ عمليات القياس بشكل فعّال ومستمر.

5) تعزيز التعاون والتكامل بين الأطراف المعنية:

- **التحدي الحالي:** ضعف التنسيق والتعاون بين الوزارات والوكالات الحكومية، والقطاع الخاص، والأكاديميين، والمنظمات الإقليمية والدولية.

❖ **التوصيات:**

- ✓ إنشاء منصات ومنتديات للحوار بين جميع الأطراف لتعزيز تبادل الخبرات وتوحيد الجهود نحو تحقيق أهداف الاستدامة المناخية.
- ✓ دعم المبادرات المشتركة التي تجمع بين القطاع العام والخاص والأوساط الأكاديمية لتطوير حلول مبتكرة لمواجهة تحديات تغير المناخ في السياحة.

6) إشراك الزوار في الجهود المناخية:

- **التحدي الحالي:** عدم وجود رؤية واضحة لإشراك الزوار في العمل المناخي مما يشكل فرصة ضائعة لتعزيز السلوك المستدام بين السياح.

❖ **التوصيات:**

- ✓ تطوير برامج ومبادرات تستهدف السياح، مثل خصومات للممارسات المستدامة (كالاستخدام الأقل للطاقة والمياه)، وحوافز لخيارات السفر الأقل إصدارًا للانبعاثات.
- ✓ تنفيذ حملات توعية للسياح، تحثهم على تقليل الانبعاثات الكربونية بتوزيع مواد دعائية في نقاط الوصول (المطارات والفنادق)، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الرسائل التوعوية.

7) اعتماد الإطار الإحصائي لقياس الاستدامة السياحية:

- **التحدي الحالي:** تأخر معظم الدول في تبني الإطار الإحصائي لاستدامة السياحة الذي أوصت به منظمة السياحة العالمية بما يعوق القدرة على تقييم استدامة القطاع بشكل شامل.

❖ **التوصيات:**

- ✓ تبني الإطار الإحصائي لاستدامة السياحة لتحسين القدرة على قياس ومراقبة الأداء البيئي للقطاع.
- ✓ تقديم الدعم الفني وبناء القدرات للجهات الوطنية لتنفيذ هذا الإطار بشكل فعّال.

8) تحديد أهداف وطنية لتقليل الانبعاثات في القطاع السياحي.

- **التحدي الحالي** :عدم وجود أهداف وطنية محددة لتقليل الانبعاثات بحلول 2030 لدى العديد من الدول يؤثر على قدرة القطاع على التكيف مع المتطلبات المناخية العالمية.

❖ **التوصيات:**

- ✓ وضع أهداف واضحة وقابلة للقياس لتقليل الانبعاثات من السياحة، وربطها باستراتيجيات وطنية شاملة للتنمية المستدامة، مع السعى نحو الوصول إلى الحياد المناخي في قبل عام 2050.
- ✓ مراجعة دوريو للسياسات الوطنية للعمل المناخي السياحي لضمان توافقها مع أهداف العمل المناخي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي والعمل على تحديثها لتعزيز الجهود لتحقيق هذه الأهداف.

من خلال هذه الاستنتاجات، يتضح أن الدول العربية تحتاج إلى تحرك عاجل ومنسق لتعزيز الوعي، وتحسين التخطيط الاستراتيجي، وتبني الحلول الفعّالة لمواجهة تحديات تغير المناخ في قطاع السياحة، مما سيرفع من قدرة القطاع على تحقيق استدامة بيئية ومناخية تلبي تطلعات المستقبل.

سادسًا: خارطة طريق دعم العمل المناخي السياحي في الدول العربية

6. 1 أدوات سياسية العمل المناخي في السياحة

من الأهمية بمكان لوزارات وهيئات السياحة الوطنية الاستفادة من مجموعة من أدوات السياسة ذات العلاقة بالعمل المناخي في السياحة، وهي:

- **الاستراتيجية:** تطوير الاستراتيجية الوطنية لتتلائم مع خطة للعمل المناخي في السياحة ضمن سياسات وأطر السياحة الوطنية الأوسع نطاقًا متضمنة منهجيات وأدوات قياس الانبعاثات.
- **التشريعات:** المؤامة مع التشريعات والتنظيمات الوطنية الخاصة بالعمل المناخي العام والقطاعي، ودراسة التشريعات الخاصة بقطاع السياحة والتي تدعم التشريعات والتنظيمات الوطنية في هذا الشأن.
- **الأدوات الاقتصادية:** الاعتماد على الأدوات الاقتصادية الأكثر تطبيقًا لتحفيز التخفيف من آثار تغير المناخ، ومن أهمها أدوات تسعير الكربون مثل ضرائب الكربون وأنظمة تداول الانبعاثات[1].
- **البيانات والمعلومات:** توفير البيانات والمعلومات لتمكين العمل المناخي الفعال في قطاع السياحة، خاصة واستخدام الإطار الإحصائي لقياس الاستدامة في السياحة الصادر مؤخراً من لجنة

[1] يهدف نظام تداول الانبعاثات إلى الحد أو التقليل من نسبة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وهو نظام يسمح للمشاركين بشراء أو بيع حصة الانبعاثات حتى لا يكون تخفيض نسبة الانبعاثات أمراً مكلفاً.

الإحصاء السياحى في الأمم المتحدة للسياحة والذي يعتمد على ربط الحساب الفرعي للسياحة بنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية.

- **التعليم والتدريب**: بناء المعرفة ورفع القدرات كأحدد ممكنات تنفيذ مبادرات العمل المناخي في السياحة حيث تشكل المعرفة بتغير المناخ جزءًا من المهارات الناعمة التي يجب أن تكتسبها الموارد البشرية في قطاع السياحة، سواء أكانت في المناهج الدراسية أم من خلال التدريب، هذا فضلًا عن تثقيف الزوار حول آثار سلوكياتهم وارتباطها المباشر بالتغير المناخي.
- **التطوع**: تشجيع العمل المناخي الطوعي الذي يعد عنصراً أساسياً في التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون. ويمكن لشركات السفر والسياحة قياس الانبعاثات والإبلاغ عنها طواعية، والالتزام بأهداف خفض الكربون، بما في ذلك تلك المتعلقة بالصافي الصفري.

شكل (33): أدوات السياسة الشائعة في العمل المناخي السياحي

Source: UN Tourism, 2024b.

6. 2 خارطة الطريق المقترحة للعمل المناخي في السياحة بالدول العربية

إن التصميم الجوهري لخارطة الطريق المقترحة للعمل المناخي في السياحة بالدول العربية يستند بشكل أساسي إلى المسارات الخمسة الرئيسة لإعلان جلاسكو شكل رقم (34) والتي تهدف إلى خفض انبعاثات السياحة إلى النصف على مدى العقد المقبل والوصول إلى انبعاثات صافية صفرية في أقرب وقت ممكن قبل عام 2050. ويحتوي كل مسار على مجموعة من الإجراءات التي تم اقتراحها في ضوء التجارب الدولية وأفضل الممارسات ذات العلاقة بالعمل المناخي في السياحة.

وفي هذا الصدد من المهم أن ندرك أن السياق يختلف من بلد إلى الآخر، وهذا لا يتعلق فقط بمستويات وطبيعة النشاط السياحي ومسارات التنمية، بل يتعلق أيضاً بترتيبات الحوكمة المحددة للسياحة وتوافر البيانات وقدرات القطاع، فضلًا عن السياسات العامة للمناخ على المستوى الوطني. لذلك من المفيد النظر في مرونة تبني خارطة الطريق المقترحة، واعتبارها بمثابة إرشادات عامة تسمح بمجموعة للدول العربية بالوفاء بالتزامات إعلان جلاسكو، والحد من الانبعاثات الناتجة عن السياحة، وتمهيد الطريق لأصحاب المصلحة في السياحة، ودعم المشاركة في العمل المناخي عبر الدول العربية. وقد تم تحديد الإطار الزمني لتنفيذ خارطة الطريق بمدة تمتد لثلاث سنوات، وتم تحديد الإجراءات المقترح تنفيذها في كل مسار في كل سنة من سنوات الخطة. وبالطبع يمكن تكييف الجدول الزمني للتنفيذ في ضوء الموقف الحالي والسياسات المناخية الوطنية العامة بكل دولة.

شكل (34): المسارات الرئيسة لإعلان جلاسكو للعمل المناخي في السياحة

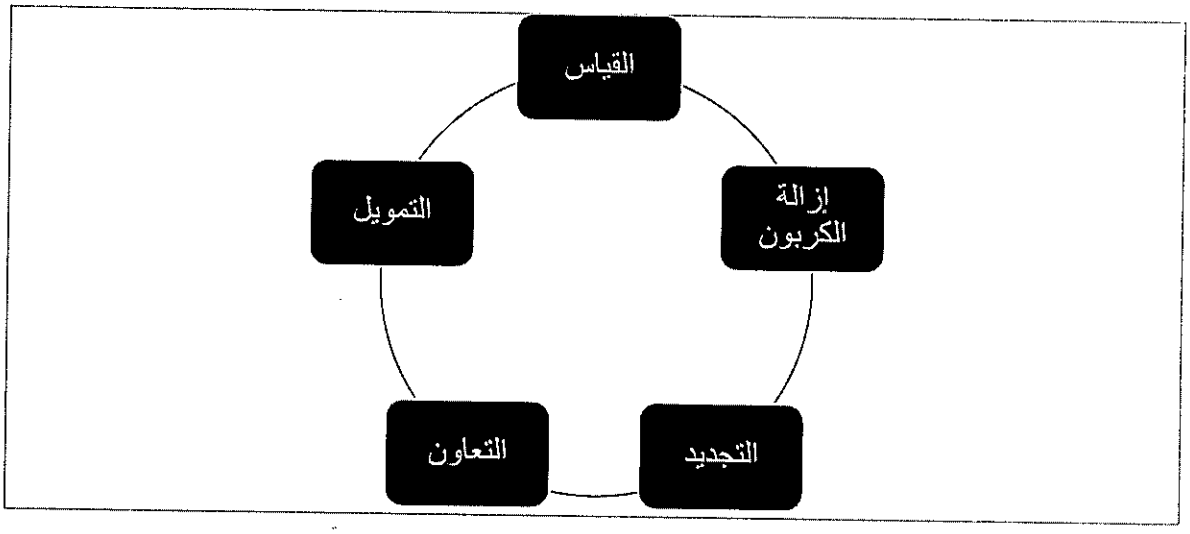

Source: One Planet Sustainable Tourism Programme, 2021.

6. 2. 1 المسار الأول: القياس

المسار الأول	القياس			
الهدف	وضع أطر قياس قوية لتتبع وتحليل الأثر البيئي للأنشطة السياحية وأثرها على التغير المناخي			
الإجراء	الوصف	الإطار الزمني (السنوات)		
		1	2	3
تحديد خط الأساس	إجراء تقييم شامل للبصمة الكربونية الحالية للسياحة على المستوى الوطني، بما في ذلك الانبعاثات الناتجة عن النقل، والإقامة، والأنشطة الأخرى على مستوى النطاقات (1، 2، 3)			
تطوير أدوات القياس	تطوير منهجيات وأدوات ومقاييس موحدة لقياس الانبعاثات، واستخدام المياه، وتوليد النفايات وهدر الطعام في القطاع السياحي وفقًا لإرشادات أفضل الممارسات، مثل تلك المتوفرة على موقع شبكة One Planet			
جمع البيانات	إعداد برامج جمع البيانات على المستوى الوطني، والاستفادة من التكنولوجيا والبيانات الضخمة Big Data			
المراقبة والتقارير	تنفيذ آليات مراقبة وإبلاغ منتظمة للانبعاثات المتعلقة بالسياحة واستخدام الموارد، مع نشر تقارير سنوية عن التقدم المحقق			
المقارنات المرجعية	مقارنة البيانات الوطنية بالمعايير العالمية وبين الدول العربية بعضها وبعض وبينها وبين الدول الأخرى لتحديد الفجوات ومجالات التحسين			
تحسين جودة البيانات	توسيع القياس ليشمل المستويات دون الوطنية والقطاعات المحددة مثل السياحة البيئية والسياحة الثقافية والأنماط الأخرى			
المراجعة والتعديل	مراجعة أطر القياس بانتظام لتحسين الدقة والصلة، وتعديل الأدوات والأساليب بناءً على التغذية الراجعة والتطورات التكنولوجية			

6. 2. 2 المسار الثاني: إزالة الكربون

المسار الثاني	إزالة الكربون			
الهدف	تقليل الانبعاثات الكربونية في القطاع السياحي من خلال الممارسات المستدامة واعتماد التقنيات منخفضة الكربون			
الإجراء	الوصف	الإطار الزمني (السنوات)		
		1	2	3
عمليات تدقيق كفاءة الطاقة	إجراء عمليات تدقيق لكفاءة الطاقة في المرافق السياحية الرئيسة مثل الفنادق والمنتجعات والمطارات لتحديد فرص التحسين			
الترويج للشهادات الخضراء	تشجيع تبني الشهادات والمعايير الخضراء بين منشآت الأعمال السياحية، سواء الوطنية أو الإقليمية أو الدولية			
النقل منخفض الانبعاثات	بدء الترويج لاستخدام خيارات النقل منخفضة الانبعاثات، مثل المركبات الكهربائية (EVs) والنقل الجماعي في المناطق السياحية			
تنفيذ إجراءات توفير الطاقة	تطبيق إجراءات توفير الطاقة مثل الإضاءة بتقنيةLED ، وتدفئة المياه بالطاقة الشمسية، وأنظمة إدارة الطاقة الذكية في مرافق الضيافة والسياحة			
دمج الطاقة المتجددة	دمج مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، الرياح) في البنية التحتية السياحية			
برامج التنقل المستدام	تطوير برامج التنقل المستدام بما في ذلك مشاركة الدراجات، ومحطات شحن المركبات الكهربائية، والمناطق الصديقة للمشاة في الوجهات السياحية			
برامج تعويض الكربون	إطلاق برامج تعويض الكربون للسماح للسياح بتعويض انبعاثات رحلاتهم من خلال الاستثمار في مشاريع خضراء محلية			
فرض الممارسات الخضراء	تقديم اللوائح التي تفرض استخدام الممارسات المستدامة لمشغلي السياحة على نطاق واسع، بما في ذلك أهداف خفض النفايات وكفاءة الطاقة، ومعالجة التلوث البلاستيكي من خلال نهج دائري لإدارة العبوات والعناصر البلاستيكية، مع التركيز على الإزالة، والانتقال إلى نماذج إعادة الاستخدام، وإرشادات الشراء المستدامة			

6. 2. 3 المسار الثالث: التجديد

المسار الثالث	التجديد				
الهدف	استعادة وتعزيز النظم البيئية الطبيعية التي تأثرت بالأنشطة السياحية				
الإجراء	الوصف	الإطار الزمني (السنوات)			
		1	2	3	
تحديد المواقع المتأثرة	إجراء تقييمات للأثر البيئي لتحديد المناطق المتدهورة التي تحتاج إلى استعادة، مثل المناطق الساحلية، والشعاب المرجانية، والمحميات الطبيعية				
مشاريع تجديد تجريبية	إطلاق مشاريع تجريبية لاستعادة النظام البيئي، مثل تنظيف الشواطئ، وإعادة التشجير، وتجديد الشعاب المرجانية				
تشجيع السياحة القائمة على الطبيعة	تعزيز الأنشطة السياحية القائمة على الطبيعة التي تدعم الحفظ، مثل مشاهدة الحياة البرية والجولات البيئية، وتقديم حوافز اقتصادية للمجتمعات المحلية				
توسيع مبادرات التجديد	توسيع جهود التجديد بناءً على نجاحات المشاريع التجريبية، وإشراك المجتمعات المحلية، والسياح، والقطاع الخاص في أنشطة التجديد العملية				
الحفاظ على التنوع البيولوجي	تنفيذ برامج الحفاظ على التنوع البيولوجي التي تحمي الأنواع والموائل المهددة بالانقراض المتأثرة بالسياحة				
دمج التجديد في المنتجات السياحية	تطوير منتجات سياحية جديدة تساهم بشكل مباشر في التجديد البيئي، مثل السياحة التطوعية التي تركز على جهود الحفاظ على الطبيعة				
مراقبة الصحة البيئية	إنشاء أنظمة مراقبة لتتبع صحة النظم البيئية المجددة وضمان الحماية المستمرة				

6. 2. 4 المسار الرابع: التعاون

المسار الرابع	التعاون				
الهدف	تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمنظمات الإقليمية والدولية لتحقيق أهداف المناخ في قطاع السياحة				
الإجراء	الوصف	الإطار الزمني (السنوات)			
		1	2	3	
تكوين مجموعة عمل عربية للعمل المناخي في السياحة	تكوين مجموعة عمل من الدول العربية تحت إدارة النقل والسياحة بالقطاع الاقتصادي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تعنى بالعمل المناخي في السياحة بالدول العربية، وتعمل على تشجيع الدول على التوقيع على إعلان جلاسكو وتقديم الدعم لصياغة خطط العمل المناخي واستراتيجيات إزالة الكربون، وإجراء ورش عمل العمل المناخي، مع التركيز بشكل خاص على القياس وإزالة الكربون والتمويل				
إنشاء منصة عربية للعمل المناخي في السياحة	إنشاء منصة إقليمية للدول العربية لمشاركة أفضل الممارسات والبيانات والخبرات في العمل المناخي في السياحة				
إشراك أصحاب المصلحة	إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك مشغلي السياحة، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات المجتمع في تخطيط وتنفيذ إجراءات العمل المناخي				
التكامل مع المساهمات المحددة وطنياً	تعزيز ودعم التكامل والمواءمة بين استراتيجيات السياحة الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً				
الشراكات بين القطاعين العام والخاص	تطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص للاستثمار المشترك في مشاريع السياحة المستدامة، مثل البنية التحتية الصديقة للبيئة وأنظمة الطاقة المتجددة				
التعاون الدولي	تعزيز التعاون الدولي مع الشركاء الدوليين المعنيين بالسياحة والمناخ، والاستفادة من الدعم الفني وفرص التمويل				
المعايير الإقليمية والإرشادات	تطوير وتبني المعايير والإرشادات الإقليمية للممارسات السياحية المستدامة، لضمان الاتساق عبر الدول العربية				
حملات تسويقية مشتركة	إطلاق حملات تسويقية مشتركة تروج للدول العربية كوجهات سياحية مستدامة، مع التركيز على المبادرات الصديقة للمناخ				

6. 2. 5 المسار الخامس: التمويل

المسار الخامس	التمويل				
الهدف	تعبئة الموارد المالية لدعم إجراءات العمل المناخي في قطاع السياحة				
الإجراء	الوصف	الإطار الزمني (السنوات)			
		1	2	3	
تحديد مصادر التمويل	التوجه إلى مصادر التمويل الدولية مثل صندوق المناخ الأخضر، ومرفق البيئة العالمي، وبرامج المانحين الأخرى المخصصة للعمل المناخي				
آليات التمويل الأخضر	تعزيز آليات التمويل الأخضر مثل السندات الخضراء، والقروض البيئية، والمنح الموجهة لمشاريع السياحة المستدامة				
تحفيز الاستثمارات	تقديم حوافز مالية، مثل التخفيضات الضريبية أو الدعم لبعض الأنشطة والشركات التي تستثمر في الممارسات والتقنيات السياحية المستدامة				
صندوق الكربون السياحي	انشاء صندوق الكربون السياحي لجمع الموارد من منشآت الأعمال السياحية والسياح، لتمويل مشاريع خفض الكربون والتعويض عنه				
برامج التأمين الشاملة للمناخ	تطوير برامج التأمين الشاملة للمناخ لإدارة المخاطر في السياحة				
الاستفادة من الاستثمارات الخاصة	تشجيع استثمار القطاع الخاص في السياحة الصديقة للمناخ ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحفيز رأس المال الاستثماري للتوجه نحو الابتكار الأخضر				
مراقبة الأثر المالي	مراقبة الأثر المالي بانتظام والإبلاغ عن فعالية المشاريع الممولة، وضمان الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد				

6. 3 كيف يمكن للسياحة الوصول إلى تمويل المناخ؟

تضع النقاط التالية إجابة واضحة لكيفية الوصول إلى تمويل العمل المناخي في السياحة:

- ✓ **مصادر التمويل:** هناك العديد من مصادر تمويل المناخ، مثل بنوك التنمية المتعددة الأطراف، وصناديق المناخ الدولية (على سبيل المثال، صندوق المناخ الأخضر، وصندوق التكيف، وصندوق الاستثمار المناخي)، والجهات المانحة الثنائية، والمستثمرين من القطاع الخاص. ويمكن لأى دولة أن تحدد المصادر وأنواع الأموال (المنح والقروض) الأكثر ملاءمة لموقفها.

- ✓ **تحديد مشروع للسياحة المستدامة:** أن تصمم الدولة مشروعًا للتخفيف من آثار تغير المناخ و/أو التكيف معه بما يعزز العمل المناخي وإظهار فوائد واضحة في الدولة.

- ✓ **بناء الشراكات والقدرات المحلية:** التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمعات المحلية، والجهات الحكومية الأخرى، لضمان أن المشروع يعالج الاحتياجات المحلية ويخلق تآزرًا مع الأنشطة الأخرى مع تعزيز القدرة المحلية على تنفيذ وإدارة المشروع.

- ✓ **إعداد مقترح تمويل:** أن تقوم الدولة بإعداد مقترح تمويل شامل يلبي متطلبات وإرشادات مصادر التمويل المستهدفة ويحدد بوضوح الأهداف والأنشطة والنتائج المتوقعة والميزانية وإطار المراقبة والتقييم (مؤشرات النجاح).

- ✓ **تقديم المقترح:** يتم تقديم مقترح التمويل إلى مصادر التمويل المناسبة؛ على أن يكون هناك تواصل مستمر مع جهة التمويل وقدرة عالية على التفاوض على شروط اتفاقية التمويل، وتقديم أية معلومات إضافية يتطلبها الممول لمعالجة المخاوف التي قد تنشأ لديه.

- ✓ **التنفيذ والمراقبة والإبلاغ:** في حالة النجاح، تقوم الدولة بتنفيذ المشروع وفقًا للخطة المتفق عليها، ويتم المتابعة ومراقبة التقدم بصورة منتظمة من خلال تقارير دورية لتقييم نتائج المشروع، والتعلم من الدروس المستفادة.

سابعًا: خاتمة الدراسة

تعد "دراسة التغيرات المناخية وأثرها على القطاع السياحي بالدول العربية" بمثابة جرس إنذار يستدعي الاهتمام العاجل والعمل المنسق لمواجهة التحديات المناخية التي تواجه القطاع. وفي ضوء النمو الملحوظ الذي شهدته المنطقة العربية في قطاع السياحة خلال السنوات الأخيرة، حيث قُدر عدد السياح الدوليين الذين زاروا الدول العربية في عام 2023 بحوالي 118 مليون سائحًا أنفقوا ما يقرب من 150 مليار دولار، تُبرز الدراسة الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات منسقة للتخفيف من المخاطر المناخية والتكيف مع التحديات البيئية المتزايدة التي تهدد استدامة السياحة. مما لا شك فيه أن تغير المناخ يؤثر بالفعل على السياحة من خلال ارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط سقوط الأمطار، وزيادة تكرار الأحداث الجوية المتطرفة، وارتفاع مستوى سطح البحر. هذه التغيرات تؤدي إلى التأثير سلبًا على جاذبية الوجهات السياحية، وتدمير البنية التحتية، وتعطيل أنماط السفر. وتعد المنطقة العربية، بتنوعها الجغرافي والمناخي الذي يشمل المناطق الساحلية والصحراوية، من بين الأكثر تعرضًا لهذه التغيرات، مما يبرز الحاجة إلى استراتيجيات مخصصة لمعالجة هذه التحديات وضمان قدرة قطاع السياحة على التكيف والازدهار.

تلقى الدراسة الضوء على العديد من التحديات التي تواجه العمل المناخي في قطاع السياحة في الدول العربية، ونجد أن أهم هذه التحديات هو ضعف مستوى الوعي بكافة جوانب الموضوع، ودرجة الاستعداد بين الدول العربية. إذ يتبين أنه على الرغم من نجاح بعض الدول في دمج الاعتبارات المناخية في سياساتها السياحية، لا تزال كثير من الدول في مراحلها الأولى لدمج العمل المناخي في قطاع السياحة أو تفتقر إلى استراتيجيات شاملة. وقد يكون هذا القصور نتيجة غياب التشريعات ذات الصلة، أو نقص الأنظمة اللازمة لجمع البيانات ورصد الانبعاثات، أوعدم كفاية الخبرة التقنية. إلا أنه مما لاشك فيه أن هذه الفجوات تعوق التخطيط الفعال وتنفيذ تدابير مناخية قوية، مما يتطلب جهودًا وطنية مدعومة بتعاون ودعم إقليمي أكبر.

ومن خلال استعراض دراسات حالة عالمية وإقليمية، تم الإشارة إلى أفضل الممارسات في تطوير العمل المناخي في السياحة؛ وكيفية استخدام الطاقة المتجددة؛ وإبراز المشاريع المجتمعية للتكيف مع المناخ. فتُظهر هذه الأمثلة أن العمل المناخي الاستباقي يمكن أن يقلل من المخاطر ويعزز من مرونة وقدرة الوجهات السياحية على المنافسة. وقد تكون فرصة جيدة للدول العربية أن تتبني أحد هذه النماذج، بما يتيح لها أن تحقق تقدمًا كبيرًا في دمج الاستدامة ضمن قطاعاتها السياحية، وفقًا لظروفها وقدراتها الفريدة.

ومن جهة أخرى، أظهرت الدراسة الاستطلاعية التي أُجريت كجزء من هذا البحث أنه رغماً من وجود بعض الخطوات الإيجابية، إلا أن عددًا كبيرًا من الدول العربية لا تزال تفتقر إلى النهج المنظم للعمل المناخي في السياحة. كما تبين أن عدد قليل من الدول هي التى وضعت خططًا أو استراتيجيات محددة، وأن عدداً أقل قد

نفذ الأدوات اللازمة لقياس انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة السياحية. مما يؤكد أن هناك حاجة واضحة لبناء القدرات، ولاعتماد منهجيات دولية لحساب غازات الاحتباس الحراري، ولوضع أهداف واضحة لخفض الانبعاثات في قطاع السياحة.

وتعد خارطة الطريق المقترحة لدعم العمل المناخي في قطاع السياحة في المنطقة العربية مخرجاً أساسياً لهذه الدراسة. حيث تقدم خارطة الطريق سلسلة من الإجراءات المستهدفة والتي تتماشي مع المسارات الرئيسة لإعلان جلاسكو للعمل المناخي في السياحة، وتهدف إلى تعزيز الوعي، وبناء القدرات، وتطوير استراتيجيات وطنية وإقليمية. كما توضح خارطة الطريق أهمية تحقيق تعاون أقوى بين الدول العربية لاستغلال الخبرات والموارد المشتركة، لتعزيز القدرة الجماعية للمنطقة على مواجهة تحديات المناخ في السياحة. هذا النهج التعاوني ضروري، للوصول إلى استجابات دولية أكثر فعالية، والحصول موارد مالية وتقنية أكبر، وتنفيذ استراتيجيات شاملة تتجاوز قدرات الدول إذا عملت بصورة منفردة.

وفي ذات السياق، من الأهمية بمكان أن يتم التركيز مستقبلًا على إعداد دراسات كمية عن تأثير الظواهر المناخية على الأنماط السياحية المختلفة والأكثر تأثراً، مثل تأثر السياحة الساحلية بارتفاع مستوى البحر، وتأثير الحرارة والرطوبة على المقومات الأثرية، وتأثير تغير المناخ على النظم البيئية الداعمة للسياحة القروية. بالإضافة على أهمية قيام الدول العربية بإجراء دراسات وطنية حول تآكل السواحل وتراجع التساقطات المطرية، وتقدير تأثيراتها المحتملة على النشاط السياحي، مثل انخفاض عدد الزوار والإنفاق السياحي، وفقدان الوظائف السياحية. كما أنه من المفيد أن تشارك الدول العربية التي قامت باجراءات واضحة وبخطوات ملموسة لمواجهة تأثيرات التغيرات المناخية على قطاعها السياحى تجاربها لتكون نموذجا يحتذى به ولتستفيد من هذه التجارب الدول العربية الأخرى منها.

وفي الختام، تؤكد هذه الدراسة أن العمل العربي المشترك والنهج الإقليمي المنسق في مجال العمل المناخي في السياحة يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الجهود، وتسهيل تبادل أفضل الممارسات، وتحقيق تقدم جماعي. فمن خلال العمل معًا، يمكن للدول العربية تعزيز حصتها من السياحة الدولية، وتأمين وصول أفضل إلى التمويل المناخي، والقيام بمشروعات كبيرة الحجم قد تكون صعبة التنفيذ إذا ما سعت كل دولة بمفردها. علاوة على ذلك، يمكن أن يسهل التعاون الإقليمي تنسيق السياسات والمعايير، مما يجعل من الأسهل على منشآت الأعمال السياحية العمل بشكل مستدام عبر الحدود. فعلى الرغم من أن التحديات كثيرة، هناك أيضاً فرص كبيرة لتحويل السياحة إلى قطاع أكثر مرونة واستدامة وتقديم مثال إيجابي على العمل المناخي السياحي المشترك لتحقيق مستقبل أفضل للسياحة في المنطقة العربية وتعزيز صمودها ونموها في مواجهة تغير المناخ.

المراجع

- الأمم المتحدة (1992). اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، متاحة على: https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf

- الأمم المتحدة (2024). حقائق سريعة عن العمل المناخي، متاحة على: https://www.un.org/ar/climatechange/science/key-findings.

- جامعة الدول العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا (2024). استراتيجية الدول العربية للحصول على تمويل العمل المناخي وتعبئته 2030، جامعة الدول العربية: القاهرة.

- الخوري، على (2024). الاقتصاد العالمي منخفض الكربون، المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل بالاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، ومركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. القاهرة.

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا (2024). التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024، الاسكوا: بيروت.

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، وآخرون (2017). التقرير العربي حول تقييم تغير المناخ. الاسكوا: بيروت.

- منظمة الأمم المتحدة للسياحة (2021). تعزيز التنمية السياحية عن طريق الملكية الفكرية، منظمة الأمم المتحدة للسياحة: مدريد.

- European Travel Commission, ETC (2024). European Travel Commission: Climate Action Plan, ETC: Brussels.

- ILO (2024). Ensuring safety and health at work in a changing climate, International Labour Organization: Geneva.

- IMF (2022). Feeling the Heat: Adapting to Climate Change in the Middle East and Central Asia, IMF: Washington, DC.

- IMF (2024). Climate Change Indicators Dashboard, available at: https://climatedata.imf.org

- Intergovernmental Panel on Climate Change, IPCC (2024). Climate change 2023, IPCC: Geneva.

- Moroccan Ministry of Tourism and UNDP (2016). Towards a climate friendly accommodation sector through energy efficiency and renewable energy. UNDP-Morocco:: Rabat.

- One Planet Sustainable Tourism Programme (2021) – Glasgow Declaration: A Commitment to a Decade of Climate Action, available at https://www.oneplanetnetwork.org/sites/default/files/2022-02/GlasgowDeclaration_AR_0.pdf

- One Planet Sustainable Tourism Programme (2024). Signatories of the Glasgow Declaration, available at: https://www.oneplanetnetwork.org/programmes/sustainable-tourism/glasgow-declaration/signatories?f%5B0%5D=filters_organisation_countries%3A794&f%5B1%5D=filters_organisation_countries%3A811&f%5B2%5D=filters_organisation_countries%3A860&f%5B3%5D=filters_organisation_countries%3A897

- Soliman, A., Othman, A., and Ismail, M. (2024). Climate Change and Economic Growth in the Arab World, Arab Monetary Fund: Abu Dahbi.

- UNEP (2008). Climate Change Adaptation and Mitigation in the Tourism Sector: Frameworks, Tools and Practices, UNEP: Nairobi.

- UNEP (2021). Recommended Actions, Examples by Pathway – Glasgow Declaration, UNEP: Nairobi.

- UN Tourism (2023). Climate Action in the Tourism Sector – An overview of methodologies and tools to measure greenhouse gas emissions, UN Tourism: Madrid.

- UN Tourism (2024a). UN Tourism Data Dashboard, available at: https://www.unwto.org/tourism-data/global-and-regional-tourism-performance

- UN Tourism (2024b). Policy Guidance to Support Climate Action by National Tourism Administrations, UN Tourism: Madrid.

- UN Tourism and UNEP (2008). Climate Change and Tourism – Responding to Global Challenges, UN Tourism: Madrid.

- World Bank Group (2022). Jordan Country Climate and Development Report. World Bank: Washington, DC.

- World Meteorological Organization, WMO (2024). State of the Global Climate 2023, WMO: Geneva.

- WTTC (2021). A Net Zero Roadmap for Travel & Tourism, WTTC: London.

- WTTC and Saudi Arabia Ministry of Tourism (2023). The Environmental Impact of Global Tourism Report, WTTC: London.

مـــرفق

البند الحادي عشر

The Permanent Mission
of the Sultanate of Oman
to the Arab League of States
"Cairo"

المندوبية الدائمة
لسلطنة عمان
لدى جامعة الدول العربية
"القاهرة"

تهدي المندوبية الدائمة لسلطنة عُمان لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة "القطاع الاقتصادي - إدارة السياحة".

بالإشارة إلى مذكرة الأمانة رقم 529 بتاريخ 2025/4/17م المتضمنة الدعوة الموجهة إلى الدول الأعضاء من قبل الأمانة للمشاركة في الاجتماع رقم 13 للجنة الفنية للسياحة العربية والمقرر عقده يومي 1 و2 يوليو 2025م بمقر الأمانة العامة.

تود المندوبية الإفادة بمشاركة الشيخ هلال بن غالب الهنائي - مستشار وزير التراث والسياحة بسلطنة عُمان للتخطيط في الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للسياحة العربية.

كما تُرفق المندوبية نسخة من المواضيع المراد مناقشتها خلال الاجتماع المذكور أعلاه.

للتكرم بالعلم واتخاذ مايلزم.

تغتنم المندوبية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة عن وافر تقديرها واحترامها.

المندوبية الدائمة لسلطنة عمان لدى جامعة الدول العربية القاهرة

05853
04 MAY 2025

التكامل في تشغيل الحدائق الجيولوجية مع دول الخليج العربي

مقدمة:

تُعرف الحدائق الجيولوجية على أنها مناطق ذات حدود جغرافية محددة، تضم عدد من المواقع والمناظر الجيولوجية ذات الأهمية والقيمة الاستثنائية العالمية، وتتمتع بوضع قانوني معترف به بموجب التشريعات، والقوانين. وتهتم الحديقة الجيولوجية بجوانب الصون والتعليم والبحوث والتنمية المستدامة بقطاعاتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياحية، حيث تضم الحديقة مجموعة واسعة من العلوم والمعارف وتزيد أهميتها بزيادة احتوائها على مجموعة إضافية من المكونات التي تتمثل في:

- التراث الجيولوجي
- التراث الطبيعي
- التراث الثقافي
- الموارد المائية
- الموارد الأحيائية (النباتات والحيوانات)

وعملاً بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٩/٣٧ الخاص بنقل اختصاص الحفاظ على التراث الجيولوجي، ووضع الضوابط اللازمة لحمايته استحدثت الوزارة دائرة باسم (دائرة التراث الجيولوجي) ضمن هيكلها التنظيمي، تُعنى بحماية التراث الجيولوجي، والتعريف بمكوناته، ونشر الوعي، ووضع الأطر والتنظيمات القانونية للمشاريع، كما تُعنى الدائرة بمشاريع الحدائق الجيولوجية ووضع أفضل الممارسات في حماية التراث الجيولوجي وضمان إستدامته.

كما قامت الوزارة بالإشتراك مع عدد من المؤسسات ذات الخبرة بدارسة أفضل الخيارات المتاحة لمشروع "الحدائق الجيولوجية" في سلطنة عمان من خلال فريق علمي يضم عدة جهات حكومية ذات العلاقة وبالتعاون مع شركة تنمية نفط عُمان والجمعية الجيولوجية العمانية وعدد من الخبراء المختصين في مشاريع الحدائق الجيولوجية لدى اليونسكو.

وعمدت الوزارة إلى إنشاء لجنة وطنية عمانية للحدائق الجيولوجية، تضم عدة جهات ذات العلاقة، وتلخص دور اللجنة في دراسة المشاريع المقترحة للحدائق الجيولوجية، وإستكمال متطلبات تسجيلها، وخلصت الأعمال إلى البدء في تهيئة أول حديقة جيولوجية في سلطنة عمان "الحديقة الجيولوجية بجبال الحجر"، حيث تضم الحديقة ولاية الجبل الأخضر، ولاية نزوى، ولاية إزكي، ولاية سمائل، ولاية بدبد، ولاية الحمراء، ولاية العوابي، من ولاية الرستاق وولاية وادي المعاول بمساحة إجمالية تقدر بحوالي ٥,٤٠٠ كيلومتراً مربعاً.

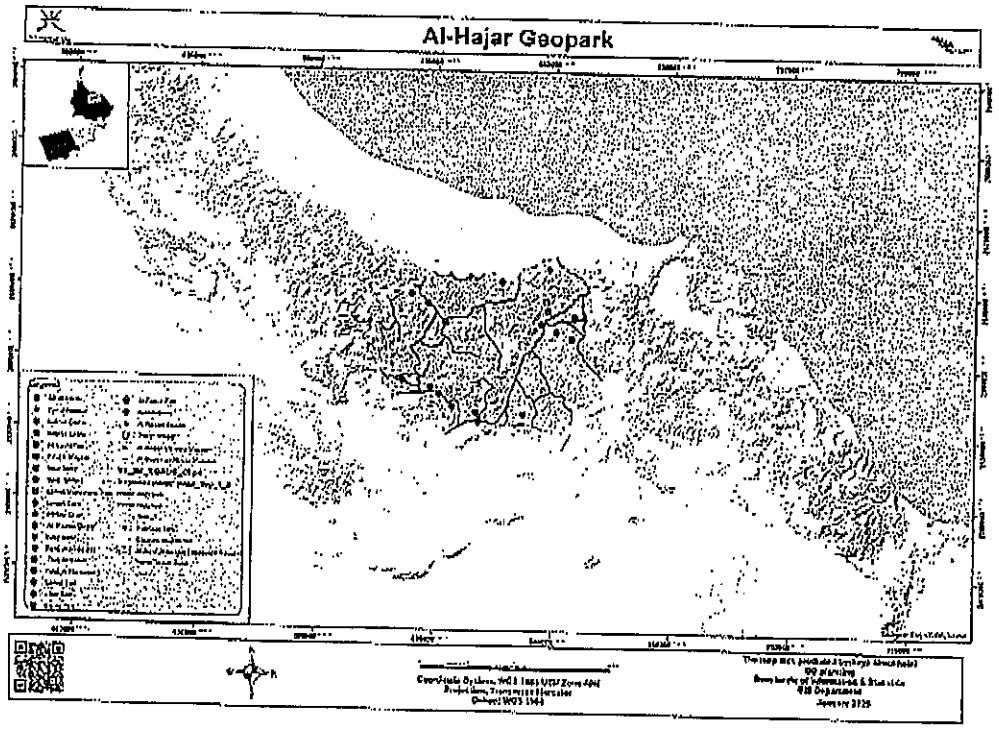

تهدف سلطنة عمان من خلال هذه الجهود إلى تعزيز ورفع قيمة المكونات الجيولوجية والثقافية والبيئية والحضارية، والتي تترجم جودة الوعي لدى المجتمع المحلي من خلال التعليم والإشراك في منظومة التنمية المستدامة، وذلك عن طريق تعظيم دور القيمة المحلية المضافة من المشروع بالإضافة إلى ما خلصت إليه الدراسات حول إمكانية تنمية المجتمعات عبر مشاريع مماثلة تم تنفيذها في مختلف دول العالم.

توصيات وجوانب التعاون المقترحة:

ومن بين جوانب التعاون على مستوى دول الخليج العربي، فإن مبادرة المملكة العربية السعودية وفقا لرؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي يشرف عليها المركز الوطني للغطاء النباتي ومكافحة التصحر بالمملكة في إستكمال ملفات الحدائق الجيولوجية الوطنية لتكون حدائق جيولوجية عالمية، وبعد إدراج كلا من حديقتي الرياض جيوبارك، وشمال الرياض جيوبارك في القائمة التمهيدية للحدائق الجيولوجية العالمية في سبتمبر ٢٠٢٤م، فإننا نرى بأن من المهم التكامل مع الجهود الوطنية في سلطنة عمان من خلال مذكرة تفاهم أو تبادل زيارات الخبراء في الإطلاع على تجارب إدارة هذا الملف وتبادل الرؤى والأفكار وخطط التشغيل والإدارة خصوصا بعد تقدم وزارة التراث والسياحة بملف تسجيل حديقة الحجر الجيولوجية كحديقة جيولوجية عالمية.

الأهداف:

حيث تهدف مبادارات الحدائق الجيولوجية العالمية وتكامل مع دول الخليج العربي التي تعمل في إدارة هذه الملفات على:

- خلق تجارب سياحية متكاملة بطابع ثقافي وجيولوجي وطبيعي.
- تعزيز القيمة المحلية المضافة.
- جذب الانتباه العالمي لتلك المناطق من خلال دمج منتجاتها مع التراث الجيولوجي.
- يُعد سياق القيمة البيئية والتاريخية والثقافية المرتفعة أحد الركائز الهامة للحدائق الجيولوجية.
- إثراء وتنوع وتميز المواقع الجغرافية، والخدمات العامة، والبنى التحتية المتوفرة، والمتاحف القائمة، والمتنزهات الوطنية والمحلية المتاحة، والموقع الجغرافي وإمكانيات الوصول، والموارد المحلية.
- كما تعمل على تخفيف ظاهرة التوطين في المراكز الحضرية الكبيرة عن طريق زيادة النشاط المستدام في حدود الحديقة الجيولوجية والمناطق المجاورة لها من خلال السياحة الثقافية والتنمية المسؤولة للتراث الطبيعي والتاريخي.